INTERSECTION
ASSOCIATION

خارج أسوار السجن:
شهادات النساء
ضحايا القمع السياسي

خارج أسوار السجن:
شهادات النساء ضحايا القمع السياسي

INTERSECTION
ASSOCIATION

creative commons

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
www.intersection.uno

info@intersection.uno

أفريل 2026

جدول المحتويات:

الملخص التنفيذي 6
المقدمة 8
إشكالية الدراسة: 11
المنهجية 12
جدول المفاهيم المعتمدة 14
المقاربة التقاطعية (Intersectionality) 14
السياق السياسي والاجتماعي في تونس 14
الإطار القانوني والمؤسساتي 18
أولًا: المعاهدات والمرجعيات الدولية والإقليمية 18
ثانيًا: القوانين الوطنية والمحلية في تونس 21
أنواع العنف المسلطة على النساء 31
العنف السياسي 31
الوصم السجنيّ 31
الفضاء الرقمي كامتداد للفضاء العام 33
أشكال العنف الرقمي ضد النساء 34
التشهير الرقمي القائم على النوع الاجتماعي 34
التنمر الإلكتروني 35
الابتزاز الرقمي 35
التهديد عبر الوسائط الرقمية 35
الوصم الاجتماعي الرقمي 35
الملاحقة الإلكترونية 36
التحرش عبر الإنترنت 36
اختراق الخصوصية 36
التزييف العميق 37
حملات التضليل الرقمية 37
خطاب الكراهية والتحريض 37
الحشد الزائف 38
لوم الناشطات والفاعلات في المجال العام: 38
القسم الأول: النساء الفاعلات في الشأن العام وأسر المعتقلين والمعتقلات 41

تجارب الحقوقيات والناشطات 43
العنف الممارس ضد النساء الفاعلات في المجتمع المدني: 44
العنف الممارَس ضدّ الناشطات السياسيات: 51
تداعيات الوصم المرتبط بالاعتقال على العائلات: 55
الضغط الروتيني 55
الوصم السجنى 56
النساء في المنفى ومضاعفة التحديات 62
المنفى وهم الخلاص 69
الدفاع خارج الحدود 71
تقاطعية الهشاشة والعنف 72
القسم الثاني: تداعيات العنف الرقمي على النساء الفاعلات 75
تداعيات العنف الرقمي على سجينات الرأي 76
تداعيات العنف الرقمي على الناشطات 77
آثار العنف الممارس على الناشطات 78
الآثار النفسية والاجتماعية 78
الأثر النفسي 79
الأثر الاجتماعي 81
الأثر الاقتصادي والأسري 82
الأثر الاقتصادي 83
الأثر الأسري: 85
القسم الثالث: المقاومة النسوية والاستراتيجيات 88
أشكال المقاومة الفردية والجماعية 89
دور المنظمات الحقوقية والنسوية 90
التضامن الرقمي كأداة مواجهة 91
التوصيات 99
توصيات للسلطة التشريعية 99
توصيات للسلطة التنفيذية 100
توصيات للسلطة القضائية 101
توصيات للمجتمع المدني 102
توصيات للإعلام 102
توصيات تربوية وثقافية 103
الخاتمة 104

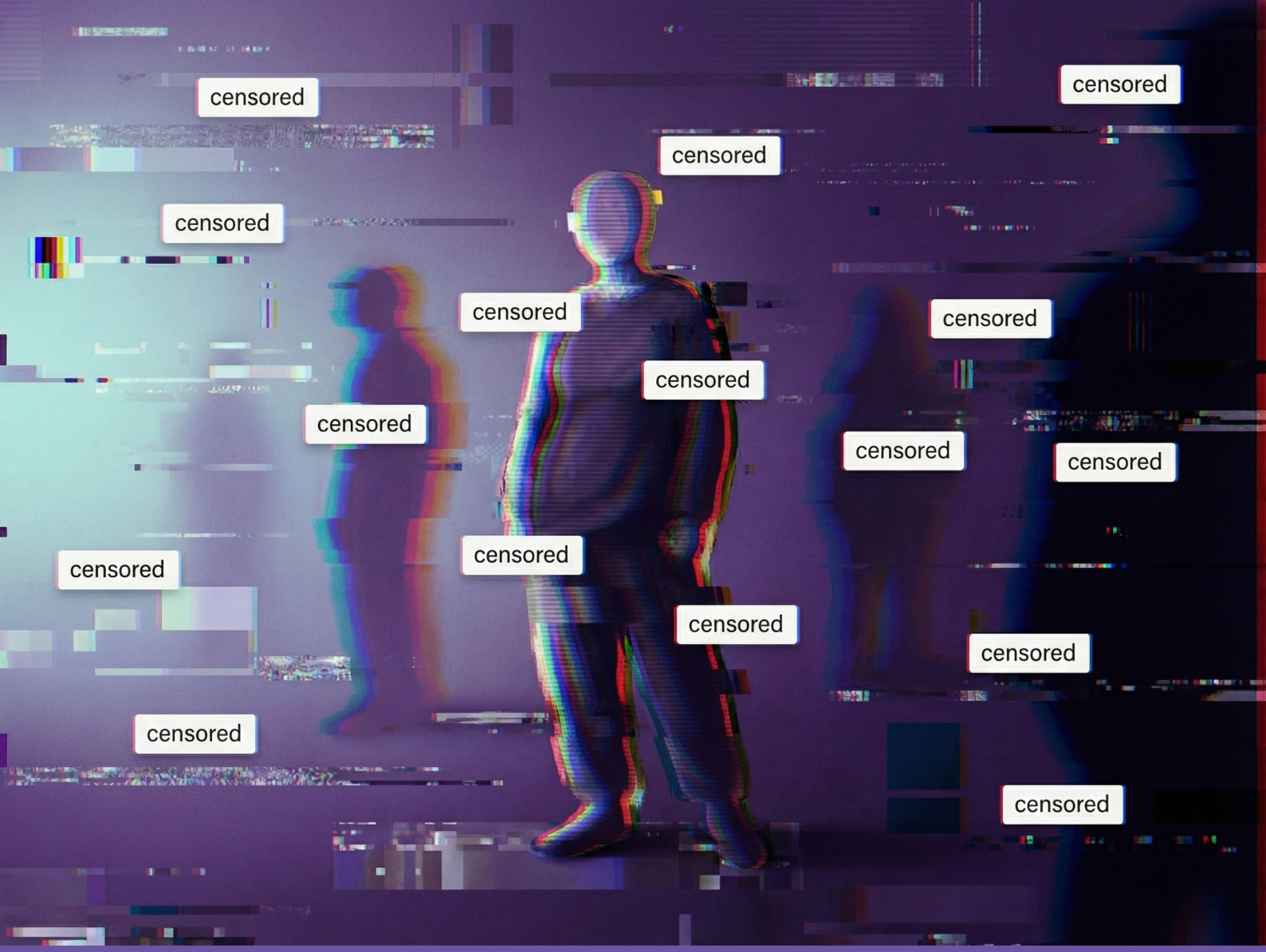

الملخص التنفيذي

تقوم هذه الدراسة، المنجزة خلال سنتي 2025-2026، على تفكيك واقع العنف الرقمي والاستهداف السياسي الذي تتعرّض له النساء الفاعلات في الفضاء العام في تونس، من خلال مقاربة نسوية تقاطعية اعتمدت على مقابلات مباشرة ومكالمات هاتفية لجمع إفادات تسع نساء، من بينهنّ مدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات سياسيات، نسويات عابرات، أربع نساء من عائلات السجناء والسجينات السياسيات، إضافة إلى ناشطتين تعيشان في المنفى نتيجة الضغط والملاحقة السياسية وغياب المحاكمة العادلة قضائيا. تنطلق الدراسة من تحليل أنماط الاستهداف التي تطال هؤلاء النساء، كاشفةً كيف يُمارَس العنف الرقمي بشكل غير محايد، عبر تقاطع الجندر مع الموقف السياسي أو الرابط العائلي، حيث

تُستخدم آليات التشويه والوصم وخطاب الكراهية لتبرير محاكمات صورية وإقصاء النساء من المجالين العام والرقمي. خلال المقابلات، طُلب من النساء ذكر الكلمات والعبارات الموصومة والمسيئة التي تعرضن لها كما هي، بهدف إبراز حجم الإهانة والعنف الرقمي والواقعي الذي يواجهن. وقد تمّ اتباع هذا الأسلوب عن قصد، ليس فقط لتوثيق الانتهاكات، بل لإظهار الطبيعة الصادمة للخطاب المسيء، وكشف الطريقة التي يُستخدم بها لإضعاف النساء وإقصائهن من المشاركة العامة والرقمية، مما يعكس الواقع الملموس لحجم العنف النفسي والاجتماعي الذي تتعرض له النساء في تونس. كما كشف التحليل عن كيف أن العنف الرقمي الذي تعرّضت له الفاعلات والعائلات في المجال العام لا يشكّل ظاهرة مستقلة، بل يُمثّل امتدادًا مباشرًا ومُعادَ تشكيله للعنف الممارَس في الفضاء المادي الملموس، حيث توصّلت الدراسة إلى تحديد ثلاثة عشر شكلًا من أشكال العنف الرقمي بوصفها أنماطًا مستحدثة تُعيد إنتاج أربعة أشكال رئيسية من العنف سبق رصدها في الواقع المادي.
وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تفكيك آليات إنتاج هذا العنف داخل الفضاءين القضائي والرقمي، وإبراز آثاره النفسية والأسرية والاجتماعية والسياسية، لا سيّما ما يخلّفه من انسحاب من الفضاء العام، ورقابة ذاتية، وإعادة تشكيل الحضور الرقمي بحذر، بما يهدّد استمرارية المشاركة النسائية ويقوّض الحضور السياسي والحقوقي للنساء. كما تقدّم الدراسة الرواية المعاكسة للسرديات الرسمية التي تُستخدم لتبرير الاتهامات والمحاكمات الصورية، وتختتم باقتراح مسارات حماية قانونية ومجتمعية وتقنية، تضمن للنساء حقهنّ في المشاركة الحرة والآمنة في الشأن العام.

المقدمة

يُعدّ تطوّر دور النساء في المجتمع وتعاظم فاعليتهن أحد العوامل التي جعلتهن في قلب المواجهة مع البنى الذكورية المهيمنة، إذ تحوّلت مشاركتهن المتزايدة في الحياة الاجتماعية والعلمية والسياسية إلى مصدر قلق للأنظمة القائمة على الهيمنة المتوارثة. وفي هذا السياق، يشكّل العنف الرقمي أحد أبرز التحديات المستحدثة التي تواجه النساء في المجال العام، حيث لم يعد الفضاء الافتراضي مجرّد مساحة للتواصل أو التعبير، بل أصبح ساحة صراع غير متكافئ تُمارَس فيها أشكال متعدّدة من الانتهاكات الممنهجة. وتشمل هذه الممارسات التشهير، وخطاب الكراهية، والتهديد المباشر، والمراقبة غير المشروعة، والقرصنة، والابتزاز، وهي لا تستهدف النساء الفاعلات في الشأن العام فحسب، بل تمتد لتطال كل النساء مهما كانت أدوارهن، بل وتصل إلى أسرهن، في محاولة لإسكات أصواتهن وتقييد حضورهن الاجتماعي والسياسي. وهكذا يتقاطع العنف الرقمي مع آليات السيطرة التقليدية ليعيد إنتاج الإقصاء بأدوات أكثر سرعة وانتشارًا وتأثيرًا.

ومن المؤكد أن العنف الرقمي يتزايد، عندما يكون موجهًا ضد النساء الفاعلات في الشأن العام، حيث تُستهدف أسماؤهن في سياقات مرتبطة بفاعليتهن ونشاطهن وأدوارهن. ويصبح الفضاء الرقمي مرتعًا للمزايدات وانتهاك حياتهن على مختلف الأصعدة: الإنسانية، العائلية، والأكاديمية، في ظل غياب أطر رادعة لهذه الممارسات، وفي ظل حكومات لا تقيم منظومات حقوقية كافية تؤمن بالحماية، بل تغلّب الوصاية.

في السياق التونسي، برزت النساء كفاعلات أساسيات في النقاش العام والحركات الاجتماعية والسياسية، وأسهمن في صياغة خطاب حقوقي وديمقراطي يتطوّر ويتفاعل مع محيطه الفكري والثقافي، حتى مع توسّع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بعد الثورة. غير أنّ هذا الحضور ترافق مع موجات عنف رقمي منظّم، تسعى إلى إعادة إنتاج التمييز الجندري في المجال الافتراضي، وتعمل على إقصاء النساء من المشاركة الفاعلة عبر بثّ الخوف والوصم الاجتماعي. يعكس العنف الرقمي بنية اجتماعية وسياسية قائمة على علاقات قوة غير متكافئة، ولا يقتصر على كونه ظاهرة تقنية أو فردية، إذ تتقاطع أنماط القمع مع عوامل أخرى مثل الوضع الاقتصادي، الانتماء الجغرافي، الخلفية الثقافية، الانتماء الطبقي، الخلفية الفكرية أو الانتماء السياسي ما يجعل النساء أكثر هشاشة أمام هذه الانتهاكات. ويُبرز هذا التداخل بين الجندر والعوامل الاجتماعية الأخرى الحاجة إلى مقاربة شمولية لفهم الظاهرة، بعيدًا عن اختزالها في بعد واحد.

يتجاوز العنف الرقمي أثره الفردي ليطال المجتمع بأسره، إذ يحدّ من مشاركة النساء في الشأن العام ويغذّي ثقافة الخوف والصمت، بما يهدّد أسس الديمقراطية الناشئة في تونس ويقوّض إمكانيات بناء فضاء عام قائم على المساواة والعدالة. وتتعاظم خطورته حين يتقاطع مع العنف السياسي، فيتحوّل إلى أداة مركّبة تستهدف النساء الفاعلات، سواء كنّ سجينات رأي أو محكومات أو ناشطات، ويمتد أثره ليطال الأجيال اللاحقة. بهذا الشكل يصبح العنف الرقمي، والسياسي أثرًا ممتدًا عبر الزمن. لا يقتصر على تعطيل الحاضر، بل يهدّد أيضاً المستقبل، إذ يعيد إنتاج آليات الإقصاء والتهميش ويقضي على ما تحقق من مكاسب للنساء، ويفرغ الساحة من الأجيال النسوية الفاعلة والناقدة والراغبة في التغيير.

وكل ذلك يستدعي التذكير بأن تونس ما زالت في طور بناء العدالة. فرغم ترسانة القوانين والدعائم القانونية القائمة، لا تزال النساء تُوصم ويُشكَّك في قدراتهن، ويُزاح صوتُهن من المجال العام بفعل السلطة السياسية التي تستغل الرواسب الاجتماعية ضدهن، فتُضعف مكانتهن وتحدّ من شجاعتهن في مواجهة التمييز والعنف. إنّ هذا التداخل بين العنف الرقمي والسياسي، مقرونًا بالوصم الاجتماعي، يخلق بيئة معادية للحقوق والحريات، ويحوّل الفضاء العام إلى مجال محفوف بالمخاطر، حيث تُستعمل أدوات الضغط النفسي والاجتماعي لتقويض حضور النساء

وإضعاف قدرتهن على الاستمرار في النضال، مما يرسّخ ثقافة الصمت ويضعف إمكانيات بناء مستقبل أكثر عدلًا ومساواة.

ومن هنا، تقوم الدراسة على تحليل أنماط الاستهداف التي تطال النساء الفاعلات في الشأن العام، وتقديم الرواية المعاكسة التي تكشف زيف الاتهامات والمحاكمات الصورية التي استُخدمت لتبرير العنف المسلّط عليهن. ولا يقتصر هذا العمل على فضح الممارسات القمعية، بل يمتدّ إلى تفكيك آليات إنتاج العنف داخل الفضاءين القضائي والرقمي، وإبراز كيف تُسخَّر هذه الأدوات لإقصاء النساء وتقويض حضورهن. كما تهدف الدراسة إلى فهم الآثار الاجتماعية والسياسية لهذه الانتهاكات، واقتراح مسارات حماية قانونية ومجتمعية وتقنية، تضمن للنساء حقهن في المشاركة الحرة والآمنة، واقتراح آليات حماية قانونية ومجتمعية وتقنية، تضمن للنساء حقهن في المشاركة الحرة والآمنة في المجال العام، وتُسهم في تعزيز مسار الديمقراطية والمساواة في المجتمع التونسي.

إشكالية الدراسة:

تتمثّل الإشكالية في أنّ العنف الرقمي ضد النساء الفاعلات في الفضاء العام، ونساء عائلات السجناء والسجينات السياسيين في تونس، لا يُمارَس بشكل محايد، بل يتّخذ أشكالًا جندريةً وسياسيةً متقاطعة. فهو يستهدف النساء بسبب جنسهنّ أولًا، عبر وصمٍ وتشويهٍ قائم على الصور النمطية الجندرية، ويضاعف الاستهداف حين يرتبط حضورهنّ بمواقف سياسية أو بعلاقات قرابة مع معتقلين سياسيين. ويخلّف هذا العنف الرقمي آثارًا نفسيةً واجتماعيةً وسلوكيةً عميقة، من بينها الانسحاب من الفضاء العام، الرقابة الذاتية على الخطاب، أو إعادة تشكيل الحضور الرقمي بحذر، ما يهدّد استمرارية المشاركة العامة ويضعف الحضور النسوي في المجال السياسي والحقوقي.

المنهجية

اعتمدت الدراسة مقاربة نوعية نسوية تقاطعية تقوم على تحليل السرديات لفهم تجارب النساء المستهدفات بالعنف الرقمي في تونس، سواء كنّ ناشطات في الفضاء العام أو من عائلات السجناء والسجينات السياسيين. يتيح هذا المنهج قراءة معمّقة لكيفية تداخل العوامل الجندرية والسياسية والاجتماعية في تشكيل أنماط العنف، ويكشف عن البنية المركّبة التي تجعل النساء عرضة لاستهداف مضاعف، حيث يُستخدم خطاب الوصم والتشهير كأداة لإقصائهن من المشاركة العامة والرقمية.

من المهم الإشارة إلى أنّ هذا العمل، بما أنّه تقاطعي في جوهره، لم يقتصر على تناول وضعية النساء في العموم، بل شمل اختلافاتهن الجندرية والهويّاتية، مع احترام تعدّد الخلفيات السياسية والفكرية والمعرفية. وقد كان الهدف إبراز تقاطعية العنف والمعاناة التي تواجهها النساء على اختلاف مواقعهن وتجاربهن، وإظهار كيف تتداخل أشكال العنف لتضاعف أثره على الفاعلات في المجال العام.

تم جمع البيانات عبر مقابلات معمّقة مع المشاركات من خلفيات متنوّعة، في إطار التزام صارم بضوابط أخلاقية تضع سلامة النساء في صدارة الأولويات. شملت هذه الضوابط حماية الهوية، وتوثيق اللغة العنيفة بدقة لأغراض التحليل دون إعادة إنتاجها، مع النقل الحرفي لبعض الألفاظ عند الضرورة التوثيقية

فقط. وقد واجه البحث تحديات عديدة، أبرزها صعوبة الوصول إلى بعض الضحايا بسبب المخاوف الأمنية أو رغبة النساء في حماية خصوصيتهن، إضافة إلى الحساسية النفسية المرتبطة ببعض المواضيع، وهو ما يعكس حجم الضغط الذي يخلّفه العنف الرقمي على المستهدفات.

هذه المنهجية لا تقتصر على إنتاج معرفة أكاديمية، بل تسعى لتوثيق تجارب النساء، وإبراز الحاجة إلى سياسات حماية شاملة تراعي البعد التقاطعي للعنف الرقمي. وتؤكد أنّ مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة متعددة المستويات تُعطي الأولوية لسلامة النساء وحقهن في فضاء عام آمن وإبراز الحاجة إلى سياسات حماية شاملة تراعي البعد التقاطعي للعنف الرقمي، وتؤكد أنّ مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة متعددة المستويات تُعطي الأولوية لسلامة النساء لا تفرض الوصاية بغطاء الحماية.

جدول المفاهيم المعتمدة

المقاربة التقاطعية (Intersectionality)

تُعد المقاربة التقاطعية إطارًا تحليليًا لفهم كيف تتقاطع أنظمة التمييز المختلفة مثل الجندر والطبقة والعرق والدين والميول الجنسية لتشكيل تجارب معقدة للعنف. وفي السياق الرقمي، يظهر هذا التقاطع بوضوح: النساء الفقيرات أكثر عرضة للعنف الاقتصادي والرقمي بسبب نقص الموارد، النساء المنتميات إلى أقليات يواجهن عنفًا مزدوجًا يجمع بين التمييز الجندري والعنصري، والنساء الكويريات يتعرضن لاستهداف خاص يربط بين الهوية الجندرية والميول الجنسية. تكمن أهمية هذه المقاربة في أنها تتيح فهمًا أعمق لتفاوت أثر العنف الرقمي بين النساء، وتؤكد ضرورة صياغة سياسات حماية وتمكين تراعي اختلاف التجارب وتستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشة، بما يضمن مقاربة حقوقية شاملة لا تختزل النساء في فئة واحدة، بل تعترف بتنوع واقعهن وتعقيداته.

السياق السياسي والاجتماعي في تونس

بعد ثورة 2011، دخلت تونس مرحلة انتقالية اتسمت بفتح المجال العام أمام أصوات جديدة، وكان للنساء نصيب بارز من هذه التحولات، إذ شكّلت الثورة لحظة فارقة أعادت طرح قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية في قلب النقاش السياسي وأتاحت لهن فرصة أكبر للتعبير عن مطالبهن والمشاركة في صياغة مستقبل البلاد. ومثّلت تلك اللحظة التاريخية فرصة لإعادة النظر في موقع النساء داخل المجتمع والدولة، حيث لم يعد حضورهن مقتصرًا على الفضاء الخاص أو على أدوار تقليدية، بل أصبح حضورًا سياسيًا واجتماعيًا فاعلًا، يطالب بالاعتراف الكامل بحقوق المواطنة والمشاركة في صنع القرار. ومثّل دستور 2014 محطة مهمة في هذا المسار، إذ نصّ

على مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات وأكد على حماية الحقوق والحريات الفردية والعامة، كما أقرّ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في تحمّل المسؤوليات والترشح للمناصب الانتخابية. ولم يكن هذا الإقرار الدستوري مجرد إعلان رمزي، بل فتح الباب أمام آليات عملية مثل التناصف العمودي والأفقي في القوائم الانتخابية، وهو ما عزّز حضور النساء في البرلمان بنسبة قاربت 31%[1] سنة 2014، وفي المجالس البلدية بنسبة بلغت حوالي 47% سنة 2018[2]. لم تكن هذه الأرقام مجرد إحصائيات، بل عكست تحوّلًا نوعيًا في الثقافة السياسية التونسية، حيث أصبح وجود النساء في مواقع القرار جزءًا من المشهد الديمقراطي الناشئ، وأعطى للحركة النسوية شرعية قوية وأكد أن الديمقراطية قادرة على فتح فضاءات جديدة للتمكين والمشاركة.

شهدت تونس، إلى جانب المكاسب الدستورية، تطورًا نوعيًا في التشريعات الخاصة بالنساء، أبرزها القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، والذي اعتُبر خطوة تاريخية في المنطقة. فقد مثّل هذا القانون أول إطار قانوني يُعرّف العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي ويحدّد معالمه تشريعيًا، ليكون بمثابة حجر الأساس الذي علّقت النساء عليه آمالهن في أن يشكّل بداية لمسار تشريعي متواصل يُغلّب المساواة والعدالة، ويوفّر آليات قانونية تحفظ الكرامة وتؤمّن الحماية، ويكرّس الاعتراف بالمواطنة الدستورية الحقيقية منذ أول الدساتير التونسية. كما حمل هذا القانون وعدًا بالتخلّي عن منطق الوصاية وتُزيح الرواسب الاجتماعية الذكورية التي تتجدد مع كل أساليب الضغط القديمة والحديثة على النساء. وسّع القانون تعريف العنف ليشمل الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي والسياسي، وأقرّ آليات حماية ودعم الضحايا مثل تخصيص وحدات مختصة في الأمن والقضاء وإحداث مراكز إيواء للنساء المعنفات. ولم يكن مجرد نص قانوني، بل ثمرة نضال طويل قادته منظمات نسوية وحقوقية وضغط مستمر على مؤسسات الدولة لتبني مقاربة شاملة في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما لعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في الدفع نحو تعزيز هذه المكاسب من خلال حملات التوعية والمناصرة ومراقبة السياسات العامة، وهو ما ساهم

1 المصدر بيانات مرصد المجلس التونسي حول تركيبة البرلمان بعد انتخابات 2014 تاريخ آخر اطلاع جانفي 2026
https://deputies/assembly/ar/tn.marsad.majles//:https?periodId=1

2 المصدر قناة الجزيرة آخر تاريخ اطلاع جانفي 2026.
https://at.shorturl//:https?n8e6O

في إدماج قضايا النساء ضمن السياسات الوطنية وفي بناء خطاب عام يربط بين الديمقراطية والعدالة الجندرية، مؤكدًا أن حماية النساء ليست قضية ثانوية، بل جزء لا يتجزأ من مشروع الدولة الديمقراطية.

غير أن هذه المكتسبات، كشفت عن هشاشتها أمام الأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد لاحقًا، خاصة مع إعلان التدابير الاستثنائية في 25 جويلية 2021، حيث دخلت تونس مرحلة جديدة اتسمت بتركيز السلطة في يد الرئيس، أي في يد السلطة التنفيذية مع تراجع دور المؤسسات الدستورية كمجلس النواب وظهور هياكل أخرى وتغيير الآليات القانونية كتقوية المراسيم على القوانين الأساسية وتكبيل المحكمة الإدارية التي لطالما كان دورها الوقوف أمام تغول السلط التنفيذية، وهو ما أثار مخاوف جدية من انتكاسة في مسار الحريات والديمقراطية. هذا التحول انعكس مباشرة على حقوق النساء في ظل مجتمع لم يتخل بنياته الذكورية ولا عن سلطته الأبوية اجتماعيًا وحتى قانونيًا، إذ تراجعت نسبة تمثيلهن في البرلمان إلى حوالي 15.5% سنة 2023[3]. ترافق هذا التراجع في التمثيل السياسي تضييق على الفضاء العام وتقليص مساحة النقاش الحر، حيث تعرضت بعض الناشطات السياسيات والفاعلات في المجتمع المدني للسجن أو المحاكمات أو التضييقيات، مما أثر على حضور النساء في المجالين الواقعي والرقمي وأعاد إنتاج أنماط الإقصاء التي كانت الثورة تحاول تجاوزها.

انعكست الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت هذه المرحلة بشكل مباشر على النساء، خاصة في المناطق الداخلية المهمشة، حيث ارتفعت نسب البطالة والفقر وتراجعت قدرة الدولة على توفير برامج دعم وحماية فعالة. هذا التدهور عمّق هشاشة النساء في مواجهة التمييز والعنف، وأضعف فرصهن في الوصول إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مما رسّخ فجوة جندرية في الاستفادة من الموارد والخدمات. وتجلّت خطورة الوضع في ارتفاع نسب قتل النساء واستمرار مأساة "شاحنات الموت" التي تنقل عاملات الفلاحة في ظروف غير إنسانية، بينما اكتفت السلطة بالتجاهل. كما أن الدولة ما زالت ترفض الاعتراف بالجرائم المبنية على النوع الاجتماعي، في انسجام مع خطاب الكراهية ضد النساء سياسيًا واجتماعيًا،

3 المصدر مقال للجزيرة أخر تاريخ اطلاع جانفي 2026

https://fr.urls/QTWHam

وهو ما جعل حياتهن أشبه بجحيم خانق في ظل غياب أي ضمانة فعلية للعدالة. وفي الفضاء الرقمي، تصاعدت حملات التشهير والتهديد ضد النساء، خصوصًا الفاعلات في المجال العام، لتعيد إنتاج أنماط العنف الجندري بطرق أكثر تعقيدًا. ولم تعد هذه الحملات مجرد اعتداءات فردية، بل تحولت إلى آلية ممنهجة لإقصاء النساء وإرغامهن على الانسحاب خوفًا من الاستهداف، مما قلّص حضورهن في فضاءات كانت بعد الثورة مجالًا للتعبير والمشاركة، وحوّل الفضاء الرقمي من أداة للتمكين إلى ساحة جديدة للعنف والإقصاء والقمع.

مثّلت مرحلة التدابير الاستثنائية انتكاسة واضحة في مسار حقوق النساء في تونس، حيث تراجعت المكاسب التي تحققت بعد الثورة أمام واقع سياسي واجتماعي واقتصادي مضطرب. ويبرز هذا التراجع أن حقوق النساء ليست معزولة عن السياق العام، بل هي مرتبطة بشكل وثيق بمستوى الحريات والديمقراطية، وأن أي انكماش في الفضاء العام ينعكس أولًا على الفئات الأكثر هشاشة وفي مقدمتها النساء. كما يوضح أن العنف الرقمي أصبح أداة رئيسية لإقصائهن من المشاركة الحرة في المجال العام، وهو ما يستدعي مقاربة جديدة تعيد بناء الثقة المؤسسية وتعزز الحماية الرقمية وتربط بين العدالة الاجتماعية والاقتصادية وبين حقوق النساء. وفي هذا السياق، يبقى المجتمع المدني الفاعل الأساسي في حماية المكاسب والدفع نحو سياسات أكثر شمولًا وعدالة، من خلال مواصلة الضغط والمناصرة وتطوير خطاب عام يربط بين الديمقراطية والعدالة الجندرية.

الإطار القانوني والمؤسساتي

أولًا: المعاهدات والمرجعيات الدولية والإقليمية

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتوصية العامة رقم 35

تُعتبر اتفاقية سيداو المرجعية الأممية الأبرز في مجال حماية حقوق النساء، فهي بمثابة "دستور عالمي لحقوق النساء" يفرض على الدول التزامات واضحة في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في التشريعات والسياسات والممارسات. وقد وقّعت تونس على هذه الاتفاقية يوم 24 جويلية 1980 وصادقت عليها يوم 20 سبتمبر 1985، لكنها أبقت على بعض التحفظات المرتبطة بالأحوال الشخصية، قبل أن ترفعها نهائيًا سنة 2014 في سياق التحولات السياسية والدستورية التي أعقبت الثورة. منح

هذا التطور تونس موقعًا متقدمًا في الالتزام بالمعايير الدولية، خاصة وأن التوصية العامة رقم 35 المحدثة للتوصية رقم 19 وسّعت نطاق الحماية لتشمل العنف الجنساني في البيئات الرقمية والوسائط التكنولوجية، باعتبارها امتدادًا للعنف التقليدي. ويضع هذا الاعتراف الأممي بالعنف الرقمي تونس أمام واجب تطوير تشريعات تراعي خصوصية النساء في الفضاء الرقمي، وتضمن آليات حماية فعّالة من التشهير والابتزاز الإلكتروني، بما يعزز حقهن في المشاركة الحرة والآمنة في المجال العام.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

يُعدّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وقعت عليه تونس في 30 أفريل 1968 وصادقت عليه يوم 18 مارس 1969، من أهم المرجعيات التي تضمن الحقوق الأساسية للأفراد، مثل حرية التعبير (المادة 19)، حرية التجمع السلمي (المادة 21)، وحرية تكوين الجمعيات (المادة 22). فلا تقتصر هذه الحقوق على الفضاء المادي، بل تمتد إلى الفضاء الرقمي وفق ما أكدت عليه التعليقات العامة للجنة حقوق الإنسان، التي شددت على أن حماية الأفراد من أفعال أطراف خاصة تستوجب تدابير إيجابية ورقابة مستقلة. ويربط هذا العهد بين العنف الرقمي وبين الحقوق السياسية والمدنية، ويؤكد أن التضييق على النساء عبر الفضاء الرقمي ليس مجرد اعتداء فردي، بل انتهاك مباشر لحقوق المواطنة والمشاركة. وبالتالي فإن التزام تونس بهذا العهد يفرض عليها مسؤولية مضاعفة في حماية النساء من الاستهداف الرقمي، وضمان أن تكون البيئة الرقمية امتدادًا للفضاء الديمقراطي لا أداة لإقصائهن.

إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان

أُقرّ هذا الإعلان بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1998، وهو ليس اتفاقية ملزمة قانونيًا لكنه يمثل إطارًا معياريًا يكرّس مسؤولية الدول في حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وضمان بيئة آمنة وخالية من الانتقام لكل من ينخرط في الدفاع عن الحقوق، بما في

ذلك حين يكون الاستهداف عبر المنصات الرقمية. تونس، بصفتها عضوًا في الأمم المتحدة، ملزمة سياسيًا وأخلاقيًا بتطبيق هذا الإعلان، خاصة في ظل ما شهدته السنوات الأخيرة من تضييقات على ناشطات حقوقيات عبر الإنترنت. حيث يوفر هذا الإعلان أساسًا لمساءلة الدولة عن حماية النساء الناشطات من حملات التشهير والتهديد الرقمي، ويعزز شرعية نضالهن، إذ إن أي تقصير في ذلك يُعتبر انتهاكًا لالتزامات تونس الدولية ويضاعف من هشاشة النساء في المجال العام.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وبروتوكول مابوتو:

صادقت تونس على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في 21 أكتوبر 1986، ويُعدّ المرجعية الإقليمية الأساسية لحماية الحقوق في القارة الأفريقية. أما بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، الذي اعتمد سنة 2003، فقد صادقت عليه تونس بموجب القانون الأساسي عدد 33 لسنة 2018 بتاريخ 6 جوان 2018، وهو يركز بشكل خاص على مكافحة العنف والتمييز وضمان المشاركة المتكافئة للنساء في الحياة العامة. هذه المرجعية الإقليمية مهمة لأنها تربط بين حقوق النساء في أفريقيا والسياق الرقمي، وتؤكد أن المشاركة المتكافئة لا يمكن أن تتحقق إذا كان الفضاء الرقمي مسرحًا للعنف والإقصاء. حيث يفتح بروتوكول مابوتو المجال أمام المطالبة بسياسات إقليمية مشتركة لمواجهة العنف الرقمي، ويعزز التضامن العابر للحدود في حماية النساء، وهو ما يضع تونس أمام مسؤولية تفعيل هذه الالتزامات في سياساتها الوطنية.

اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية

أُعتمدت اتفاقية بودابست من طرف الدولة التونسية في سنة 2001، حيث تُعدّ هذه الاتفاقية المرجعية الدولية الأهم لمكافحة الجرائم الإلكترونية وضبط الأدلة الرقمية، مع ضمانات حقوقية لحماية الأفراد من الانتهاكات. وانضمت تونس رسميًا إلى هذه الاتفاقية يوم 8 مارس 2024 لتصبح الدولة السبعين طرفًا فيها، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثاني لتعزيز التعاون في الحصول على الأدلة الإلكترونية. يضع

هذا الانضمام تونس أمام تحدي مزدوج يتمثل في تطوير قدراتها التقنية لمكافحة الجرائم الرقمية من جهة، وضمان احترام الحقوق الأساسية من جهة أخرى.

هذه الاتفاقية مهمة لأنها تعزز التعاون الدولي في مواجهة الجرائم الرقمية، لكنها تحتاج إلى إدماج صريح للبعد الجندري، إذ أن العنف الرقمي ضد النساء ليس مجرد جريمة تقنية، بل هو أداة لإعادة إنتاج التمييز. لذلك فإن التزام تونس بهذه الاتفاقية يجب أن يُترجم إلى سياسات عملية تحمي النساء من الاستهداف الرقمي، وتضمن أن تكون مكافحة الجرائم الإلكترونية وسيلة لتمكينهن لا لتقييد حرياتهن.

ثانيًا: القوانين الوطنية والمحلية في تونس

دستور 2014 ودستور 2022

كرّس دستور 2014 مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات، وألزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعم مكاسبها وتطويرها، وذلك في فصول أساسية أبرزها الفصل 21 (المساواة أمام القانون دون تمييز) والفصل 46 (التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعم مكاسبها وتطويرها). وقد مثّل هذا الدستور خطوة متقدمة في مسار الانتقال الديمقراطي بعد الثورة، إذ جاء في سياق سياسي تعددي تميّز بفاعلية البرلمان وبروز الهيئات المستقلة كجزء من منظومة التوازن بين السلطات، ما جعل النصوص الدستورية أقرب إلى ضمانات فعلية قابلة للتفعيل عبر مؤسسات رقابية وقضائية.

في المقابل، حافظ دستور 2022 على مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات، حيث نصّ الفصل 22 على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز،

والفصل 55 على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعم مكاسبها وتطويرها. غير أنّ هذا الدستور جاء في سياق سياسي مختلف تمامًا، اتسم بتركيز السلطة بيد الرئيس بعد الإجراءات الاستثنائية لسنة 2021، تعليق عمل البرلمان، وتراجع دور المؤسسات التمثيلية والهيئات المستقلة. فجعل هذا التحوّل من دستور 2022 أداة لإعادة صياغة النظام السياسي على أساس رئاسي مهيمن، حيث مُنحت السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وهو ما أثار مخاوف جدّية من أن تتحول النصوص الدستورية إلى مجرد إعلان نوايا دون ضمانات فعلية للتنفيذ، ناهيك عن نسبة المشاركة الضعيفة في الاستفتاء (أقل من 30%) التي زادت من الجدل حول شرعية الدستور ومدى تمثيله للإرادة الشعبية.

ومن أبرز التحولات التي جاء بها دستور 2022 إلغاء عبارة "الإسلام دين الدولة"، واستبدالها بالفصل الخامس الذي ينص على أن "تونس جزء من الأمة الإسلامية، وعلى الدولة وحدها أن تعمل على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية". حيث لم تكتف هذه الصياغة الجديدة بالإشارة إلى الهوية الدينية، بل تُلزم الدولة بمقاصد الإسلام، وهو ما يفتح الباب أمام تأويلات متعددة قد تؤثر على التشريعات والسياسات العامة التي اعتبرها البعض تكريسًا لمرجعية دينية قد تُستخدم لتقييد بعض الحقوق الفردية، فيما رأى آخرون أنها محاولة لتأصيل الطابع المدني عبر ربط المرجعية بالمقاصد الكبرى التي تشمل الحرية والعدالة، غير أنّ الغموض في النص يظل قائمًا، ويجعل من المرجعية الدينية عنصرًا إشكاليًا في تحديد هوية الدولة وحدود الحريات.

يتضح إذن أن الدستورين يشتركان في إعلان المساواة وحماية الحقوق، لكن الفرق الجوهري يكمن في السياق السياسي والمؤسسي، أي الإرادة السياسية التي تحدد إمكانية تفعيل هذه النصوص. فدستور 2014 كان جزءًا من منظومة تعددية تتيح للنساء والمجتمع المدني أدوات رقابية وتشريعية للدفاع عن الحقوق وبدأ في التخلص من الرقابة السابقة والتدابير المكبلة، بينما دستور 2022 يواجه تحديات جدّية بسبب تركيز

السلطة وضعف المؤسسات المستقلة، مما يهدد بتحويل النصوص إلى مجرد إعلان دون أثر عملي. كما أن المرجعية الدينية الجديدة قد تُستخدم لتبرير سياسات محافظة أو لتقييد الحريات الفردية، وهو ما ينعكس أولًا على النساء والفئات الأكثر هشاشة، خاصة في الفضاء الرقمي حيث تتفاقم أشكال العنف والتمييز خاصة عندما يقع التخوين عبر الخطاب الرسمي.

مجلة الأحوال الشخصية (1956)

صدرت مجلة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956 كأحد أبرز النصوص القانونية في تاريخ تونس المستقلة، وقد مثّلت إعلانًا سياسيًا واجتماعيًا عن إرادة الدولة في إعادة تعريف موقع النساء داخل المجتمع. من خلال إلغاء تعدد الزوجات، تنظيم الطلاق أمام القضاء، وتكريس بعض مبادئ المساواة داخل الأسرة، منحت تونس ريادة إقليمية في مجال التشريعات الأسرية، واعتُبرت حينها خطوة كسرت جزءًا من البنية الأبوية التقليدية.

لكن رغم أهميتها التاريخية، ظل النص محصورًا في الفضاء الخاص ولم يمتد إلى حماية النساء في المجال العام أو مواجهة أشكال العنف الجديدة. فقد بقيت قضايا مثل العنف السياسي، الاقتصادي، والرقمي خارج نطاق المجلة، مما جعلها إطارًا محدودًا لا يواكب التحولات الاجتماعية والتكنولوجية. ويعود ذلك أساسًا إلى أن النص لم يكن محل مراجعة جدية، إذ إن بنيته القانونية تأسست على حاجة تشريعية ارتبطت بزمن نشأة المجلة، دون أن يتم التعامل مع تطور دور النساء أو مع الحاجة إلى ضمانات جديدة تواكب التحولات الاجتماعية. كما لم يُؤخذ تطور أطر العنف وأشكاله وأنماطه بالجدية المطلوبة، بل اقتصر الأمر على استعراض نسب تتعلق بالنساء، وهي نسب مثّلت في الواقع دليلاً على قدرة النساء على مقاومة الأطر الذكورية أكثر مما عكست فعالية الترسانة القانونية القائمة. وهكذا ظل النص جامدًا، غير قادر على الاستجابة للتحديات المستجدة أو توفير حماية شاملة للنساء في مختلف المجالات.

ومع مرور الزمن، تحولت المجلّة من نصّ تقدّمي إلى نصّ رجعي في كثير

من جوانبها، فهي أبقت على التمييز في مسائل الإرث والولاية، ورسّخت رؤية أبوية تجعل الدولة هي التي تحدد حدود حرية النساء بدل أن تمنحهن استقلالية كاملة. كما أن الاكتفاء بها اليوم يعكس نوعًا من الجمود القانوني، إذ لم تُحدّث بما يتناسب مع المعايير الدولية الحديثة ولا مع التحديات المستجدة التي تواجه النساء.

القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

جاء القانون 58 لسنة 2017 في سياق تاريخي مهم، بعد سعي الحركة النسوية في تونس بعد الثورة إلى الضغط والمناصرة من أجل تعزيز حقوق النساء ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. فاعتمد النص مقاربة شاملة تقوم على الوقاية، الحماية، التكفل بالضحايا، واعتُبر مكسباً كبيراً. ومن أبرز ما جاء به القانون أنه وسّع تعريف العنف ليشمل الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي والسياسي، وأقرّ آليات مثل أوامر الحماية القضائية، الوحدات الأمنية والقضائية المختصة، مراكز الإيواء، والبرامج التوعوية.

ورغم أن العنف السياسي محدد المعالم ومعرّف في الفقه القانوني والممارسة القضائية، فقد مورس على النساء بكامل أدواته من قبل السلطة الحالية في شكل إقصاء وتهميش واستهداف مباشر، دون مساءلة أو محاسبة فعلية. وتزداد خطورته حين يُمارس في الفضاء الرقمي، حيث يُقابَل بالصمت أو يُبرَّر بحجة أن النساء اخترن أن يكنّ شخصيات عامة، وأن ما يتعرضن له هو "ضريبة" لاختيارهن. هذا التبرير يكرّس تطبيع العنف ويحوّله إلى وسيلة لإخضاع النساء وإقصائهن من المجال العام، في ظل غياب إطار قانوني متجدد خاص بالعنف الإلكتروني. فالأفعال المرتكبة عبر وسائل التواصل الرقمية ما زالت تُكيّف تحت جرائم عامة مثل التحرش أو التشهير أو انتهاك الخصوصية، دون تعريف مستقل أو إجراءات خاصة بالأدلة الرقمية، ودون اعتبارها جرائم قائمة على النوع الاجتماعي. هذا القصور يجعل النساء عرضة لإعادة الإيذاء عبر تداول المحتوى المسيء، ويؤدي إلى بطء في الإجراءات القضائية بسبب ضعف الإمكانيات التقنية،

مما يكرّس دائرة مغلقة من الاستهداف ويضعف ثقة النساء في العدالة ويحدّ من مشاركتهن الفاعلة في الحياة العامة.

أما على مستوى التطبيق، فقد أحدثت الدولة مؤسسات مثل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي يفترض أن يتولى متابعة الظاهرة وجمع البيانات وتنسيق السياسات، لكن المرصد يعاني من ضعف الموارد البشرية والمالية والمحدودية السياسية، مما يحد من قدرته على أداء دوره الفعلي. كذلك، نص القانون على إحداث مراكز إيواء للنساء المعنفات وأطفالهن، إلا أن هذه المراكز قليلة العدد، غير موزعة بشكل عادل على الجهات، وتفتقر إلى التمويل الكافي لتقديم خدمات شاملة. أما الرقم الأخضر الذي خصصته وزارة الشؤون الاجتماعية لتلقي التبليغات، فهو لا يعمل بانتظام ولا يوفّر استجابة سريعة، مما يضعف ثقة النساء في جدوى التبليغ.

إضافة إلى ذلك، لم ترصد الدولة ميزانية خاصة ومستدامة لتفعيل آليات القانون. فغياب التمويل جعل العديد من التدابير مجرد نصوص على الورق، دون أن تتحول إلى سياسات عملية. ولم تُنفذ حملات التوعية بشكل مستمر، والوحدات الأمنية والقضائية المختصة لم تتلقَّ التكوين الكافي للتعامل مع قضايا العنف بحساسية وفعالية. فيعكس هذا الوضع أن القانون، رغم أهميته، ظل في التطبيق بعيداً عن طموحات النص، وأن الدولة لم تترجم التزاماتها الدستورية والدولية إلى سياسات ممولة ومؤسسية.

يمثل القانون 58 مكسباً تاريخياً، لكنه يظل ناقصاً في شق العنف الإلكتروني، وضعيفاً في التطبيق بسبب غياب التمويل وعدم التزام الدولة بتفعيل آليات الحماية والوقاية. يجعل هذا النساء في مواجهة العنف، خاصة الرقمي، دون حماية حقيقية، ويحوّل النص إلى إعلان نوايا أكثر منه أداة فعلية للتغيير.

المجلة الجزائية

صدرت المجلة الجزائية التونسية سنة 1913 ودخلت حيّز التنفيذ سنة 1914، وهي من أقدم النصوص القانونية التي أرست الإطار العام لتجريم الاعتداءات على الأفراد والنظام العام. الفصول مثل 131 و245 و246 جاءت في هذا السياق، حيث اعتبرت التشهير والابتزاز والاعتداء على السمعة جرائم تهدد السلم الاجتماعي وتستوجب العقاب.

تجرّم هذه الفصول نشر الادعاءات الكاذبة أو المساس بالشرف والكرامة، كما تجرّم التهديد والابتزاز الذي يهدف إلى إرغام الضحية على القيام بفعل أو الامتناع عنه. من الناحية العملية، يمكن الاستناد إليها لمواجهة بعض صور العنف الرقمي مثل نشر صور خاصة أو تهديد الضحية بالكشف عن معلومات شخصية.

رغم أهميتها، فإن هذه النصوص لم تُصغ من منظور جندري، فهي لا تعترف بأن التشهير والابتزاز الرقميين يُستخدمان بشكل ممنهج ضد النساء لإخضاعهن للرقابة المجتمعية وإقصائهن من الفضاء العام. بذلك، تظل محدودة الفعالية لأنها لا تراعي خصوصية الأذى النفسي والاجتماعي الناتج عن الانتهاكات الرقمية ولا توفر بروتوكولات حماية خاصة بالنساء.

مجلة الاتصالات:

تُظهر مجلة الاتصالات قصورًا واضحًا في مواكبة التحولات الرقمية الحديثة، إذ يتم إقحامها عبر الفصل 86 المتعلق بـ "الإساءة وإقلاق الغير عبر وسائل التواصل"، وهو فصل وُضع في سياق معالجة وسائل الإعلام والاتصال الكلاسيكية أكثر من كونه إطارًا للعصر الرقمي. هذا القصور جعل النص منقوصًا وغير قادر على الاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجه النساء في الفضاء الرقمي، حيث يُستخدم الفصل في كثير من الأحيان لإدانة نساء بسبب تعبيرهن أو نشاطهن، بدل أن يكون أداة لحمايتهن

من العنف الرقمي. كما أن الدولة تعتمد عليه أساسًا لحماية هياكلها أو بعض الأشخاص العاملين في المجال العام، أكثر مما تضعه في خدمة المواطنين وضمان حقوقهم. لذلك يصبح من الضروري أن يكون النص القانوني فاعلًا في تكريس الحقوق وضمان المساواة الفعلية، لا مجرد وسيلة للإدانة أو تقييد الحريات، خاصة في ظل غياب إطار تشريعي شامل يعترف بالعنف الرقمي كجريمة قائمة على النوع الاجتماعي.

القانون عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية

يضع القانون عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية إطاراً عاماً لحماية الخصوصية لكنه يعاني من عدة إشكاليات بنيوية تحدّ من فاعليته. صيغ النص في سياق تقني وإداري أكثر منه في سياق حقوقي شامل، مما جعله يركز على مسألة الموافقة كشرط لمعالجة البيانات دون أن يلتقط الأبعاد الاجتماعية والسياسية لانتهاك المعطيات الشخصية. فجعله هذا الطابع العام والحيادي غير قادر على التعامل مع الانتهاكات التي تستهدف فئات بعينها، خصوصاً النساء، حيث يُستخدم نشر الصور أو المعلومات الخاصة كوسيلة للابتزاز أو السيطرة، وهو ما لا يقرّ به القانون صراحة.

من جهة أخرى، يظل تطبيق القانون محدوداً بسبب ضعف الوعي المجتمعي بحقوق المعطيات الشخصية، إذ لا يُنظر إلى هذه الحقوق كجزء من الحقوق الأساسية، بل غالباً ما تُعتبر مسألة ثانوية. فينعكس هذا الضعف في الثقافة الحقوقية على فعالية النص، حيث لا يجد الضحايا في كثير من الأحيان المسارات القضائية السريعة أو الفعالة لمعالجة الانتهاكات الرقمية. إضافة إلى ذلك، تتسم الإجراءات القضائية المرتبطة بهذا القانون بالبطء والتعقيد، ما يجعل الحماية النظرية التي يوفرها غير قابلة للتحقق عملياً في مواجهة الجرائم الرقمية التي تتميز بالسرعة والانتشار الواسع.

كما أن القانون لم يُبنَ على وعي جندري أو اجتماعي، بل اكتفى بتكريس مبدأ الموافقة الفردية، وهو ما يحدّ من قدرته على مواجهة الانتهاكات

التي تحمل أبعاداً جماعية أو ممنهجة. بذلك، يظهر النص كإطار قانوني تقني يفتقر إلى العمق الحقوقي والاجتماعي، ويظل بعيداً عن معالجة العنف الرقمي كظاهرة متصلة بالبنى الاجتماعية والثقافية التي تُكرّس التمييز والسيطرة.

المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

يعكس المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال أزمة عميقة في كيفية تعامل الدولة مع الفضاء الرقمي، حيث جاءت صياغته فضفاضة وغير دقيقة، خاصة في الفصول المتعلقة بنشر الأخبار الكاذبة أو الإساءة عبر الإنترنت. حيث جعلت هذه الصياغة الملتبسة من النص أداة قابلة للتأويل الواسع، وهو ما فتح الباب أمام استعماله لتجريم التعبير الحر وملاحقة الفاعلين والفاعلات في الشأن العام، الأمر الذي يهدد الحقوق الأساسية في حرية الرأي والتعبير ويخلق مناخاً من الرقابة الذاتية والخوف.

يمثل المرسوم أيضاً تراجعاً واضحاً عن المكاسب التي أقرها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد النساء، إذ بدل أن يكون الفضاء الرقمي مجالاً للتمكين والمشاركة، أصبح محفوفاً بالمخاطر القانونية التي يمكن أن تُستعمل لتقييد حرية النساء في التعبير والمشاركة العامة. فيضع هذا التحول النساء أمام مفارقة خطيرة، حيث يتحول القانون الذي كان يُفترض أن يحميهن من العنف الرقمي إلى جزء من منظومة تُضعف حضورهن وتثنيهن عن المشاركة خوفاً من الملاحقة القضائية.

يكشف هذا المرسوم أنه لا يميز بين العنف الرقمي كأداة للسيطرة والابتزاز، وبين التعبير الحر الذي يُعتبر حقاً أساسياً. بذلك، يساهم النص في إعادة إنتاج الهشاشة الرقمية خاصة على النساء ويضاعف من المخاطر التي يواجهنها في الفضاء العام، كما يحوّل أدوات الحماية القانونية إلى أدوات تقييد. إضافة إلى ذلك، يتعارض المرسوم مع التزامات تونس الدولية

في إطار العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تفرض على الدولة ضمان حرية التعبير والمشاركة دون خوف من العقاب.

ولا يقف التناقض عند هذا الحد، إذ إن المرسوم لا يتماشى أيضاً مع اتفاقية بودابست الخاصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية، التي تُعتبر المرجع الدولي الأساسي في هذا المجال. فقد وضعت الاتفاقية إطاراً يوازن بين مكافحة الجرائم وحماية الحقوق، وتحدد بدقة الجرائم المعلوماتية مثل الدخول غير المشروع أو تزوير البيانات أو الاحتيال الإلكتروني، بينما يخلط المرسوم بين الجرائم التقنية والتعبير الحر. كما تُلزم الاتفاقية الدول بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية، في حين يركز المرسوم على العقاب الداخلي دون أن يضع آليات واضحة للتعاون عبر الحدود. والأهم أن الاتفاقية تؤكد على ضرورة احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند تطبيقها، بينما يُستخدم المرسوم عملياً لتقييد حرية التعبير، وهو ما يجعله متعارضاً مع روح الاتفاقية.

بذلك، يظهر أن المرسوم عدد 54 لا يدمج العدالة الجندرية في بنيته، بل يرسخ مقاربة أمنية تضعف الحقوق والحريات عموماً وتُقصي النساء من المجال الرقمي، ويكرّس التمييز بدل أن يواجهها. فغياب الوعي الجندري في التشريع يحوّل النصوص القانونية من أدوات حماية إلى أدوات إقصاء، ويجعل من القانون جزءاً من منظومة رقابية وأمنية تتناقض مع التزامات تونس الدولية ومع مسارها نحو تكريس حقوق الإنسان والمساواة.

خلاصة:

يتضح من استعراض الإطار القانوني والمؤسساتي في تونس أن هناك تراكمًا مهمًا من المرجعيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية التي تعلن التزام الدولة بحماية حقوق النساء ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. فقد مثّلت اتفاقية سيداو، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبروتوكول مابوتو أساسًا متينًا يربط بين المساواة والحق في المشاركة الآمنة، بما في ذلك في الفضاء الرقمي.

لكن عند الانتقال إلى المستوى الوطني، يظهر أن النصوص القانونية من مجلة الأحوال الشخصية إلى الدستور والقانون 58 لسنة 2017 رغم أهميتها التاريخية والسياسية، لم تُدمج بشكل كافٍ البعد الرقمي ولم تُترجم إلى سياسات عملية ممولة ومستدامة، وبقيت المجلة الجزائية والقانون المتعلق بالمعطيات الشخصية نصوصًا عامة لا تراعي خصوصية النساء ولا الأبعاد الجندرية للانتهاكات الرقمية.

الأخطر أن بعض التشريعات الحديثة، مثل المرسوم 54 لسنة 2022، تحولت إلى أدوات لتقييد حرية التعبير بدل أن تكون آليات حماية، وهو ما يتعارض مع التزامات تونس الدولية ويضاعف هشاشة النساء في المجال الرقمي. حيث يعكس هذا التناقض بين النصوص المعلنة والواقع العملي أزمة في الإرادة السياسية والتمويل المؤسسي، وتظل الآليات مثل المرصد الوطني ومراكز الإيواء ضعيفة الموارد وغير قادرة على أداء دورها الفعلي.

يواجهن النساء في تونس اليوم فضاءً رقميًا مزدوجًا: من جهة يُفترض أن يكون مجالًا للتمكين والمشاركة والتعبير، ومن جهة أخرى يتحول إلى ساحة للعنف والرقابة بسبب قصور التشريعات وضعف المؤسسات. النتيجة أن الحماية القانونية القائمة أقرب إلى نصوص رمزية أو إعلانات نوايا، بينما تظل الحاجة ملحّة إلى إصلاحات تشريعية ومؤسساتية تدمج البعد الرقمي والجندري بشكل صريح، وتترجم الالتزامات الدولية إلى سياسات عملية ممولة وفعّالة.

أنواع العنف المسلطة على النساء:

العنف المبني على الجندر/ النوع الاجتماعي:

هو فعل ضار يُمارس ضد الأشخاص بسبب هويتهم.ن الجندرية أو أدوارهن الاجتماعية المرتبطة بالنوع، ويقوم على علاقات قوة تهدف إلى تكريس الهيمنة الذكورية وإبقاء النساء في موقع أدنى داخل البنية الاجتماعية. ويتخذ أشكالًا جسدية ونفسية واقتصادية وجنسية ورقمية، ما يجعله ظاهرة مركبة تتغلغل في مختلف جوانب الحياة اليومية. ويعكس الطابع البنيوي للعنف الرقمي استمرار أنماط التمييز وعدم المساواة، إذ لا تتأثر جميع النساء بالقدر نفسه، بل يتقاطع مع عوامل أخرى مثل الوضع الاقتصادي، الخلفية الثقافية، الانتماء العرقي أو الديني، والهوية الجندرية أو الميول الجنسية.

العنف السياسي :

هو كل فعل أو ممارسة يهدف مرتكبه إلى حرمان النساء أو إعاقتها عن ممارسة أيّ نشاط سياسي، أو حزبي، أو جمعياتي، أو أي حق، أو حرية من الحقوق والحريات الأساسية ويكون قائما على أساس التمييز بين الجنسين. هذا هو التعريف القانوني[4] من خلال القانون عدد 58 لمناهضة العنف ضد النساء. يشمل العنف السياسي التهديد، التخويف، الإقصاء، التضييق القانوني، والاعتداءات النفسية أو الرقمية التي تمنع النساء من ممارسة حقوقهن بحرية. كما يرتبط العنف السياسي بالهيمنة الذكورية، إذ يسعى إلى السيطرة على الموارد والسلطة ومنع النساء من الوصول إلى مواقع التأثير، ويعكس محاولة لمنع التمكين السياسي والاجتماعي للنساء.

4 الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة أخر تاريخ اطلاع جانفي 2026
https://org.url-short/1lxe5

يتجاوز العنف السياسي الأبعاد المباشرة، ليؤثر على النساء نفسيًا واجتماعيًا، حيث يخلق ضغطًا مستمرًا يؤدي إلى الانسحاب القسري، فقدان الثقة بالنفس، والوصم الاجتماعي، ويضع قيودًا على فرص النساء في بناء التحالفات والمشاركة في النشاط المدني والسياسي. كما يقوض العنف السياسي الحق في المواطنة الكاملة ويعطل ممارسة الحريات الأساسية على قدم المساواة مع الرجال.

الوصم السجني:

تعرفه الأمم المتحدة بأنه هو استمرار العقوبة خارج أسوار السجن، حيث يُنظر إلى الأشخاص الذين قضوا عقوبات سجنية باعتبارهم "مجرمين دائمين"، مما يترتب عنه تمييز اجتماعي واقتصادي وقانوني يعيق إعادة إدماجهم.[5] ويشمل هذا الوصم الصور النمطية السلبية والأحكام المسبقة التي تؤدي إلى حرمانهم من فرص العمل والسكن، وتضعف علاقاتهم الاجتماعية، وتكرّس عزلتهم، فيتحول السجن إلى وصمة اجتماعية طويلة الأمد.

ورغم أن هذا الوصم يطال جميع السجناء السابقين، فإنه يكون أكثر شدة ووطأة على النساء في المجتمعات الذكورية ذات البناء الأبوي، حيث يُنظر إليهن كمصدر "عار" اجتماعي وعائلي، ويصبحن محل عدم ثقة حتى داخل أسرهن. هذا الوضع يحدّ من حقهن في حياة كريمة، بما في ذلك الحصول على مسكن آمن أو فرصة عمل لائقة، ويضاعف من هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية. فالمرأة الخارجة من السجن لا تواجه فقط التمييز القانوني والمؤسسي، بل أيضًا رفضًا اجتماعيًا مضاعفًا يرسّخ عزلتها ويجعل إعادة إدماجها أكثر تعقيدًا مقارنة بالرجال. وهكذا يتحول الوصم السجني إلى أداة لإعادة إنتاج التهميش واللامساواة، ويكرّس حرمان النساء من أبسط حقوق المواطنة والكرامة الإنسانية.

5 تعترف الأمم المتحدة بالوصم السجنى من خلال تقرير حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل أخر تاريخ اطلاع جانفي 2026
https://shorturl.at/XdNQr

العنف الرقمي:

يُعد العنف الرقمي أحد أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، يُمارس عبر الوسائط الإلكترونية ويستهدف النساء والفئات الهشة بهدف السيطرة والإقصاء. وهو ليس مجرد سلوك فردي عدائي، بل انعكاس لعلاقات قوة غير متكافئة تُعيد إنتاج التمييز والهيمنة في المجال الافتراضي. وتتعدد أشكاله بين التشهير، نشر الصور أو المعلومات دون إذن، خطاب الكراهية، التهديدات المباشرة وغير المباشرة، المراقبة غير المشروعة، القرصنة، والابتزاز الإلكتروني. خطورته تكمن في استمراريته وقدرته على ملاحقة الضحايا في فضاءاتهم.ن الخاصة.

الفضاء الرقمي كامتداد للفضاء العام:

لم يعد الفضاء الرقمي مجرد أداة تقنية للتواصل، بل أصبح امتدادًا للفضاء العام الذي تُمارَس فيه النقاشات السياسية والاجتماعية. وقد أتاح هذا الفضاء فرصًا جديدة للنساء للمشاركة والتأثير، ومكّنهن من تجاوز بعض القيود التقليدية المفروضة عليهن في المجال المادي. غير أنّه في المقابل يُستخدم أيضًا كأداة لإعادة إنتاج التمييز الجندري وإقصاء النساء عبر العنف الرقمي وخطاب الكراهية، مما يحوّله إلى ساحة صراع غير متكافئ.

أشكال العنف الرقمي ضد النساء: TF VAWG

ينطلق العنف الرقمي[6] من البنى الاجتماعية الأبوية التي تسعى إلى تكريس السيطرة على حضور النساء في المجال العام، ويعيد إنتاج التمييز بأدوات رقمية أكثر سرعة وانتشارًا. وتتخذ هذه الممارسات صورًا متعددة في الفضاء الافتراضي. تجدون هنا أبرز أشكال وأنواع العنف الإلكتروني وأكثرها انتشارًا:

التشهير الرقمي القائم على النوع الاجتماعي (Doxing)

هو شكل من أشكال العنف الجندري الذي يتم عبر الفضاء الرقمي، يقوم على استعراض الصور والمعطيات الشخصية للناشطات النسويات بهدف ترهيبهن وتقويض حضورهن في المجال العام. يتجلى هذا العنف

6 أنواع العنف الرقمي المعترف بها من قبل الأمم المتحدة تحت مسمى العنف المسهل عبر الانترنات أخر تاريخ اطلاع جانفي 2026 https://fr.urls/jNfIk4

في نشر تفاصيل خاصة مثل الصور العائلية أو البيانات الشخصية دون إذن، بما يحوّل الحياة الخاصة إلى أداة للوصم والتهديد، ويُشرعن الدعوات للعنف ضدهن. هذا النمط يُعتبر امتداداً للعنف السياسي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، حيث يُستخدم كسلاح لإسكات النساء الفاعلات وإعادة إنتاج الصمت، ويضاعف الأثر النفسي والاجتماعي عبر تحويل المشاركة العامة إلى كلفة يومية محفوفة بالخطر.

التنمر الإلكتروني:

يظهر التنمر الإلكتروني في أشكال متعددة من السلوك العدائي، مثل الإهانة والسخرية والمضايقات المتواصلة، وغالبًا ما يستهدف المظهر الخارجي أو أسلوب التعبير عن الذات في الفضاء الافتراضي. ولا يقتصر أثره على إحداث جروح نفسية مباشرة، بل يعمل على تقليص حضور النساء في المجال الرقمي وإضعاف مشاركتهن الاجتماعية والسياسية.

الابتزاز الرقمي:

يتجسد الابتزاز الرقمي في ممارسة ضغط على النساء عبر التهديد بكشف معلومات أو صور خاصة، بهدف إجبارهن على القيام بأفعال أو الامتناع عنها. ويضع هذا السلوك النساء في حالة خوف دائم، ويضعف إحساسهن بالأمان الشخصي. ولا يقتصر أثره على الجانب النفسي، بل يمتد ليقيّد حرية اتخاذ القرار ويحدّ من حضور النساء في الفضاء العام.

التهديد عبر الوسائط الرقمية:

يتخذ التهديد عبر الوسائط الرقمية شكل رسائل أو محتوى يتضمّن وعيدًا بالعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي موجّه ضد النساء، فيزرع الخوف ويضعهن في حالة مستمرة من القلق والضغط. ولا يقتصر أثره على الجانب المباشر، بل ينعكس أيضًا على حضور النساء في المجال العام، إذ يدفع كثيرات إلى الانسحاب أو التزام الصمت خشية التعرض لمزيد من الانتهاكات.

الوصم الاجتماعي الرقمي:

يتمثل الوصم الاجتماعي الرقمي في استهداف النساء عبر الفضاء الافتراضي بربطهن بصفات نمطية أو سلبية تُستخدم للنيل من مكانتهن أو التشكيك في قيمتهن داخل المجتمع. وقد يأخذ الوصم شكل حملات جماعية منظّمة تسعى إلى عزل النساء وإضعاف حضورهن في المجال العام. ويُعد امتدادًا للصور النمطية التاريخية التي استُعملت لإقصاء النساء، لكنه في السياق الرقمي يكتسب قوة مضاعفة بفعل سرعة الانتشار وتضخيم الرسائل عبر المنصات الإلكترونية، ليصبح أداة لإعادة إنتاج البنى التمييزية الذكورية بأشكال جديدة وأكثر تأثيرًا.

تستهدف الملاحقة الإلكترونية النساء عبر متابعة أنشطتهن بشكل متكرر وممنهج في الفضاء الافتراضي. وتتخذ هذه الممارسات صورًا متعددة مثل إرسال رسائل متواصلة، ترك تعليقات متكررة، أو مراقبة الحسابات الشخصية وصفحات التواصل الاجتماعي، فتزرع شعورًا دائمًا بالترصد والضغط النفسي. تُحوّل هذه الأفعال التكنولوجيا إلى وسيلة للسيطرة الذكورية، وتُستخدم كأداة مراقبة وإخضاع تحدّ من حرية النساء وتضعف حضورهن.

التحرش عبر الإنترنت:

يستهدف التحرش عبر الإنترنت النساء من خلال رسائل أو محتويات غير مرغوبة تحمل طابعًا جنسيًا أو مسيئًا، فيفرض حضورًا غير مرغوب فيه داخل فضاءاتهن الافتراضية ويحوّل التجربة الرقمية إلى مصدر إزعاج دائم. فيخلق هذا السلوك بيئة غير آمنة ويضع النساء تحت ضغط نفسي مستمر، ويكشف التحرش الإلكتروني عن انتقال أنماط السيطرة الذكورية من الشارع والفضاء العام إلى العالم الرقمي، حيث تُستغل التكنولوجيا لإعادة إنتاج علاقات القوة التقليدية الذكورية.

اختراق الخصوصية:

يتمثل الاختراق في التسلل غير المشروع إلى حساباتهن أو أجهزتهن الشخصية، بما يشمل الاطلاع على بياناتهن، أو الاستيلاء على صورهن الخاصة، أو مراقبة أنشطتهن في الفضاء الافتراضي. فيزرع هذا الفعل حالة من انعدام الثقة، ويضع النساء في موقع هشّ يهدد أمنهن النفسي والاجتماعي. ويضعف كذلك حقهن في التحكم بمعلوماتهن الشخصية، ويحوّل التكنولوجيا إلى أداة للهيمنة والمراقبة.

التزييف العميق (Deepfake):

يستخدم التزييف العميق تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوليد صور أو فيديوهات مزيفة للنساء، غالبًا لأغراض جنسية أو لتشويه السمعة. ويُظهر هذا الشكل الجديد من العنف الرقمي كيف تتحول التكنولوجيا إلى وسيلة لإعادة إنتاج السيطرة الذكورية عبر أدوات أكثر خطورة وانتشارًا، تستهدف إسكات النساء أو تشويه حضورهن في المجال العام.

حملات التضليل الرقمية:

تستهدف حملات التضليل الرقمية النساء عبر نشر معلومات كاذبة أو مشوّهة تهدف إلى ضرب مصداقيتهن أو التشكيك في مكانتهن الاجتماعية والسياسية. وتوظّف هذه الحملات أدوات رقمية متعددة مثل الحسابات الوهمية، إعادة نشر المحتوى المضلل بشكل واسع، أو استخدام الصور والفيديوهات المفبركة، بما يخلق بيئة مشبعة بالرسائل الزائفة.

خطاب الكراهية والتحريض:

يُعرَّف خطاب الكراهية والتحريض في الفضاء الرقمي بأنه نشر أو تداول محتويات أو تعليقات تستهدف النساء أو فئات اجتماعية أخرى بإهانات أو عبارات تحقيرية، أو تتضمن دعوات مباشرة أو غير مباشرة للعنف والتمييز ضدهن. ويعمل هذا الخطاب على خلق بيئة عدائية تُشرعن التمييز وتُغذّي الصور النمطية السلبية، فيرسّخ علاقات القوة غير

المتكافئة ويحوّل المنصات الرقمية إلى فضاءات طاردة تحدّ من المشاركة الحرة والمتكافئة.

الحشد الزائف Astroturfing:

وفقًا لتقارير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء و"هيئة الأمم المتحدة للمرأة" بأنه ممارسة خادعة تقوم على تقديم حملة منسّقة وموجّهة على أنها تعليقات عفوية أو حركة شعبية تلقائية، مع إخفاء الجهات الراعية الحقيقية أو الطبيعة المنظّمة للنشاط. والغاية من ذلك هي التلاعب بالرأي العام عبر إيهام الناس بأن فكرة أو موقف ما يحظى بدعم جماهيري واسع أكثر مما هو عليه في الواقع. ويُعتبر أحد الأشكال المحددة لـ العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي (TFVAWG)، حيث يُستخدم كتكتيك منسّق لتشويه النقاشات، إسكات أصوات النساء، وخلق بيئة رقمية عدائية، خصوصًا ضد النساء في الحياة العامة مثل الصحفيات والناشطات والمدافعات عن الحقوق.

لوم الناشطات Backlash Gender-Based blame والفاعلات في المجال العام:

يُعرف هذا النمط بـ "العنف المرتدّ القائم على النوع الاجتماعي"، وهو شكل من أشكال العنف البنيوي الذي يتجلّى في لوم النساء الفاعلات والنسويات على ما يُعتبر فقداناً للسيطرة الأبوية، بحيث يُحوَّل النقاش من مساءلة البُنى الذكورية والعنف نفسه إلى تحميل المسؤولية للحقوق والمكتسبات التي حصلت عليها النساء. بهذا المعنى، يصبح الدفاع عن المساواة والحرية "ذنباً جماعياً" يُعاقب عليه بالوصم والشيطنة، ويُعاد إنتاج العنف عبر خطاب يُشرعن الإقصاء ويُطبّع مع الأذى. هذا المصطلح مستوحى من أدبيات الأمم المتحدة حول "الردّة أو الـ Backlash ضد المساواة الجندرية" كما ورد في تقارير UN Women ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، حيث يُستخدم مفهوم backlash against gender equality لوصف الهجمات المنهجة على المدافعات عن حقوق النساء والناشطات النسويات بهدف تقويض مكتسباتهن وإعادة إنتاج السيطرة الذكورية.

الخلاصة:

العنف الرقمي ضد النساء لا يُعتبر مجرد امتداد للعنف الاجتماعي والسياسي، بل قد يسبقه ويقوده أحيانًا، إذ يُستخدم كأداة تمهيدية لإضعاف النساء الفاعلات في المجال العام قبل استهدافهن اجتماعيا وسياسيًا. ورغم ارتباط هذه الأنواع من العنف وتقاطعها في خلق آثار سلبية على النساء الفاعلات والأجيال القادمة، فإن خطورتها تتضاعف عندما تتجسد في آن واحد ضد نفس الضحية، حيث تتعمق الآثار النفسية والاجتماعية وتتحول إلى منظومة متشابكة تتجاوز الاعتداء الفردي لتعيد إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة عبر أدوات رقمية جديدة.

فعندما يتجسد العنف الرقمي في التشهير، أو التنمر، أو الابتزاز، أو التهديد، فإنه لا يقتصر على الأذى النفسي المباشر، بل يعمل على تقييد حرية القرار وإضعاف المشاركة العامة. وعندما يظهر في الوصم الاجتماعي أو حملات التضليل أو خطاب الكراهية، فإنه يعيد إنتاج الصور النمطية التاريخية ويضخّمها عبر الخوارزميات، فيرسّخ التمييز ويشرعن الإقصاء. أما الملاحقة الإلكترونية والتحرش واختراق الخصوصية والتزييف العميق، فهي تكشف عن توظيف التكنولوجيا كأداة مراقبة وهيمنة، تُحوِّل الفضاء الرقمي إلى امتداد للسيطرة الذكورية التقليدية، وتُظهر كيف يمكن للعنف الرقمي أن يكون مدخلًا أو امتدادًا للعنف الاجتماعي والسياسي، مما يجعل النساء في مواجهة دائرة مغلقة من الاستهداف المتعدد الأبعاد.

ويتضاعف أثر هذه الأشكال على النساء اللواتي يقعن عند تقاطع هويات متعددة: مثل النساء العابرات أو صاحبات الميول الجندري من الأقليات الثقافية أو اللغوية، النساء ذوات الإعاقة، المهاجرات، أو الناشطات السياسيات، أو الحاملات لأي وجه اختلاف التصور الاجتماعي للنساء أي كاسرات قوالب النمطية حيث تتداخل أشكال التمييز لتنتج هشاشة مضاعفة. فالعنف الرقمي ليس مجرد سلوك فردي، بل هو جزء من اقتصاد المنصات الذي يقدّم الربح على السلامة، ويستفيد من انتشار المحتوى المثير، حتى لو كان مسيئًا. وإلى جانب ذلك، تُساهم البنى الاجتماعية التقليدية في تكريس هذا العنف عبر إعادة إنتاج علاقات الهيمنة في المجال الرقمي، بينما يؤدي ضعف المساءلة القانونية والمؤسسية إلى ترسيخ سياسة الإفلات من

العقاب، ويجعل مرتكبي هذه الانتهاكات بمنأى عن المحاسبة. كما يُفاقم الوضع غياب الوعي المجتمعي الذي يصر على فرض الوصاية على النساء سواء في قراراتهن الشخصية أو بأجسادهن وأصواتهن وعدم الاعتراف بالعنف الرقمي كنوع من أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو ما يضع النساء في موقع هشّ ويُشرعن استمرار الانتهاكات دون ردع أو حماية فعّالة. وهكذا يتحول الفضاء الرقمي إلى بيئة طاردة تُضعف المشاركة الحرة والمتكافئة، وتُقنّن الإقصاء، وتُصعّب المساءلة في ظل فجوات قانونية وثقافية وسياسية متشابكة.

القسم الأول: النساء الفاعلات في الشأن العام وأسر المعتقلين والمعتقلات.

تنبيه محتوى: تتضمن هذه الفقرة عباراتٍ مسيئة وتهديدات مباشرة، جرى تمويه بعضها للحدّ من إعادة الإيذاء، مع الحفاظ على قيمتها التوثيقية.

كشفت عملية تدوين المقابلات وتحليل الشهادات عن تداخل بنيوي بين العنف الرقمي وردّات الفعل المجتمعية بدعم من الخطاب الرسمي، بما يجعل الفصل بينهما أمرًا شبه مستحيل. يظهر العنف الرقمي في عديد الحالات كمحرّك مباشر لاستجابات اجتماعية قمعية، تُترجم في الواقع المادي إلى وصم، وعزل، والمراقبة المجتمعية والذاتية، في حين تنطلق حملات الاستهداف الرقمي أحيانًا من رواسب اجتماعية قائمة، ليغدو الفضاء الرقمي مجالًا لإعادة إنتاجها وتوسيع نطاقها. هذا التفاعل المتبادل يؤكد أن العنف الرقمي لا يقلّ خطورة عن العنف الممارس في الحياة اليومية، بل يتقاطع معه ويضاعف أثره على النساء الفاعلات في الشأن العام.

تعكس الشهادات التي تم جمعها تعدّد تجارب النساء واختلاف مساراتهن، بين من يعشن حالة قلق دائم، ومن خضن تجربة السجن سابقًا، ومن فُرض عليهن المنفى، غير أن الجامع بين جميع النساء يتمثل في نشاطهن العلني وفي تعرضهن

المستمر لضغط اجتماعي وسياسي ممنهج. يستهدف هذا الضغط حضور النساء ذاته، ويُمارَس بوصفه أداة لإخضاعهن وإعادة ضبط أدوارهن داخل المجال العام، لا بوصفه ردًا على مواقف أو أفكار بعينها.

أبرز رصد عبارات الكراهية والتمييز الجندري المتداولة ضد النساء الفاعلات نمطًا خطابيًا متكررًا يقوم على إعادة تدوير الصور النمطية نفسها، واستعمال مفردات جاهزة تُستحضَر في كل سياق. يُنتج هذا التكرار أثرًا تراكميًا يحوّل الفضاء الرقمي إلى آلية ضبط اجتماعي فعّالة، تهدف إلى إسكات النساء، والتشكيك في شرعيتهن، ودفعهن إلى الانسحاب من المشاركة في الحياة العامة. كما أن المقابلات أصبحت استعراضًا إلى أنواع ودرجات العنف الممارسة. كما تم التفطن إلى مسارات عنف ممارسة في سياقات دول أخرى أصبحت تمارس في تونس لكن دون تسميات لذلك تم التنصيص على كشف ذلك كما تم التفطن إلى أن هذه السياقات تمارس ضد الناشطات وبالذات لكن نعتبر من المهم ذكرها لإنه يتم التطبيع معها وسريعا ما سيتم ممارستها ضد النساء كلهن. كما أننا نؤمن بان النساء يتقاطعنا في مقاومتهن.

تُعدّ النساء المذكورات ضحايا للتعبئة الزائفة بدرجات متفاوتة، ترتبط بعوامل مركّبة تتقاطع فيها الهوية الجندرية مع الموقع السياسي والاجتماعي والرمزي. يكشف هذا الواقع أن العنف الممارس ضد النساء الفاعلات ليس عرضيًا ولا فرديًا، بل هو عنف بنيوي يُدار عبر أدوات رقمية حديثة، ويستند إلى منظومات اجتماعية وسياسية تسعى إلى إعادة إنتاج السيطرة وإقصاء النساء من الفضاء العام. حيث إن السجينات وعائلاتهن يخضن صراع ظاهري وآخر ضمني. كذلك العنف بين ما هو ظاهر وآخر ضمني. الأخطر أن التجارب المنقولة ستكشف مدى عمق استبطان العنف مجتمعيا وكيف من الصعب الإشارة إليه ومقاومته في المجتمعات الذكورية والثمن الذي تدفعه المدافعات لأنهن يقاومن من أجلهن وأجل غيرهن بينهن من استبطنا التفكير الذكوري ومن هنا يقاومن في الخفاء وهنا يظهر التقاطعية من خلال الدور المجتمعي الذي تحمله المدافعات وتكلفة ذلك داخل عائلتهن.

يتضاعف الثمن كلما اختلفت المكونات المركبة لشخصية المدافعة واختلافها يصبح سببًا للجلد المجتمعي والنبذ والسماح بالعنف كضريبة لرفضها المكانة التي أعطاها بسخاء المجتمع الأبوي منذ نشأتها.

تجارب الحقوقيات والناشطات

يتّخذ الاستهدافُ الموجَّه ضدّ النساء الفاعلات في الشأن العام شكلًا ممنهج ومتصاعد يهدف إلى الحدّ من حضورهنّ وإخراجهنّ من المجال السياسي والمدني أو دفعهن للانسحاب. ويبدأ هذا الاستهداف في الغالب من الفضاء الرقميّ عبر موجاتٍ من الإهانة والتشكيك والوصم الأخلاقي، التي غالبًا ما يتم الاعتماد فيها على التعبئة الزائفة لجعل النساء محلّ حملات رقمية متواصلة تُستباح فيها حياتهنّ الخاصة وكشف معلوماتهن الشخصية. إذ تُنتهك معطياتهن الشخصية، وتُحمَّل صورهن على صفحات متعددة، وتُعرض تفاصيل حياتهن لتصبح محلّ محاسبة جماعية لقراراتهن الفردية، فيُسمح للجميع بإبداء الرأي وصبّ الرواسب الاجتماعية وأساليب التقييم الذكوري عليهن. ولا يقف الأمر عند الحاضر، بل يمتدّ إلى البحث في ماضيهنّ واستحضاره كسلاح ضدّهن، مما يحرمهن من حقّهن في الخصوصية ويحوّل وجودهنّ الرقمي إلى ساحة مفتوحة للتشهير والسحل الرمزي. هذا الاستهداف الرقمي سرعان ما يتجاوز المجال الافتراضي ليطال الحياة الشخصية والعائلية، وقد يتطوّر إلى مضايقات ميدانية وعنف جسدي، مما يكشف عن منظومة متشابكة تُعيد إنتاج السيطرة الذكورية عبر أدوات رقمية جديدة وتضاعف من هشاشة النساء في المجال العام.

كم تقوم هذه الحملات على إعادة تدوير صورٍ نمطيةٍ تستهدف الجسدَ والسمعةَ أكثر ممّا تستهدف الفكرةَ أو الموقف، بما يُحوِّل المنصّات إلى أدوات "ضبطٍ اجتماعيّ" تعمل على تقييد مشاركة النساء وإسكات أصواتهنّ. كما يتم لومهن كنوع من العنف على التجارب السياسية وتستعمل ضدهن المعاجم الأخلاقية ويتم اتهامهن أخلاقيًا.

العنف الممارس ضد النساء الفاعلات في المجتمع المدني:

يظهر الاستهداف الموجَّه ضد النساء الفاعلات في الشأن العام بشكل ممنهج ومتصاعد، ويهدف إلى الحدّ من حضورهنّ وإخراجهنّ من المجال السياسي والمدني، ويستهدف الضغط عليهنّ نفسيًا واجتماعيًا من خلال أدوات جديدة تعتمد على الفضاء الرقمي كمنصة أساسية للسيطرة. يبدأ هذا الاستهداف غالبًا عبر موجات متكررة من الإهانة، التشكيك، والوصم الأخلاقي، التي تُغذّى أحيانًا بالحشد الرقمي والتعبئة الزائفة، بما يجعل النساء محلّ حملات رقمية مستمرة تُستباح فيها حياتهنّ الخاصة. تُنتهك معطياتهنّ الشخصية، وتُعرض صورهنّ وتفاصيل حياتهنّ على صفحات متعددة، فيتحوّل الفضاء الرقمي إلى ساحة محاسبة جماعية، حيث يشرع المجتمع الذكوري في صبّ الرواسب الاجتماعية وتقييم سلوكياتهنّ الفردية.

ولا يقتصر الاستهداف على الحاضر، بل يمتد إلى استحضار الماضي كسلاح ضدّ النساء، ما يحرمهنّ من الحق في الخصوصية ويحوّل وجودهنّ الرقمي إلى أداة للتشهير والسحل الرمزي، ويخلق حالة مستمرة من التهديد النفسي والاجتماعي. هذا العنف الرقمي غالبًا ما يتجاوز الحدود الافتراضية، ليطال الحياة الشخصية والعائلية للنساء، ويتجلى في مضايقات ميدانية، تهديدات جسدية، أو تضييق على حرية الحركة والتنقل، مما يبرز منظومة متشابكة لإعادة إنتاج السيطرة الذكورية، مستثمرة أدوات رقمية جديدة لزيادة الهشاشة وتقليص القدرة على المشاركة الفاعلة.

وتتضاعف حدة العنف ضد النساء الفاعلات، إذ لا يُمارس عليهن فقط لكونهن نساء، بل أيضًا لأنهن نسويات، يرفضن القبول بالوصاية الاجتماعية ويدافعن عن حقوق نساء أخريات. هذا الدفع المزدوج يجعلهن هدفًا مزدوجًا للسيطرة والضغط، حيث يتحملن عبء الدفاع عن النساء المستضعفات، مع مواجهة الحملات الرقمية، الاجتماعية، والسياسية، مما يزيد من صعوبة المشاركة في المجال العام ويضاعف الأعباء النفسية والاجتماعية عليهن.

تعتمد هذه الحملات على إعادة تدوير الصور النمطية، التي تستهدف الجسد والسمعة أكثر من الأفكار والمواقف، بما يجعل المنصات الرقمية أدوات لضبط المشاركة الاجتماعية، وتقييد التعبير السياسي والمدني للنساء. وتبرز هنا التجربة الخاصة بالصحفيات والحقوقيات والناشطات، حيث تُستهدف مواقفهن المهنية مباشرة، ويُعرّضن للتشهير لمجرد ممارسة عملهن، ما يخلق بيئة من الرصد المستمر، الخوف من الانتقام، والشعور بالعزلة الاجتماعية، ويزيد الضغط النفسي المترتب على استمرار عملهن في المجال العام.

نسوق كمثال، ما تعرضت ميرا بن صالح،[7] ناشطة ومدافعة كويرية، لسلسلة من الإهانات والتهديدات تستند إلى معجمٍ جنسيٍّ وجندريٍّ عدوانيّ، من قبيل نعوت "متحوّلة" و"ق**ة" و"ميب**ة"، تلتها رسائل تهديد صريحة بالقتل على غرار "أنت لازمك تموت" و"نرميك من أعلى شاهق". وعبارات تحريض ديني/أخلاقي من قبيل "إلّي كيفك من المتشبّهات بالنساء يتحرقوا يترجموا".

7 مقابلة هاتفية مع ميرا بن صالح [ناشطة كويرية]، تونس، 18 سبتمبر 2025، تمّت الموافقة على نشر الاقتباس كما ورد.

لم يبقَ هذا العنف في حدوده الرقمية، بل تسرّب إلى الواقع المادي عبر مضايقات في الشارع واستهدافٍ للأسرة ثم اعتداءٍ جسديّ، بما يبيّن مسارًا تصعيديًّا واضحًا يبدأ بالسبّ والشتم، يمرّ بالتحرّش المتكرّر، ثم التهديد، وينتهي باعتداءٍ ماديّ.

وتؤكد ميرا بن صالح أنّ الاعتداءات لم تَبقَ رقمية: "صار هناك من يضايقني ويضايق عائلتي، ثم تحوّلت المضايقات لاحقاً إلى عنف جسدي". كما تظهر تجربة ميرا بن صالح وجهًا آخر لهذا العبء: واجهةُ قوّةٍ تُخفي اتّساعَ الخوف، وأرقٌ متكرّرٌ تُوقِظه رسائلُ الكراهيةِ المتلاحقة، واستنزافٌ عاطفيٌّ يُضعِف القدرةَ على الثبات والاستمرار.

يكشف تصريح الناشطة أن العنف الرقمي ضد النساء عن كونه ليس مجرد امتداد للعنف الاجتماعي والسياسي، بل أداة قادرة على استباقهما وقيادتهما. فهو يضع النساء في موقع الاستهداف الأول عبر انتهاك معطياتهن الشخصية، جعل عائلتهن مصدر إضعاف لهن وتحويل حياتهن الخاصة إلى مادة علنية للمحاسبة والتقييم الذكوري. هذا الاستهداف لا يقف عند حدود الخطاب أو الرمزية، بل يفتح الباب أمام العنف الجسدي، إذ يُقوّض السلامة النفسية ويزرع الإحساس بالهشاشة والتهديد المستمر، ليُحوِّل وجود النساء ذاته إلى عبء اجتماعي تُحمَّل فيه مسؤولية حماية أسرتها. هذه الحقيقة أثار العنف بجلاء، إذ يكشف أن العنف الرقمي يقود مباشرة إلى العنف المادي والواقعي. ومن المهم الإشارة إلى أن ميرا لا تزال في صراع يومي لافتكاك الاعتراف بهويتها الجندرية داخل مجتمع أبوي معادي للمجتمع الكويري يغيب فيه الإطار القانوني ويتجاهل وجودهم.ن++، فيرميهم.ن++ خارج خانة المواطنة والحقوق. هذا التهميش البنيوي يجعل النساء الكويريات في موقع هشاشة مضاعفة. حيث يتحول الفضاء الرقمي إلى ساحة مفتوحة للتشهير والمحاسبة، بينما يُستخدم القانون ذاته كأداة لإقصائهن بدل حمايتهن. إن استهداف ميرا يوضح كيف يقود العنف الرقمي إلى العنف الميداني والجسدي، وكيف يُحوّل فقدان الأمان النفسي إلى حرمان من السلامة الجسدية، ويكشف في الوقت نفسه عن عمق الأزمة الحقوقية المتمثلة في غياب الاعتراف القانوني بالهويات الجندرية المتنوعة، بل تجاهل وجود العابرات كنساء ولم ترد أي محاولة تشريعية حتى هذه اللحظة من أجل تغيير ذلك.

العنف الممارس ضد النساء العابرات في تونس يتجسد في أشكال متعددة، بدءًا من العنف الرمزي واللفظي، مرورًا بالعنف الاجتماعي، وصولًا إلى التهديدات الجسدية والمضايقات الرقمية والميدانية. كلمة "عابرة" ما زالت محصورة في الأوساط الحقوقية، بينما تستمر كلمات مثل "متحول" في التداول العام، وتُستخدم كوصم لزيادة التهميش، مما يعكس غياب الوعي المجتمعي وسيطرة الصور النمطية الأبويّة على تصور الهوية الجندرية. غياب أي موقف رسمي أو تشريعي يعترف بهويات العابرات الجندرية يحصرهنّ خارج دائرة المواطنة الكاملة، ويضعهنّ في موقع هشاشة مضاعفة، حيث يمكن للتمييز المجتمعي والقانوني أن يتضاعف بسهولة ليشمل حرمانهن من الحقوق الأساسية والحماية.

يظهر العنف الرقمي بشكل واضح كأداة لاستهداف النساء العابرات، إذ تُعرض حياتهن الشخصية على منصات التواصل للتشهير والمحاسبة الجماعية، ويصبح فقدان الخصوصية والتهديد النفسي اليومي جزءًا من حياتهن. هذه الممارسات الرقمية غالبًا ما تتحول إلى مضايقات ميدانية، مما يُحوّل الخطر النفسي إلى خطر جسدي مباشر، ويجعل النساء في مواجهة مستمرة مع تهديدات ملموسة لأمنهن الشخصي. القانون ذاته يُستغل أحيانًا كأداة لإقصائهن، وليس لحمايتهن، حيث لا توجد تشريعات واضحة تعترف بالهويات الجندرية المتنوعة، مما يضاعف من غياب الحماية القانونية ويؤكد الطبيعة البنيوية للعنف الممارس عليهن.

العنف الاجتماعي يمثل عندما يُعاد إنتاج السيطرة الأبويّة في الأسرة والمجتمع، ويُفرض الوصم على النساء العابرات باستمرار، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة، وهو ما يزيد من الإقصاء ويحول الفضاء العام إلى بيئة عدائية. في نفس الوقت، يُظهر الواقع أن استهداف هذه الفئة يتجاوز الفردية، فهو مرتبط بالبنية الاجتماعية والثقافية التي ترفض الاعتراف بالهوية الجندرية خارج القوالب التقليدية، مما يجعل النساء العابرات أكثر عرضة للتمييز والوصم في جميع مجالات حياتهن، بما في ذلك التعليم والعمل والخدمات الصحية.

غياب الاعتراف القانوني الرسمي يعمّق هذه الأزمة، حيث لا توجد أي محاولة تشريعية جادة للاعتراف بالنساء العابرات كنساء كاملات الحقوق، ولا سياسات حماية منسقة تمنع التمييز أو التعنيف. هذا الإقصاء القانوني والاجتماعي يؤدي إلى

استمرار شعورهن بالتهديد والخطر المستمر، ويخلق ديناميكية عنف متشابكة بين الرقمي والميداني والقانوني، بحيث يُصبح فقدان الأمان النفسي والحرمان من الحقوق جزءًا من تجربة يومية، ويكشف عن هشاشة النظام الحقوقي والتشريعي أمام تنوع الهويات الجندرية في تونس.

وتُوثق شهادة أسرار بن جويرة[8]، ناشطة حقوقية ونسوية تقاطعية، كيف سبقت اعتقالَها أن حملةً ممنهجةً من التشهير والتحريض سبقَت اعتقالها، واستهدفت هويتها كامرأة في المجال العام لا مجرد مواقفها. تجلّى خطاب الكراهية في تلميحات تُقلِّل من شأنها وتربط نشاطها بـ " التمرّد" أو "قلّة الأدب"، مع استدعاء قوالب "الشرف/الفضيلة" وأدوار العائلة للوصم والضغط، عبر عبارات مثل "خرّجت من دارها وتحب تعلّمنا الأخلاق" و" لو كانت محترمة، ما كانتش في الشارع" و" تدّعي النضال وهي تلوج على البوز" و" هاذي ما تمثّلش المرأة التونسية".

تصف أسرار بن جويرة تجربتها بقولها: "كان ظهوري الرقمي محفوفاً بالاستهداف، لا بسبب ما أقول فقط، بل بسبب من أكون. كثير من التعليقات لم تناقش أفكاري، بل ركّزت على جسدي وشكلي ونبرة صوتي وحتى حياتي الشخصية. هذا النوع من العنف الجندري يُستخدم لتقليص وجود النساء في الفضاء العام، عبر تحويلهن من فاعلات سياسيات إلى أهداف سهلة للتنمر والتشهير». وتضيف:

8 مقابلة مع أسرار بن جويرة ناشطة حقوقية ونسوية ورئيسة جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، تونس، 27 أكتوبر 2025..

«واجه حملات منظمة وأخرى فردية، لكنها تشترك في نمط واحد: محاولة إسكات الصوت النسوي عبر الإهانة والتشكيك وربط النشاط بـ"الانحلال" أو "التمرد على القيم". نفسها، ما يكشف البعد الجندري العميق للعنف الرقمي». ومع اشتداد الهجمات، تقول: «اضطررت إلى ممارسة رقابة ذاتية، فأراجع ما أنشره، وأتجنب بعض المواضيع، وأفكّر مرتين قبل مشاركة صور أو تفاصيل شخصية. وفي حياتي اليومية غيّرت بعض سلوكياتي، من اللباس إلى الأماكن التي أرتادها".

ومع اشتداد الهجمات اضطرّت إلى ممارسة رقابة ذاتية؛ تراجع ما تنشره، تتجنّب مواضيع، وتغيّر سلوكيات يومية من اللباس إلى أماكن التردّد، كما عاشت شعورًا دائمًا بأنّها "تحت المراقبة"، وأنّ أيَّ كلمةٍ قد تُستعمَل ضدّها؛ ولم يكن قلقُها مقصورًا عليها، بل طال عائلتَها وزميلاتِها وكلَّ من قد يتأثّر بما تتعرّض له.

لقد فرض العنف الرقمي على الناشطة أن تعيش في حالة من الحماية الاستباقية، حيث باتت تُخضع نفسها لمعايير ذكورية قسرية خشية أن تُستعمل أي كلمة أو صورة ضدها. هذا الوضع دفعها إلى ممارسة الصنصرة الذاتية بشكل دائم؛ فهي تراجع ما تنشره بعناية، تتجنّب مواضيع بعينها، وتعيد صياغة آرائها لتبدو أقل حدّة، كما تغيّر سلوكيات يومية من اللباس إلى أماكن التردّد. وإلى جانب ذلك، اضطرت إلى إخفاء بعض معالم حياتها

الخاصة، مثل تفاصيل علاقاتها أو اهتماماتها الشخصية، خوفًا من أن يكشفها الفضاء الرقمي ويحوّلها إلى مادة للتشهير أو محاسبة جماعية. هذه الرقابة الذاتية لا تنبع من رغبة حرة، بل من ضغط اجتماعي يفرض عليها أن تتصرّف وفق معايير ذكورية لتجنّب الأذى، مما يحرمها من حقها في التعبير الأصيل عن ذاتها.

النتيجة المباشرة لهذا العنف هي خلق مسار متواصل من الإقصاء النفسي والاجتماعي، إذ تتحول كل مشاركة نسوية إلى مخاطرة، ويصبح التواجد في المجال العام فعل مقاومة فرضي نتيجة العنف الممارس. كما يُلقي الضوء على هشاشة الفضاء الرقمي في غياب حماية قانونية واضحة، حيث تتحول الشبكات الاجتماعية من أدوات للتعبير والمشاركة إلى ساحات مفتوحة للإساءة والتهديد، وهو ما يجعل الناشطات في مواجهة يومية مع منظومة متشابكة من السيطرة الأبوية والقمع الاجتماعي، مع عدم وجود أي إطار قانوني يضمن لهن حماية حقيقية أو اعترافًا بهويتهن وحقوقهن.

كما أن هذا النمط من الحماية الاستباقية يكشف أن العنف الرقمي لا يقتصر على الاعتداء المباشر، بل يُنتج منظومة من الرقابة الداخلية والخارجية، حيث تُجبر النساء على تكييف حياتهن اليومية بما يتوافق مع توقعات المجتمع الأبوي، في انتهاك صريح لحقهن في الخصوصية والحرية والكرامة. وهكذا يتحوّل الفضاء الرقمي إلى أداة لإعادة إنتاج السيطرة، ليس فقط عبر الهجمات العلنية، بل أيضًا عبر دفع النساء إلى إخفاء ذواتهن وتقييد وجودهن خشية كشف معطيات لا يرغبن في مشاركتها.

هذا التهديد المستمر يولّد أيضًا آثارًا اجتماعية أوسع، إذ يمتد القلق من النساء أنفسهن إلى عائلاتهن وزميلاتهن وحتى الأصدقاء، وكل من يتفاعل معهن، فيصبح العنف الرقمي وسيلة لإخضاع شبكة كاملة من العلاقات النسوية إلى منطق الخوف والسيطرة. علاوة على ذلك، يوضح هذا الواقع أن العنف الرقمي ليس مجرد هجوم فردي، بل جزء من منظومة أوسع لإعادة إنتاج الهيمنة الأبوية، حيث تُوظَّف المعايير المجتمعية، والصور النمطية، والتشهير العام كأدوات لإبقاء النساء في مواقع ضعف دائم.

العنف الممارَس ضدّ الناشطات السياسيات:

تاريخيًا، جرى تعريف السياسة بوصفها مجالًا ذكوريًا بامتياز، لارتباطها بمفاهيم السلطة، واتخاذ القرار، والسيادة، وهي مفاهيم أُسقِطت اجتماعيًا وربطت بالرجال وتم إبعاد النساء منها ولم تسترجع النساء تلك المكانة إلا بعد سنوات من الكفاح والنضال في كل أنحاء العالم. ولا نزال إلى هذه اللحظة يخضن هذه المعركة فهي جزء من معركة المساواة التي تخوضها النساء لطالما يُنظر إلى النساء الفاعلات في المجال السياسي داخل المجتمعات الذكورية بوصفهن استثناءً مقلقًا عن القاعدة الاجتماعية، لا كجزء طبيعي من الفعل العام. إذ لا تُفهم مشاركتهن السياسية باعتبارها ممارسة لحق المواطنة، بل تُؤوَّل كخروج عن الأدوار الجندرية المفروضة، وكتهديد مباشر لمنظومة السلطة الاجتماعية القائمة. وغالبًا ما يُعاد توجيه النقاش من أفكارهن ومواقفهن السياسية إلى أجسادهن وسلوكهن الخاص وخياراتهن.

كما في حالة يمينة الزغلامي[9]، النائبة السابقة والقيادية بحركة النهضة، حيث تتّخذ الحملات طابع السخرية، إذ تتواتر عباراتٌ تهكّمية من قبيل "وجه البومة"، و"يا لفعة" و"أم ڤرڤر"، وهي صكوكٌ لفظية جاهزة تُستعمَل لتشويه الصورة العامة والتشكيك في الكفاءة، خصوصًا في لحظات الجدل السياسي أو خلال المواسم الانتخابية. وغالبًا ما تُكرَّس هذه السخرية عبر ميماتٍ وإعادات نشرٍ متزامنة، فتبدو كأنّها "دعابة"، فيما تقوم عمليًّا بوظيفة الإقصاء والتخويف ودفع النساء إلى الرقابة الذاتية والانسحاب من الظهور.

تُظهر تجربة يمينة الزغلامي كيف يمكن أن تتحوّل السخرية الموجَّهة ضد النساء في المجال السياسي إلى أداة قمعية فعّالة. فالعبارات الساخرة التي تُستعمل لتوصيف مظهرها أو صوتها ليست مجرد مزاح، بل تمثل استراتيجية لإعادة إنتاج التهميش والإقصاء، حيث يُحوَّل النقد السطحي إلى وسيلة لتقويض مصداقيتها وكفاءتها. الحملات المنظمة على هذا النحو تعمل على تعزيز شعور دائم بعدم الأمان، فتدفع

9 مقابلة هاتفية مع يمينة الزغلامي [ناشطة سياسية]، تونس، 20 سبتمبر 2025، تمّت الموافقة على نشر الاقتباس كما ورد.

النساء إلى إعادة تقييم كل ظهور علني أو تصريح سياسي، وتخلق ضغطًا نفسيًا مستمرًا لإعادة صياغة السلوك والكلام بما يرضي توقعات المجتمع الأبوي.

تتكامل هذه الهجمات مع أدوات رقمية مثل الميمات وإعادة النشر المتسارعة، فتنتشر بسرعة وتبدو طبيعية أو "مسلية" أمام الجمهور العام، بينما تحمل في طياتها تأثيرًا سلبيًا عميقًا على سمعة النساء وقدرتهن على المشاركة الفاعلة. هذه الحملات تُحوّل كل موقف علني إلى اختبار للقوة والتحمل، حيث يُفرض على النساء التعامل مع هجومات مركزة تستهدف النواحي الشخصية والمهنية معًا.

أفادت يمينة الزغلامي، معلّقةً على هذا النمط: "هذا هو الثمن الذي تدفعه النساء السياسيات والناشطات في الفضاء العام"، وهو ما يُنتج تطبيعًا خطيرًا للعنف السياسي الجندري. فهو أولًا يُعيد تأطير الأذى من كونه انتهاكًا لحق المشاركة السياسية إلى كونه نتيجة "حتمية" للانخراط، وثانيًا ينقل مركز المساءلة من المعتدين والبنى الرقمية والمؤسسية (منصات، تشريعات قاصرة، ثقافة إقصائية) إلى قرار النساء أنفسهن، فيرسّخ سردية لوم الضحية. وثالثًا، تُطبَّع اللامساواة بتحويل العنف إلى "طبيعة اللعبة السياسية" بدل تسميته "استهدافًا ممنهج لإسكات وردع المشاركة السياسية للنساء".

بناءً على تصريح الناشطة السياسية، يمكن قراءة هذا النمط من العنف الرقمي في عمقه كآلية لا تكتفي بالإقصاء اللحظي، بل تُنتج آثارًا نفسية واجتماعية طويلة المدى. فحين تُقدَّم السخرية والتهكم كـ "دعابة"، يُعاد تأطير الأذى ليصبح واقعًا محتومًا، وكأن النساء مدعوات للتسليم بأن هذا هو الثمن الطبيعي لمجرد اختيارهن الانخراط في العمل السياسي وكسر النمطية.

هذا التسليم يُفضي إلى توليد لوم الذات، إذ تُحمَّل النساء مسؤولية ما يتعرضن له لمجرّد خروجهن عن الدور التقليدي، فيُختزل العنف من كونه انتهاكًا لحقّهن في المشاركة السياسية إلى نتيجة "منطقية" لقراراتهن. ومن هذا المنطلق، يتحوّل العنف الرقمي إلى أداة لإعادة إنتاج السيطرة الأبوية، عبر تكريس شعور دائم بالذنب والاغتراب، وتقويض الثقة بالنفس، وإضعاف الإرادة في الاستمرار بالمشاركة السياسية.

الأثر الأعمق هنا هو أن النساء يُدفعن إلى الرقابة الذاتية والانسحاب التدريجي، ليس فقط خوفًا من الهجمات، بل اقتناعًا بأن وجودهن في الفضاء العام هو في حد ذاته مصدر تهديد لهن ولمن حولهن. وهكذا، يُطبع العنف السياسي الجندري ويُشرَّع، فيتحوّل من انتهاك ممنهج إلى "طبيعة اللعبة"، ويُرسّخ اللامساواة عبر تحميل النساء مسؤولية الأذى الذي يُمارَس عليهن. لذلك فإن لهذه اللغة وظيفةً مزدوجة: من جهة تحويلُ جسد المرأة وصورتها وصوتها إلى ساحة عقاب رمزي، ومن جهة أخرى تسخيرُ الانتماء العائلي كأداة ضبط لإعادتها إلى قالب اجتماعي ضيّق. والغريب أنّ بعض العبارات صَدرت عن أفراد يُفترض انتماؤهم إلى فضاءات حقوقية، ما يُبرز عمقَ ترسّخ العنف الرمزي.

تجمع هذه الأمثلة، على اختلاف خلفيات الضحايا ومواقعهنّ، خيطًا ناظمًا يتمثّل في استهداف النساء ليس على أساس الأفكار فحسب، بل عبر الجندر والخيار الاجتماعي والعملي، وتبرز أشكال الاستهداف انطلاقًا من مس الخصوصية والسمعة إلى التعليق على الأدوار، بما يشمل التشهيرَ الأخلاقي المرتبط باللباس أو الصور الشخصية، والتحرّشَ الجنسي في الرسائل والتعليقات، والتهديدَ بالعنف الجسدي أو الجنسي، ونشرَ المعطيات أو الصور الخاصة دون إذن، وتقويضَ المصداقية عبر وصمّهن بـ "البوز" و"الفتنة".

وفي المقابل، غالبًا ما يُهاجَم الرجال على أساس الأفكار أو الاصطفافات السياسية بطريقة أكثر موضوعية دون أن تُستباح حياتُهم الخاصة، أو تُستعمَل أجسادُهم كساحةٍ للعقاب الرمزيّ بالوتيرة نفسها كما أن المجتمع دائما ما يدافع عنهم. مما يُؤكّد أنّ حيادَ الفضاء الرقميّ وهميّ، إذ يعكس البُنى التمييزية القائمة ويُعيد إنتاجها بأدواتٍ أسرع وأشدّ تأثيرًا. كما أن هذه الشهادات هي بمثابة أدلة قاطعة بأن المسالة جندرية بالأساس، وليست معركة أفكار ولا انتماء ولا تمثيلية خلفية ثقافية أو سياسية هي مرتبطة أساسا بالهشاشة المفروضة على النساء قسريًا.

إن الذكورية، كما يظهر بوضوح، لا تترك أي تفصيل من تفاصيل حياة النساء دون محاولة السيطرة عليه، فهي تزاحم وجودهن في كل من الفضاء الرقمي والمادي ما دمن يرفضن الانصياع أو التطبيع مع المنهج الذكوري الذي يغذي نفسه بالرواسب الاجتماعية والأعراف المهيمنة، وبأدوات التأديب الذكورية المباشرة وغير المباشرة. كل ظهور نسوي، وكل رأي علني، وكل مشاركة سياسية أو ثقافية تخضع للمراقبة والتهديد المستمر، بحيث يُصبح التواجد النسوي تحديًا قائمًا في حد ذاته، فيما يظل الرجال غالبًا بمنأى عن استهداف حياتهم الخاصة أو أجسادهم، ويُقيَّمون على أساس الأفكار أو الاصطفافات السياسية فقط، ويستفيدون في كثير من الأحيان من دعم المجتمع وصونه لمكانتهم.

في هذا السياق، يتحول العنف الرقمي إلى امتداد للعنف الميداني، حيث يُستغل كل تعليق، كل صورة، وكل مشاركة، كوسيلة للتهديد، التضييق، والضغط النفسي. النساء يواجهن إشكالية مزدوجة من مواجهة الهيمنة الذكورية المباشرة التي تحاول التحكم في حياتهن اليومية، ومواجهة الانعكاسات النفسية والاجتماعية للعنف الرقمي الذي يعيد إنتاج السيطرة والوصم باستمرار. هذا الواقع يجعل النساء في حالة تأهب مستمرة، واضطرارهن إلى ممارسة رقابة ذاتية صارمة ليس مجرد اختيار شخصي، بل هو استجابة قسرية لبيئة معادية تعاقب على الوجود نفسه، ما يؤكد الطبيعة الجندرية للعنف ويبرز الحاجة الملحة لإعادة التفكير في سياسات الحماية القانونية والاجتماعية.

تداعيات الوصم المربوط بالاعتقال على العائلات:

بالنسبة لأسرِ المعتقلين/ات السياسيين/ات، لا يكون السجنُ مجرّدَ واقعةٍ قانونية، بل حدثًا منظِّمًا لإيقاعِ الحياةِ اليومية. تتوزّع الأيامُ على مواعيدِ الزيارةِ والإجراءاتِ الإدارية، وما بينها من استعداداتٍ مُرهِقة. كما يكون الحمل مثقلا عندما يضاف إلى هذا الروتين الوصم السجنى المتقاسم بينهم وبين السجينات والسجناء.

الضغط الروتيني

يتحوّل السجن بالنسبة لأسر المعتقلات والمعتقلين السياسيين إلى آلية تنظيمية تهيمن على حياتهم في المقام الأول. فالأيام تصبح محددة بحسب جداول التحضير والتنسيق بين العائلة والمتابعة مع المحامي والبحث عن تطمينات غائبة، وتزداد حدة هذا الضغط قبل يوم الزيارة نفسه، حيث يلتقي التوتر النفسي مع إرهاق التحضيرات المستمرة، فيصبح الانتظار تجربة مشحونة بالخوف والترقب. فتتحوّل ساعات اليوم وأيام

الأسبوع إلى جداول متشابكة من المواعيد والإجراءات البيروقراطية، والاستعدادات للزيارات، والتنقلات بين مراكز الاحتجاز والمحاكم، ما يفرض على الأسرة بأكملها ضغطًا مستمرًا وعبئًا نفسيًا وجسديًا غير مرئي. تتحمّل النساء غالبًا الجزء الأكبر من هذه المسؤوليات، بما في ذلك الاهتمام بأفراد الأسرة الآخرين، وضمان استمرار الحياة اليومية للأطفال، وإدارة المنزل، والتعامل مع الآثار المالية المباشرة وغير المباشرة التي يفرضها غياب المشارك الفاعل في الدخل. كما أن المسؤولية لا يكفي ثقلها، بل تزيد علانيةً، باعتبار أن هذه العائلات تحمل القضايا علنًا إلى خارج قاعات الحكم، نظرًا لأنها معروفة وتكتسب صفة قضايا الرأي العام، وهي قضايا يتابعها المجتمع التونسي عن كثب، خاصة عندما تكون فحوى خطاب سياسي أو قرار سياسي أحيانًا. فتكون الأخبار الشخصية والعائلية منقولة وقد تصبح محور نقاش رقمي يصل إلى حد الانتقاد، مما يخلق نوعًا من الوصم المكتسب بسبب الروابط الدموية والعائلية، دون وجود أي سبل للدفاع.

الوصم السجني

من خلال المقابلات لاحظنا إلى كيف أن الوصم السجني يخلق نوع من الضغط النفسي على العائلة وكيف أن المشقة تصبح مضاعفة بالنسبة للعائلات وأصبحنا أمام مقاومة لمواصلة رعاية السجناء وسجينات الرأي، وقد أثر ذلك خاصة على النساء داخل العائلة. والأمر لا يقتصر على دور الزوجة كما قد يُخيَّل لنا، فقد توصلنا إلى أنه مهما اختلف الدور الاجتماعي بالنسبة للسجينة أو السجين، فإن العبء يقع غالبًا على النساء في العائلة، مهما اختلف موقع القرابة.

كما بينت مريم الزغيدي[10]، حين عبرت عن أيام الزيارة المتعبة ومشقة الطريق والتحضير أضافت.

" هذا القلق المستمر يتحوّل إلى عبء نفسي ثقيل، يضاعف وطأته حين

10 مريم الزغيدي أخت السجين السياسي والصحافي مراد الزغيدي تم جمع التصريحات عبر مكالمة الهاتفية يوم 19 نوفمبر 2025.

يكون المعتقل سجين رأي أو سجينًا سياسيًا، فالقضية تكون مكشوفة للعلن، والجميع يتحدث، وتتراكم الاتصالات والضغوط. التضامن مهم، نعم، لكنه أحياناً يأتي كثيفاً وثقيلاً، يضيف إلى الألم طبقة جديدة من الإرهاق."

بناءً على هذا التصريح من أخت السجين، يتبين لنا كيف أن السجن السياسي لا يقتصر أثره على المعتقل وحده، بل يمتد ليحاصر العائلة بأكملها، وخاصة النساء اللواتي يتحملن العبء الأكبر في شكل سجن نفسي يومي، حيث تتحول مشقة الطريق والتحضير للزيارة والانتظار الطويل إلى معاناة متكررة، فيما اللقاء القصير لا يشفي الغليل، بل يعيد إنتاج الألم. وحين تكون القضية علنية، يصبح الضغط مضاعفًا إذ تُحاصر العائلة بالتصريحات والاتصالات والاهتمام الإعلامي، فيتحول التضامن، رغم ضرورته، إلى عبء إضافي يضيف طبقة جديدة من الإرهاق، ويغدو القلق المستمر عبئًا نفسيًا ثقيلاً يتضاعف مع انعدام الحلول أو غياب التغيير. لتجد النساء أنفسهن في موقع مزدوج بين دعم المعتقل أو المعتقلة السياسي(ة) ومواجهة المجتمع، وهو ما يكشف عن تأنيث المعاناة، حيث تُحوَّل النساء إلى واجهة للصمود دون اعتراف بحقوقهن أو بأعبائهن. كما أن حضورهن في الفضاء العام يُحمَّل رمزية المقاومة أكثر من كونه تعبيرًا عن معاناة شخصية، وهو ما يعكس تسييس الجسد النسائي وتحويله إلى رمز للنضال، في حين يُحجب الاعتراف بإنهاكهن النفسي. فالنساء محاصرات بين واجب التضامن وواجب الرعاية، بين أن يكنّ صوتًا للقضية وأن يظللن سندًا للأسرة، ما يضاعف الضغط عليهن ويجعل من معاناتهن جزءًا غير مرئي من العقوبة، ويؤكد أن القمع السياسي يتقاطع مع البنى الأبوية والاجتماعية ليعيد إنتاج أدوارًا تقليدية تُثقل النساء وتمنع الاعتراف بحقوقهن كذوات مستقلة.

هذا ما توضحه أكثر دلندة الدوس[11]، والدةُ السجينةِ السياسية إيمان الورداني[12] حين تقول في محادثة طويلة

"أقطع مسافة 300 كيلومترًا أسبوعياً لأحظى بعشر دقائق فقط من الزيارة... فقدتُ طعم الحياة، فأنا أفكّر باستمرار بإيمان: هل هي بخير؟ هل هي مريضة؟ ذهني مشغول طوال الوقت بيوم الزيارة".

ما تصفه السيدة دلندة ليس مجرد معاناة شخصية، بل هو نموذج حيّ لكيفية تداخل البُنى الاجتماعية والسياسية مع الأدوار الجندرية، حيث تتحوّل الأمومة في سياق السجن السياسي إلى شكل من الاعتقال المعنوي الموازٍ لاعتقال الابنة. الأمومة في سياق السجن السياسي تتحوّل إلى سجن معنوي، حيث تُحاصر الأمهات بالقلق والانتظار، ويُفرض عليهن التطبيع مع الألم كجزء من حياتهن.

وإن قمنًا بالتحليل وفق المنهج النسوي التقاطعي نكشف أن هذه التجربة ليست فردية، بل هي نتاج بنية اجتماعية وسياسية تُضاعف عبء النساء، وتحوّل الزيارة من لحظة دعم إلى لحظة عتاب نفسي، تزيد من ثقل المعاناة بدل أن تخففها. إذ تتقلّص الحياةُ إلى ما قبل الزيارةِ وما بعدها، وتتحمّل النساءُ العبءَ الأكبر في الحفاظِ على تماسكِ الأسرة بين تدبيرِ البيتِ ورعايةِ الأطفال، فيما يستنزف القلقُ الطويلُ الانتباهَ والطاقةَ ويُحوِّل كلَّ أسبوعٍ إلى تكرارٍ مُجهِدٍ للألمِ نفسِه.

11 مقابلة هاتفية مع دلندة الدوس، والدة المعتقلة السياسية إيمان الورداني، تونس، 25 سبتمبر 2025، تمّت الموافقة على نشر الاقتباس كما ورد.

12 للمزيد حول أيمان الورداني عبر الرابط التالي: https://uno.intersection/freedom-D8%A7%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%AF%-D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A5%D9%8A%/faces/%D9%8A

وتزداد وطأةُ هذا الحصار حين يكون للأطفال نصيبٌ مباشرٌ من الغياب القسريّ في حالةِ شريفة الرياحي[13]، كانت ابنتُها لا تزال رضيعةً في عمرِ شهرين ونصفٍ عند اعتقالِها، فآلت رعايةُ طفلَيها إلى جدّتِهما، آمنةَ فريدةَ الرياحي[14]، التي حدّثتنا عن تجربةِ الابنِ الأكبر الذي ظنّ أنّ أمَّه قد توفّيت، فكان يدخل في نوباتِ بكاءٍ حادٍّ مطالبًا بعودتِها. هنا يظهر كيف سجن الأم لأسباب سياسية، فإن النظام يمارس سلطته على الأطفال عبر عنف رمزي يخلخل بناء المعنى لديهم فالطفل، وهو في طور تشكّل أدوات الفهم، يتعلم أن الغياب ليس حدثاً عابراً، بل قاعدة تنظّم يومه، وأن الدولة قادرة على انتزاع الشخص الأهم في عالمه دون تفسير قابل للإدراك، ما يخلق فجوة معرفية بين فكرة "العقوبة على ذنب" والواقع الذي يقدّم الأم كضحية موقف أو نشاط عام.

هذه الفجوة لا تظهر فقط كبكاء أو قلق، بل كتشوّه في السرد الذاتي، فالطفل يعيد تأويل ذاته وعائلته تحت وطأة وصم اجتماعي غير مسمّى. وتبدّل شبكات الرعاية (انتقالها للجدة، مثلاً) يحمّله انتقالًا قسريًا في الولاء والاعتماد، فيتعلّم إدارة الحرمان كمهارة يومية بدل الثقة. تقاطع الجندر هنا حاسم، لأن غياب الأم يضرب وظيفة الأمان والضبط العاطفي التي يبني عليها الطفل حياته، بينما الخطاب العام يعجز عن تقديم قصة بديلة عادلة، فيُسلم الطفل لفترات من التفاعل قائمة على الانتظار المُنهك واللايقين. لذا، يصبح النقاش حول العقوبات البديلة ليس مسألة إنسانية فقط، بل مسألة عدالة بنيوية، فهي آليات تُبقي الرابط الأمومي فاعلًا وتمنع انتقال القمع من المجال السياسي إلى نواة التكوين النفسي والاجتماعي للطفل، عبر الاعتراف بواجب الدولة في عدم تحويل الأطفال إلى رهائن للسياسات السجنية. خاصة أن ابنتها الرضيعة حرمت من الرعاية في فترة أكثر هشاشة وصعوبة، فالطفلان اليوم يعاقبان نفسيًا، وقد يواجهان في المستقبل وصمًا مرتبطًا بسجن الوالد أو الوالدة، دون سبب مشروع.

13 للمزيد حول قضية شريفة الرياحي
https://uno.intersection/D8%A7%D9%84%D8%B1%-D9%81%D8%A9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%/D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A%D8%A7%D9%86%D8%AA%-D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8AD8%B1%D9%85%D8%D9%88%D8%AD%-D9%85%D8%A9%D8%B3%D9%8A%D8%AC%-7%D8%AA/D9%85%-%A7%D9%86

14 مقابلة حضورية مسجلة مع أمنة فريدة الرياحي، والدة المعتقلة السياسية شريفة الرياحي، تونس، 25 سبتمبر 2025، تمّت الموافقة على نشر الاقتباس كما ورد.

كل هذا، وعندما نتحدث عن معاناة الأطفال من عائلات السجينات، فإن الأمر ليس بالهين حتى على الأبناء والبنات الراشدين منهم.ن، حيث تفسر بلقيس غريسة، طبقةً حساسةً للصورة، نوبات هلع ترافق "طقس" التحضير الأسبوعي للقفّة، وذاكرة بيت صار توقظ الفقد في كل زاوية. تقول إنّها لم تعد تحتمل البقاء في المنزل، وإنّ الوحدة تعصف بها فتقضي وقتًا أطول خارجه. بهذه الصورة، يتحوّل السجن إلى زمن موازي يلتهم تفاصيل الحياة، ويعيد ترتيب الأدوار داخل الأسرة تحت ضغط دائم من القلق والغياب. بناءً على هذه الشهادات، ندرك كيف أن السجن كعقوبة سالبة للحرية لا يقتصر أثره على الفرد المحتجز، بل تمتد آثارها إلى الأسرة بوصفها دائرة العيش الأولى. فعندما يكون السجين أو السجينة المعيل/ة الرئيسي/ة، تفقد الأسرة مصدر دخلها الأساسي، ما ينعكس مباشرة على مستوى المعيشة ويزيد من الهشاشة الاقتصادية.

ولا يقتصر العبء على فقدان الدخل، بل تُضطر العائلة إلى تحمّل سلسلة من النفقات الإضافية المرتبطة بدعم السجين أو السجينة داخل المؤسسة العقابية: تكاليف التنقّل للزيارات، ومصاريف "القفّة" وإرسال الحوالات، وشراء المنتجات المخصّصة من مغازة السجون، إلى جانب أتعاب المحامين والرسوم والإجراءات القانونية ومصاريف المتابعة الإدارية. فوفقَ الشهاداتِ التي رصدناها، تتحمّل النساءُ في عائلاتِ السجناء العبءَ الأكبر من "الإعاشة" التي تُحضَّر مرّتَين أسبوعيًّا؛ إذ تتراوح كلفةُ "القفّة" الواحدة بين 100 و200 دينارٍ تونسيّ، دون احتسابِ مصاريفِ النقلِ والتحويلاتِ وأتعابِ المحامين ونفقاتِ المنزل من إيجارٍ وفواتيرَ ومتطلّباتِ الأبناء.

هذا الواقع يُنتج ضغطًا مزدوجًا من جهةٍ تتقلّص الموارِدُ بفعل غيابِ المُعيل، ومن جهةٍ أخرى ترتفع النفقاتُ غيرُ المتوقَّعة لتلبيةِ حاجاتِ السجين/ة داخلَ السجن، بما يجعل الأسرةَ ضحيةً غيرَ مباشرةٍ للعقوبةِ السجنيّة وتبعاتِها الاجتماعيةِ والماليةِ طويلةِ الأمد.

وتتعمّق هذه الأعباءُ بفعل ممارساتٍ تزيد الكلفةَ وتُعطّل سُبلَ التكيّف؛ فقد تمّ، في بعض القضايا ومنها ملفّ "التآمر على أمن الدولة"، تجميدُ الحساباتِ البنكيةِ والأرصدةِ الماليةِ للمعتقلين والمعتقلات، ما حرَم عائلاتِهم من مدّخراتِهم وتسهيلاتِ الدفع، وأثقل كاهلَهم اليوميّ.

كما يتواصل نقلُ المعتقلين/ات إلى سجونٍ بعيدةٍ عن مقرِّ السكن، وذلك في تعارضٍ صارخٍ مع قواعدِ نيلسون مانديلا وبالتحديد القاعدة 59 التي تنص بإيداع السجناء "في سجون قريبة من منازلهم"[15] وهو ما يرفع كلفةَ التنقّل ويزيد الإنهاكَ الماديَّ والنفسيَّ للأُسَر[16]. والنتيجةُ أثرٌ تراكميٌّ يُقوِّض قدرةَ العائلاتِ على الصمود، ويحوِّل السياسةَ العقابيةَ، عمليًّا، إلى عقابٍ جماعيٍّ يتجاوز الشخصَ المعتقلَ ليطال محيطَه الأوسع.

ينفذ العنفُ السياسيّ والرقميّ القائمُ على النوع الاجتماعيّ إلى تفاصيلِ الحياةِ اليومية، فيُعيد إنتاجَ الأدوارِ الجندريةِ على نحوٍ قسريٍّ ويُقوّض شبكاتِ السند بفعل الوصم وهاجسِ "السمعة".

وتُدفَع الناشطاتُ والسياسياتُ إلى تصنيفاتٍ تُجرِّم حضورَهنَّ العام، مثل "المتمرّدة" و"الخطيرة على القيم" و"المزعجة"، ليس عبر الهجماتِ المباشرة فحسب، بل أيضًا عبر الإقصاءِ الصامتِ والتهميشِ والنظراتِ المحمَّلةِ بالأحكامِ المسبقة، بما يجعل حضورَهنَّ يُقرأ تهديدًا لصورةِ "المرأة المقبولة" اجتماعيًّا.

وتمتدّ الكلفةُ إلى الأسرة حين تُستعمَل الروابطُ العائليةُ كوسيلةِ ضغطٍ بالتلميحِ أو التهديدِ أو المضايقة، فتتحوّل الحياةُ اليوميةُ إلى إدارةٍ مستمرّةٍ للمخاطر: انتقاءٍ للكلمات، وتقنينٍ للظهور، وتحسّبٍ دائمٍ لارتدادِ الأذى على الأقارب.

15 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). https://www.un.org/ar/documents/RES/A/175/70

16 تشتيت المعتقلين السياسيين بين سجون تونس: فصل جديد من التنكيل، المفكرة القانونية، 09/06/2025. https://legal-agenda.com/%D8%AA%D8%B4%D8%AA%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D8%B5%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%83%D9%8A%D9%84/

النساء في المنفى ومضاعفة التحديات

تواجه العديد من النساء، في ظل غياب معالم المحاكمات العادلة ونظام يفتقر إلى العدالة واحترام الحقوق والحريات، واقعًا يصبح فيه السجن أمرًا لا يردن مواجهته، ليس بسبب الخوف أو نقص الشجاعة، بل لأن تجاربهن السابقة كشفت مدى عداء النظام لهن وإدانته لهن قبل صدور أي حكم. علاوة على ذلك، كانت الحملات المشيطنة ضدهن تحمل قدرًا كبيرًا من التحامل والتشفي، فيما لم تكن هناك حماية فعالة من السحل الإلكتروني، إذ سمح النظام باستمرار هذه الممارسات في سياق تتضاءل فيه معالم العدالة وتتكسر فرص إثبات البراءة. ونتيجة لذلك، تواجه النساء المنفيات قسرًا تحديات مضاعفة، حيث يتقاطع العنف القائم على النوع الاجتماعي مع أشكال أخرى من التمييز، ما يزيد من تعقيد محاولات الدفاع عن الحقوق والحريات ويضاعف الأثر النفسي والاجتماعي للعقوبة.

كما يتجلى ذلك في حالة المحامية والحقوقية بشرى بالحاج حميدة[17]، حيث يتقاطع العنف الجندري مع ترهيبٍ على خلفيّاتٍ اجتماعية دينية وسياسية، إذ تتكرّر ألفاظٌ من قبيل "ق**ة"، "عزوزة"، "شيطانة"، "برا عرس/برا ألقى راجل"، "يا فاسدة/تفسد فالنساء"، "يا هاملة"، "تحب تهلك العائلات"، "قرهمانة"، "كافرة/عدوة الإسلام" ما دفعها إلى إغلاق حساباتها وتجنّب الظهور الإعلامي، ويُفاقم الشعور بالعزلة بعد خسارة شبكات السند داخل الوطن، وتتعاظم الكلفة النفسية للمشاركة ويُعاد إنتاج الصمت. يكون حمل الوصم ثقيلا وعميقًا عندما يرتبط الاسم بمراحل عديدة عاشتها البلاد ويتم لومك على أي شيء سيئ كان أو جيد. وهو حال بشرى التي ارتبط اسمها بحقوق النساء وأصبح دفاعها عن قضية تمثلها بمثابة لوم يومي. ففي تونس، يوجه بعض الرجال غضبهم وكرههم نحوها، حتى وإن لم يعرفوها شخصيًا، وهو نمط من العنف القائم على الجندر، أي شيطنة النساء الفاعلات في المجال العام. يشمل هذا اللوم أشكالًا متعددة من العنف اللفظي والرمزي، بما في ذلك التدخل في حياتها الخاصة وصورها الشخصية، وإعادة إنتاج الممارسات القمعية ضدها، ولومها حتى على المشاكل الشخصية، وكأنها مسؤولة عن فقدان السيطرة الذكورية على حياة النساء في تونس، وهو ما يُحمّلها ذنبًا غير مشروع.

يُظهر نمط شيطنة الفاعلات كيف يُحوَّل حضور النساء في المجال العام إلى ساحة مفتوحة للعنف الرمزي واللفظي، حيث تُستعمل أوصاف تحقيرية وتكفيرية لتجريدهن من الشرعية وإعادة إنتاج السيطرة الذكورية المفقودة. في حالة المحامية والحقوقية بشرى بالحاج حميدة، لم يكن الاستهداف مرتبطاً بمواقفها القانونية أو السياسية فقط، بل ارتبط باسمها كرمز يُحمَّل كل التوترات الاجتماعية والدينية والسياسية، حتى غدت موضوعاً دائماً للوم والعداء، سواء كانت حاضرة أو غائبة. هذا النمط من العنف يتجاوز الشخص ليصبح آلية بنيوية لإعادة إنتاج الصمت وإقصاء النساء من المجال العام، إذ يُستعمل الخطاب الديني والأخلاقي لتبرير الإقصاء، ويُباح عبره حتى حياتها الخاصة وصورتها الشخصية، فيتحوّل الدفاع عن حقوق النساء إلى "ذنب جماعي" يُعاقب عليه بالوصم المستمر والدعوات للعنف.

الأثر النفسي والاجتماعي لهذا العنف عميق، فهو يضاعف العزلة ويؤدي إلى فقدان

17 مقابلة هاتفية مع بشرى بالحاج حميدة [سياسية، ناشطة حقوقية ونسوية]، تونس، 25 سبتمبر 2025، تمّت الموافقة على نشر الاقتباس كما ورد.

شبكات السند داخل الوطن، ويجعل المشاركة نفسها كلفة يومية تُثقل كاهل النساء الفاعلات، فيتحوّل الوجود في المجال العام إلى تجربة محفوفة بالتهديد المستمر. في حالة بشرى، يصبح الدفاع عن حقوق النساء ليس مجرد موقف قانوني أو سياسي، بل رمزاً لفقدان الذكورية سلطتها على حياة النساء، وهو ما يجعل العنف ضدها مضاعفاً ومستمرّاً حتى بعد مغادرتها البلاد، حيث يُعاد إنتاج حضورها كـ "شبح" يُلام على كل ما يخص النساء، ويُحمَّل مسؤولية أي أزمة أو خلاف.

هذا النمط من العنف وهو يسمى لوم الناشطات في ردة فعل معاكسة لحقوق النساء وهو يكشف عن تداخل البنى الاجتماعية والدينية والسياسية في إنتاج آليات الإقصاء، ويؤكد أن شيطنة النساء الفاعلات ليست مجرد رد فعل فردي، بل سياسة غير معلنة لإعادة ضبط المجال العام وفق معايير ذكورية، تُحوّل النساء إلى كبش فداء دائم، وتُرسّخ ثقافة لومهن على كل ما يُعتبر تهديداً للسلطة الأبوية. كل هذا يرجع إلى اعتبار الحرية التي تخلقها النساء هي تمرد بسبب عصيان الأخريات وثورتهن على المعالم الباهتة للمجتمع الغاضب والكاره للنساء فلا تقييم مجهوداتهن على أنها خطوة نحو المساواة بل يعاتبن بأنهن يشجعنا النساء الأخريات على كسر القيود وإفساد نواة العائلة التي تتمسك بها المجتمعات الذكورية لان فقدان السيطرة على النساء تهديد سيكشف فاعليتهن ودحض التقليل الذي بنته الرواسب الاجتماعية على طوال السنوات بإسكات النساء فالنسويات منحن الممنوع من الحقوق المتمتعة بها الأجيال الحالية والقادمة والمعركة مع النظام والمجتمع مازالت مستمرة ومن الصعب إخماد أصواتهن رغم ما تشترك فيه مع النساء من العنف بأنواعه وكونهن ناشطات لم يمنحهن ذلك أي حصانة أو أفضلية بل اصبحنا يهاجمنا على أساس أنهن نساء أولا وعلى أنهن نسويات ثانيًا فيدفعن الثمن مرتين لجندرهن ولنشاطهن .

وتجسّد شهادة غفران بينوس[18]، الناشطة الحقوقية، كيف تتضاعف المعاناة عندما تكون المرأة مدافعة عن حقوق الإنسان وسوداء في آن واحد. تقول غفران بمرارة: "ليس من السهل أن تكون امرأة، فما بالك بأن تكون امرأة مدافعة عن حقوق الإنسان، وسوداء".

18 تمت المكالمة مع الإعلامية والمدافعة عن حقوق الإنسان غفران بينوس عبر تطبيق بتاريخ 19 نوفمبر 2025

رغم ما يزعمه النظام بتشدق أن العنصرية لا توجد في ترابه وأن المساواة فعلية بين الأشخاص ولا وجود لأفضلية البيض عن السود لكن هذا التصريح تدحضه غفران وهي ليست المدافعة الأولى التي تحدث عن ذلك فالعديد من الناشطين والناشطات تحدثنا عن ذلك لكن سريعا ما تسكت أصواتهم.ن ويتعرضن للتكذيب رغم أن الجميع يعلم أن المجتمع التونسي يرفض الاعتراف بالانتماء إلى القارة الأفريقية ويرونه تقليل منهم وذلك جراء الخطابات الاستعمارية التي لطالما رسمت لنا أن أفضلية البيض هي حلم وتم استيطانه في بنائنا الاجتماعي لكن نرفض في نفس الوقت الاعتراف بالعنصرية واعتبار عدم عنصريتنا متمثل في عدم تعنيف السود إلا أن الخطاب الذي يقوم على إقامة الاختلاف كأنه ذنب وليس قبول لذلك هذا الخطاب اليومي الذي تتعرض له الناشطة بينوس لا يعد إلا عنف وعنصرية لا غير .

كما تعرّضت غفران لموجات ملاحقة من العنف الرقمي قامت على التهجم، التهكّم، التهديد، والمضايقات المستمرة التي تمسّ كرامة الشخص على الصعيد الإنساني. لم يكتفِ المهاجمون بالكلمات، بل تجاوزوا ذلك إلى نشر صورها الشخصية. غالبا ما تتعرض المدافعات إلى ما يعرف بالتشهير الرقمي وتتحول حياتهن الشخصية إلى ساحة مستباحة فتصبح خياراتهن الشخصية محل تقييم وحكم وانتقاد. حيث تتحوّل الحياة الخاصة للمدافعات والناشطات النسويات إلى فضاءٍ مستباح يُستخدم كسلاح لإضعاف حضورهن في المجال العام. هذا النمط من العنف الرقمي لا يقتصر على كشف الصور أو البيانات، بل يقوم على تحويل الخيارات الفردية ـ

من طريقة اللباس إلى القرارات الأسرية والعلاقات الشخصية ـ إلى موضوع دائم للتقييم والانتقاد والوصم، بما يجعل المدافعات محاصرات بخطاب يجرّدهن من حقهن في الخصوصية ويحوّلهن إلى مادة للرقابة المجتمعية.

إن خطورة هذا العنف تكمن في أنه يضاعف الأثر النفسي والاجتماعي، إذ يُحوّل المشاركة العامة إلى كلفة يومية محفوفة بالخطر، ويُرغم الناشطات على الانسحاب أو تقليص حضورهن خوفاً من التشهير أو الانتقام. تُمحى الحدود بين المجال الخاص والعام، فلا تعود الخصوصية حقاً مضموناً، بل تتحوّل إلى استثناء نادر، حيث تُستباح تفاصيل الحياة الشخصية وتُعرض أمام الجمهور كوسيلة للضغط والإقصاء. ويصل هذا الاستهداف إلى حد انتقاد المظهر والجسد، بما يحوّل الجسد الأنثوي ذاته إلى

ساحة صراع رمزي، يُستخدم فيها الخطاب الذكوري لتقويض شرعية النساء وإعادة إنتاج السيطرة عليهن. هذا النمط من العنف يرسّخ ثقافة المراقبة المستمرة، حيث تُختزل الناشطة في جسدها وصورتها، ويُعاد إنتاج الصمت عبر تحويل وجودها إلى موضوع دائم للتقييم والوصم، مما يجعل المشاركة العامة نفسها فعلاً محفوفاً بالتهديد المستمر ويُضاعف عزلة النساء الفاعلات في المجال العام.

من منظور نسوي تقاطعي، هذا النمط يُظهر كيف يتداخل العنف الرقمي مع العنف السياسي والاجتماعي، إذ لا يُستهدف النساء فقط بسبب جنسهن، بل أيضاً بسبب نشاطهن الحقوقي وموقعهن كمدافعات عن قضايا المساواة. فالتشهير الرقمي يصبح امتداداً للعنف السياسي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، حيث يُستخدم كسلاح لإسكاتهن وتجريدهن من الشرعية، ويُحوّل الدفاع عن الحقوق إلى "ذنب جماعي" يُعاقب عليه بالوصم والتهديد. بذلك، يتحوّل الفضاء الرقمي إلى ساحة جديدة لإعادة إنتاج السيطرة الأبوية والوصايا على أجساد النساء وأصواتهن، ويُرسّخ ثقافة لوم النساء وتحميلهن مسؤولية الأزمات، فيما يُخفي العنف الحقيقي ويجعله أقل قابلية للمساءلة.

هذا النمط يمكن تسميته بوضوح بـ التشهير الرقمي ضد الناشطات النسويات، وهو أحد أشكال العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى تقويض المشاركة النسوية في المجال العام عبر استباحة الخصوصية وتحويلها إلى أداة للترهيب والإقصاء.

كما عددت غفران ما يستخدم ضدها من ألفاظ "خامجة"، "قحبة"، "ريحتك خايبة"، وكلّ ما يتعلّق بمعجم العنصرية. وفي واقعة صادمة خلال مؤتمر دولي عن حقوق الإنسان في السنة الفارطة ذكرت كيف، تمّ إيقاف أشغال المؤتمر من قبل أحد الحاضرين ليعلن أمام الجميع: "هناك رائحة كريهة من غ.ب"، في إشارة عنصرية واضحة تستهدف وجودها في ذلك الفضاء.

هذا النمط من العنف يكشف عن الإقصاء غير المباشر عبر الإحراج، حيث تُستعمل ألفاظ مهينة وعنصرية مرتبطة بالجسد والمظهر والرائحة لتجريد الناشطات من شرعيتهن في الفضاء العام. إن خطورته تكمن في أنه لا يُمارَس كمنع رسمي أو إقصاء

معلن، بل كآلية رمزية تُحوّل وجودها إلى موضوع للسخرية والوصم، بما يضاعف الأثر النفسي والاجتماعي ويدفعها إلى الانسحاب أو تقليص حضورها. بهذا الشكل، يصبح الإحراج العلني أداة لإعادة إنتاج السيطرة الذكورية، ويُرسّخ ثقافة الصمت عبر تحويل المشاركة العامة إلى تجربة مهينة، حيث تُختزل الناشطة في جسدها وصورتها وتُحاصر بخطاب يراقبها ويقيّمها باستمرار، مما يجعل الفضاء العام نفسه غير آمن للنساء الفاعلات.

أما على الصعيد النفسي، تصف غفران معاناتها بقولها: "تعبت برشا" حيث بلغ الأمر حدّ إصابتها بمرض السكري نتيجة الضغط النفسي المستمر. إذ عانت من نوبات الهلع المتكرّرة، وضُربت ثقتها بنفسها.

نوبات الهلع المتكرّرة التي عانت منها تمثل انعكاساً لآلية التهديد المستمر، إذ يعيش جسدها في حالة استنفار دائم، وكأن الخطر حاضر في كل لحظة. أما ضرب ثقتها بنفسها، فهو نتيجة مباشرة لخطاب الإقصاء والإحراج، حيث يُعاد إنتاج صورتها كموضوع للوصم، فيتآكل الإحساس بالجدارة والقدرة على الفعل. بذلك، يصبح العنف ليس فقط هجوماً على حضورها في المجال العام، بل أيضاً على بنيتها النفسية الداخلية، حيث يُحوّل المشاركة إلى تجربة محفوفة بالتهديد، ويُضاعف العزلة عبر جعلها تشعر بأنها غير قادرة على مواجهة المجتمع أو الاستمرار في الدفاع عن حقوقها

ولم يقتصر العنف عليها فحسب، بل امتدّ ليطال عائلتها بأكملها، ما زاد من عبء المعاناة. تقول: "أمي في عديد المرات كانت تقول لي بأن أتوقف عن عملي". هذا الامتداد للعنف نحو المحيط العائلي يُشكّل أداة ترهيب إضافية تهدف إلى كسر إرادة المدافعات عن حقوق الإنسان. هذا النمط من العنف لا يتوقف عند حدود الإهانة المباشرة أو التشهير الرقمي، بل يتخذ شكلاً مركباً ومتعدد الأبعاد يضرب الناشطة في أكثر من مستوى ويحوّل وجودها في المجال العام إلى تجربة يومية محفوفة بالتهديد. يبدأ العنف بالسبّ والوصم الذي يستهدف الكرامة الشخصية ويزرع شعوراً دائماً بالمهانة، ثم يتوسع إلى استباحة الحياة الخاصة عبر نشر الصور والمعطيات الشخصية، بما يحوّل الخصوصية إلى استثناء نادر ويجعل خياراتها الفردية موضوعاً للتقييم والانتقاد المستمر. يضاف إلى ذلك الإقصاء غير المباشر عبر الإحراج العلني، حيث تُجرّد

الناشطة من شرعيتها ويُحوَّل حضورها إلى مادة للسخرية، فيُعاد إنتاج السيطرة الذكورية من خلال آليات رمزية تبدو في ظاهرها مجرد "تعليقات" لكنها في جوهرها أدوات لإسكات النساء وإقصائهن.

ولا يقف العنف عند حدود الناشطة نفسها، بل يمتد ليطال عائلتها، فيُرغمها بدافع الخوف على مطالبة بناتها بالتوقف عن المشاركة، خشية ما يمكن أن يحصل. بهذا الشكل، تتحوّل شبكة الدعم الطبيعية إلى مصدر إضافي للضغط، ويجد الضحية نفسها محاصرة بين تهديد خارجي يلاحقها وخوف داخلي يفرضه أقرب الناس إليها. هذا الامتداد للعنف نحو المحيط العائلي يُضاعف الأثر النفسي والاجتماعي، إذ يُشعر الناشطة بأنها مسؤولة عن معاناة أسرتها، فيتآكل إحساسها بالجدارة والثقة بالنفس، ويُرسّخ ثقافة الصمت عبر آلية اجتماعية تبدو "طبيعية" لكنها في الحقيقة جزء من منظومة العنف البنيوي. لذلك لابد من الجزم بإن معالم هذا العنف متشابكة فالإهانة المباشرة التي تضرب الكرامة، التشهير الرقمي الذي يستبيح الخصوصية، الإحراج العلني الذي يقوّض الشرعية، والترهيب العائلي الذي يحوّل الدعم إلى ضغط. هذه الأبعاد مجتمعة تُنتج دائرة مغلقة من الخوف والوصم، حيث تصبح المشاركة العامة كلفة يومية لا تحتمل، ويغدو الانسحاب أو العزلة النتيجة المنطقية أمام منظومة متكاملة من الإهانة، والتشهير، والإحراج، والترهيب. بهذا المعنى، فإن العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ليس مجرد سلسلة من الحوادث الفردية، بل هو بنية متكاملة تهدف إلى كسر الإرادة وإعادة إنتاج السيطرة عبر أدوات نفسية واجتماعية وسياسية متداخلة، تجعل من الصعب على النساء الاستمرار في الدفاع عن حقوقهن دون أن يدفعن ثمناً باهظاً على مستوى الذات والعائلة والمجتمع.

المنفى وهم الخلاص

يُقدَّم المنفى في الخطاب السائد الذي يدور داخل الدوائر الحقوقية على أنه "حلّ" أو "ملاذ آمن" للمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواجهن التهديد والعنف في أوطانهن، لكن هذه الصورة المثالية تنهار أمام الواقع المعاش. تقول غفران: "المنفى ليس خلاص، تركت والدي مريض"، وفي هذه الجملة القصيرة تتكثّف مأساة الاقتلاع القسري التي لا تعني فقط مغادرة مكان جغرافي، بل التخلّي القسري عن الوالدين والأحباء في لحظات مرضهم وضعفهم، وفقدان شبكات السند الاجتماعي والعائلي التي كانت تشكّل ملاذًا في أوقات الأزمات. البُعد القسري يعني أيضًا العيش في حالة من عدم اليقين المزمن: "هذا ليس بالأمر السهل، ليس لدينا أي ضمانة متى يمكننا العودة إلى بلدنا" كما أضافت، حيث يتحوّل كلّ مشروع ومستقبل إلى احتمالات ضبابية، وكلّ قرار يظلّ معلّقًا بين رغبة العودة وواقع الاستحالة. المنفى هنا ليس مسافةً جغرافية فحسب، بل خسارةٌ لشبكاتِ السند وتفاقمًا للشعورِ

بالعزلة، حيث يتسلّل العنف من الخارج إلى الداخل ليتحوّل إلى شكّ في النفس وخوف من المشاركة، وتصبح المدافعة محاصرة بين نارين إن صمتت انتصرت عليها السلطة القمعية، وإن تكلّمت دفعت ثمنًا نفسيًا باهظًا في وحدتها. في نهاية المطاف، قرّرت غفران الابتعاد "من أجل صحتي النفسية ومن أجل راحتي"، في قرار ليس خيارًا حرًا، بل استسلام قسري لواقع لا يُطاق، إذ أن المنفى لا يحلّ المشكلة، بل يُزيحها من فضاء إلى آخر فالعنف الذي كان مباشرًا وصاخبًا في الوطن يصبح خفيًا ومزمنًا في المنفى، والصمت الذي كانت السلطة تفرضه بالقوة يُعاد إنتاجه طوعًا كآلية للبقاء النفسي. قرار الابتعاد يكشف عن طبقة جديدة من العنف، حيث يتحوّل الانسحاب إلى آلية بقاء نفسية أكثر منه اختياراً واعياً. فالمغادرة لا تُنهي دائرة الاستهداف، بل تُعيد تشكيلها في صورة أخرى إذ يصبح الخوف ملازماً، والذاكرة مثقلة بتجارب الإهانة والتشهير، ما يخلق حالة من القلق المزمن والاغتراب الداخلي. في هذا الوضع، يتجسد العنف في شكل صامت، يترسّخ في الشعور الدائم بالهشاشة، وفي الحاجة المستمرة إلى مراقبة الذات وضبطها حتى في فضاءات يُفترض أنها آمنة.

المنفى هنا لا يقدّم حماية كاملة، بل يُحوّل الضغط الخارجي إلى ضغط داخلي، حيث تُمارَس الرقابة على الذات بشكل طوعي، ويُعاد إنتاج الصمت كشرط للبقاء النفسي. إن العمق الحقيقي لهذه التجربة يكمن في أن العنف لم يعد حدثاً عابراً، بل أصبح بنية مستمرة تُعيد تشكيل علاقة الناشطة بذاتها وبالعالم، وتحوّل المشاركة العامة إلى عبء وجودي يتجاوز حدود المكان والزمان. إن الإجبار على التكيّف مع واقع جديد لا يعني الاستسلام، بل يفرض على المدافعات البحث عن مسارات بديلة لمواصلة النشاط والرسالة، لأن إيقاف العمل الحقوقي سيُعتبر انتصاراً للنظام ونجاحاً في تكبيل الصوت وإخماد الانتصارات التي راكمتها النساء عبر سنوات من النضال. في هذا السياق، يتحوّل المنفى إلى فضاء آخر للمقاومة، حيث تُوظَّف التجربة الجديدة لإعادة صياغة أدوات الدفاع، وإيجاد منصات مختلفة للتأثير، سواء عبر شبكات دولية أو عبر فضاءات رقمية عابرة للحدود. فخروج المدافعات لا يعني هدوء الوضع في أوطانهن، بل يفتح أعينهن على مجتمعات تحظى بحريات أوسع، ويُعمّق المقارنة بين واقعهن المقيّد وواقع آخر أكثر انفتاحاً، مما يدفعهن إلى الأمل في إمكانية التغيير. بهذا المعنى، يصبح الاستمرار في الدفاع من الخارج ليس مجرد خيار، بل وظيفة وجودية للمدافعات، إذ لا يمكن فصل مصيرهن عن مصير النساء في أوطانهن، ولا يمكن اعتبار المنفى نهاية للنضال، بل امتداداً له في شكل جديد، حيث يُعاد إنتاج

الرسالة في سياقات مختلفة، ويُحوَّل الألم إلى دافع لإبقاء الدفاع عن القضية.

تكشف شهادات بشرى بالحاج حميدة وغفران بينوس عن نمط ممنهج من العنف المتعدد الطبقات الذي تواجهه النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، خاصة في المنفى. العنف الجندري، والعنصرية، والتمييز على أساس العمر، والترهيب السياسي والديني، كلّها تتقاطع لتخلق واقعًا لا يُطاق، يدفع في نهاية المطاف نحو إعادة إنتاج الصمت بوصفه "خيارًا آمنًا" كما وصفته بشرى بالحاج حميدة.

الدفاع خارج الحدود

هذا الواقع يكشف أن العنف ضد المدافعات لا ينتهي بخروجهن من الوطن، بل يستمر في ملاحقتهن عبر آليات جديدة أكثر خفاءً واستمرارية. فحتى في المنفى، حيث يُفترض أن يجدن مساحة للراحة والأمان، يظلّ التتبع القضائي والاجتماعي قائماً، ويستمر السحل الإلكتروني في إعادة تدوير تصريحاتهن وتحويلها إلى مادة للشيطنة والوصم. إنهن، رغم ابتعادهن عن الأنظار، يبقين دائماً محل لوم، وكأن وجودهن ذاته جريمة تُستدعى في كل مناسبة. هذا النمط من العنف يعكس كيف لتقاطعية العنف أن تكون متشابكة تبدأ بتجريدهن من الشرعية، عبر اتهامهن بالتواطؤ مع الخارج، وإعادة إنتاج صورة "الخطر الداخلي" حتى في المنفى. بذلك، يصبح الابتعاد ليس حماية، بل امتداداً للعنف في شكل آخر، حيث يُحوَّل المنفى إلى فضاء مراقبة مستمرة، ويُعاد إنتاج الصمت كخيار قسري للبقاء النفسي. إن شهادات بشرى بالحاج حميدة وغفران بينوس تكشف أن العنف المتعدد الطبقات ـ الجندري، العنصري، العمري، السياسي والديني ـ لا يقتصر على الوطن، بل يتجاوز الحدود ليلاحق المدافعات في كل مكان، ويحوّل المنفى إلى ساحة أخرى لإعادة إنتاج السيطرة وإسكات الأصوات. ذلك نتيجة للخطاب السياسي اللائم للنساء والكاره لهن اعتبارهن عداوة تصل في بعض الأحيان إلى التخوين واعتبارهن لا وطنيات ،وتسريب الصور لهن في الخارج واستغلال حتى لحظات الفرحة التي ينشرونها لكن في وسط ذلك لابد من التذكير أن هؤلاء النساء متمسكات بالرسائل التي تدافعنا عنها وأنهن سيواصلن لاقتران وجودهن بنشاطهن وقد دفعنا الثمن الأقصى جراء صمودهن .

تقاطعية الهشاشة والعنف

تتضاعف آثار العنف على النساء المدافعات عن حقوق الإنسان كلما تراكبت الهويات والعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحاصر وجودهن. فخروجهن عن النموذج الاجتماعي المطبّع معه لا يُقرأ كاختيار فردي، بل يُحاسبن عليه باعتباره عصيانًا وتمردًا. إذ يُراد لهن أن يظللن محصورات في أدوار الرعاية، والوصاية على الجسد، وخدمة العائلة. وكل محاولة لإثبات فاعلية مستقلة أو المشاركة الأعمق في المجال العام تُواجَه بالوصم والإقصاء، فيتحوّل العنف إلى منظومة متعددة الطبقات: رقمية عبر التشهير والسحل الإلكتروني، اجتماعية عبر الانتقاد المستمر والرقابة الجماعية، مؤسّساتية عبر التتبع القضائي والتمييز في فرص العمل، وثقافية

عبر إعادة إنتاج الصور النمطية التي تجرّم أي خروج عن المربّع التقليدي، وهو ما يجعل النساء في موقع هشاشة دائم ويحوّل حياتهن إلى ساحة مفتوحة للضغط والتهديد، حيث يصبح الصمت خياراً قسرياً للبقاء، والمنفى امتداداً للعنف في شكل آخر، لكنه في الوقت نفسه يفتح أعينهن على مجتمعات تحظى بحريات أوسع .أما على المستوى القانونيّ، وبالنسبة للنساء من مجتمع الميم عين خصوصا، تُستعمل نصوصُ "الأخلاق الحميدة" و"الآداب العامة" بوصفها بوّابةً لتجريمِ التعبيراتِ الجندرية والسلوكيّاتِ الخاصة، خاصة عندما تخترن العيش وفق هويتهن الجندرية، لا وفق الهوية البيولوجية المقيدة بالاعتراف القانوني المفروض عليهن، لا يُعترف بهن ولا تُوفر لهن الحماية، بل يُعاملن كمواطنات في الخفاء. فلا تتذكرهن الدولة إلا في سياق الإدانة وسلب الحرية والتحكم في أجسادهن، وإعادتهن قسرًا إلى هويات قديمة يحاولن تجاوزها ضمن مسار عبور طويل لا يعرف مشقته إلا هنّ. ويدفعن يوميًا ثمن هويتهن، إذ يُقصين من مختلف جوانب الحياة، وقد يصل الأمر إلى حرمانهن من حقوقهن الدستورية، بدءًا من الحق في الكرامة وصولًا إلى العمل والتعليم والصحة. كما أن الإدانة تفتح أمامهن أبواب السجن التي لا تُغلق بسهولة، بل تبقى دائمًا ماثلة كتهديد مستمر، مما يدفع العديد منهن إلى العيش في الخفاء قسرًا.

في هذا السياق، تصبح لحظات الحرية مقتصرة على لحظات مسروقة من رقابة المجتمع، يدفعن ثمنها إما بالوصم والعنف الاجتماعي، أو بالسجن لسنوات عبر المسارات القضائية. لذلك تتجنب كثير من النساء من مجتمع الميم عين تقديم شكاوى خوفًا من انقلاب الإجراءات ضدهن، سواء عبر توجيه تُهم فضفاضة أو عبر ممارسات مهينة، مثل إنكار الهوية الجندرية أو التهديد بإخضاعهن لفحوص قسرية مدانة حقوقيًا. ويحدث كل ذلك في ظل معاملة مهينة تتعرض لها العديد منهن من قبل بعض هياكل الدولة، ما يعمّق شعور الإقصاء وانعدام الحماية القانونية والمؤسساتية.

ويتكرّس هذا الخطرُ بملاحقاتٍ تعسّفيةٍ بموجبِ أحكامِ المجلّةِ الجزائيّة: الفصل 230 الذي يجرّم العلاقاتِ المثليةَ بعقوبةٍ قد تصل إلى ثلاثِ سنواتٍ سجناً وخطيّةٍ مالية، والفصلان 226 و226 مكرّر اللذان يجرّمان "التجاهر عمداً بالفحش" والأفعالَ والأقوالَ "المنافية للآداب العامة" بعقوباتٍ تصل إلى ستةِ أشهرٍ سجناً.

هكذا تتحوّل مساراتُ العدالةِ نفسها إلى مصدر مخاطرة قانونية واجتماعية إضافية، فتُدفَع الضحايا إلى الصمت، وتتّسع فجوةُ الحمايةِ الفعلية، بينما يتواصلُ الأثرُ المضاعفُ على النساءِ من مجتمعِ الميم عين، للاتي يجدن أنفسهن بين عنف متزايد ومسارات إنصاف قد تُجرمهن بدل أن تحميهن.

في الفضاء الرقمي، تتخذ الاعتداءات ضد النساء من مجتمع الميم عين أشكالًا ذات أثر مخصوص، من بينها الكشف القسري للميول أو الهوية الجندرية. (Outing) دون رضا المعنيّة، والابتزازُ بالنشرِ غيرِ الرضائيّ لمحتوى حميميّ، والكشفُ العلنيّ عن البياناتِ الشخصيّة وخطابُ الكراهيةِ القائمُ على النوعِ ورهابُ المثلية، إضافةً إلى التجييشِ المنسّق للتحريضِ والتشهير.

غالباً ما تعبُر هذه الحملاتُ الشاشةَ إلى الواقعِ في أذًى ماديٍّ مباشرٍ يتمثّل في عنفٍ أسريّ، وطردٍ من السكن، وفقدانِ فرصِ عملٍ أو تعليم، مع تفاقمِ الأثرِ النفسيّ والجسديّ في ظلّ بطءِ الاستجابةِ المؤسّسية وتأخّرِ إزالةِ المحتوى المؤذي. وتتعاظمُ هذه الهشاشةُ كلّما تقاطعت مع عواملَ أخرى مثل الطبقةِ الاقتصادية، والعمر، والإعاقة، والهويّةِ الجندرية. كما يسهمُ الخطابُ الإعلاميّ والخطابُ الرسميّ في شرعنةِ هذا الإقصاءِ وتعميقِه.

القسم الثاني: تداعيات العنف الرقمي على النساء الفاعلات

يشكل العنف الرقمي امتدادًا للعنف الاجتماعي والسياسي الممارس ضد النساء، حيث لا يقتصر على المضايقات الفردية أو التعليقات المسيئة العابرة، بل يعمل كأداة لإدامة الهيمنة الاجتماعية والسياسية وإعادة إنتاج التمييز القائم على النوع الاجتماعي. في الفضاء الرقمي، تتشابك أبعاد العنف النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويصبح من السهل جمعها لان العنف فيها لا يتطلب سوى رغبة التشويه في الساحة لتضييق النساء لا قانون يردع فيها كفاية. ما يضاعف هشاشة صورة النساء ويعيق مشاركتهن الفاعلة في المجال العام. هذا العنف لا يُمارس بشكل محايد فهو يستهدف النساء بسبب جنسهن أولًا، ثم يتضاعف حين يتقاطع حضورهن الرقمي مع مواقف سياسية، نشاط حقوقي، أو صلة أسرية بالمعتقلين السياسيين أو انتمائهن الحزبي كما قد يكون بسبب تقلدهن لمناصب باختصار يكفي أنهن كنّ مرئيات ومعارضات.

في السنتين الماضيتين، تتخذ هذه الظاهرة أبعادًا أكثر تعقيدًا وقسوة، حيث يُستغل الفضاء الرقمي لتكريس الوصم المرتبط بالاعتقال والنشاط السياسي، وتوسيع دائرة السيطرة والإقصاء لتشمل الأسر والمجتمع المحيط. تتعرض النساء في هذا السياق لضغوط مركبة، إذ تتحوّل حياتهن اليومية إلى مزيج من الانشغال النفسي، التحضير للزيارات، إدارة الأسرة، ومواجهة الوصم الاجتماعي، بينما تُستخدم المنصات الرقمية لإعادة إنتاج صورة سلبية، وتكريس التهميش، وإضعاف حضورهن السياسي والاجتماعي.

تداعيات العنف الرقمي على سجينات الرأي

يشكّل العنف الرقمي جزءًا من الإطار العالمي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد وثّقته تقارير أممية متعددة باعتباره تهديدًا متصاعدًا لحقوق النساء في الفضاء الرقمي والعمومي[19]. هذا العنف لا يقتصر على الإساءة الفردية، بل يُستخدم كأداة لإدامة القمع السياسي والاجتماعي، ويأخذ أشكالًا متعددة مثل التشهير، المراقبة، القرصنة، والتهديدات المنظمة عبر المنصات الرقمية. وفقًا لمجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة، فإن العنف الرقمي يترك آثارًا نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية متشابكة، ويضاعف من هشاشة النساء في المجتمعات ذات البنية الذكورية.

في السياق التونسي، حيث تتحمّل النساء عبء السمعة والهوية السياسية، يتخذ العنف الرقمي أبعادًا أكثر قسوة وتعقيدًا، ويصبح أداة لإعادة إنتاج القمع السياسي والاجتماعي بطرق مضاعفة. سجينات الرأي هن الفئة الأكثر عرضة لهذه التداعيات، إذ تتقاطع الإدانة القضائية مع الوصم الرقمي لتكريس الشيطنة وإعادة إنتاج صورة الإدانة خارج جدران السجن. يتحول الفضاء الافتراضي إلى امتداد للعقوبة الرسمية، ويُستخدم لتوسيع دائرة التشهير والتهميش. هذه التداعيات لا تقف عند حدود السجينة نفسها، بل تمتد إلى نساء في عائلاتهن، اللواتي يجدن أنفسهن محاصرات بالوصم والضغط النفسي والاجتماعي، حيث يُنظر إليهن باعتبارهن امتدادًا للهوية السياسية للسجينة، مما يترجم إلى حرمان من فرص العمل والدعم الاقتصادي، ويؤدي إلى ضرر مادي مباشر يطال الأسرة بأكملها. وهو ما لمسناه بوضوح في تجارب سجينات الرأي، سواء المحبوسات أو الفارات، حيث يتجلى العنف الرقمي في هذه الحالة كظاهرة مركبة تتجاوز حدود الإساءة الفردية لتتحول إلى دائرة واسعة تطال المجتمع بأسره. هذا العنف يعيد إنتاج التهميش الاجتماعي، ويُقصي النساء من الفضاء العمومي، ويضعف حضورهن ومشاركتهن السياسية والاجتماعية. خاصة

19 تقرير للأمم المتحدة بعنوان **يتزايد العنف الرقمي، ومع ذلك فإن ما يقرب من نصف النساء والفتيات في العالم يفتقرن إلى الحماية القانونية من الإساءة الرقمية بتاريخ 28 نوفمبر 2025** آخر تاريخ اطلاع جانفي 2026
https://fr.urls/wvt7-_

في المجتمعات الذكورية، تكون وطأته أشد، إذ تُحمَّل النساء عبء السمعة والهوية السياسية، فيتحول العنف الرقمي إلى وسيلة لإدامة السيطرة وإعادة إنتاج القمع بأبعاد متشابكة نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية.

تداعيات العنف الرقمي على الناشطات

النساء الناشطات في الفضاء العام منهن الناشطات داخل الحدود أو خارجها يواجهن أبعادًا مماثلة للعنف الرقمي، مع خصوصية نشاطهن السياسي والحقوقي. يتجلى هذا العنف في التشهير المستمر، المراقبة، التهديدات، ومحاولات الإقصاء الرقمي التي تهدف إلى تقويض حضورهن ونفوذهن في المجتمع. هذه التجربة تتسم بالاستهداف المركّب، إذ يُلصق بالناشطات سمات سلبية على المستوى الاجتماعي والسياسي، ما يزيد من شعورهن بالعزلة والضغط النفسي المستمر.

تتحمل الناشطات عبء التفاعل مع هذا العنف بينما يحاولن الحفاظ على استمرارية مشاركتهن الحقوقية والسياسية. فالعنف الرقمي لا يؤثر على الناشطات فقط على المستوى الشخصي، بل يمتد إلى شبكة علاقاتهن الاجتماعية والمهنية، ويقوّض مشاركتهن في المجتمع الرقمي والعمومي. ويصبح الفضاء الرقمي أداة لإعادة إنتاج التهميش الاجتماعي وتوسيع دائرة التمييز ضد النساء اللواتي يسعين لممارسة حقوقهن السياسية والاجتماعية بحرية، ما يعكس كيف يمكن للوسائط الرقمية أن تُستغل لإدامة القمع المجتمعي والسياسي ضد النساء الفاعلات. قد يصل بهن إلى التعب النفسي لدرجة الابتعاد ومراجعة الذات وجلد الذات أحيانا فقط لان المجتمع يهاجمها يوميا كما قد يطبعنا مع ذلك العنف كطريقة أو وسيلة للاستمرار.

آثار العنف الممارس على الناشطات

العنف الممارس على النساء الناشطات يترك أثرًا عميقًا ومتعدد الأبعاد يمتد من النفس إلى المجتمع والاقتصاد والأسرة، حيث تتشابك الضغوط النفسية والاجتماعية مع بعضها لتقيد حرية النساء وقدرتهن على المشاركة الفاعلة في المجال العام. يثقل هذا العنف كاهلهنَّ نفسيًا من خلال القلق المستمر والتوتر الناتج عن محاولة التكيف مع تهديدات مستمرة. بينما ينعكس على حياتهن الاجتماعية عبر عزلتهن الرمزية والضغط الذي تمارسه المعايير المجتمعية على وجودهن وصوتهن. كما يمتد تأثيره الاقتصادي ليحد من الاستقلال المالي والقدرة على تحقيق مشاريعهن الفردية، ويثقل مسؤولياتهن الاقتصادية داخل الأسرة، حيث يظل العمل غير مدفوع الأجر جزءًا من عبء متواصل يترافق مع الضغوط المباشرة وغير المباشرة. على مستوى الأسرة، يتحول الضغط الذي تتعرض له النساء إلى عبء جماعي، يؤثر على العلاقات داخل الأسرة ويعكس هشاشة هيكل الدعم الاجتماعي، ما يجعل التحديات الشخصية تتقاطع مع التحديات الأسرية والاجتماعية. بهذا المعنى، يصبح العنف الممارس ضد النساء الناشطات ظاهرة شاملة تتعدى الفرد لتؤثر على المجتمع ككل، وتبرز الحاجة إلى آليات حماية متكاملة وتضامن مستمر يعزز قدرة النساء على الصمود والمقاومة رغم الضغوط المزدوجة والمتعددة التي يفرضها عليهن النظام الاجتماعي والسياسي.

الآثار النفسية والاجتماعية

يمثّل العنف الرقمي الموجّه ضد النساء، ولا سيما سجينات الرأي والناشطات، أحد أكثر أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي تعقيدًا وخطورة، لما يحمله من أثر متداخل على المستويين النفسي والاجتماعي. فعلى المستوى النفسي، يُنتج هذا العنف حالة ضغط مستمر تُعيد تشكيل علاقة النساء بذواتهن وبالفضاء العام، حيث تتحوّل التجربة اليومية إلى مجال مراقبة ذاتية وخوف دائم من إعادة إنتاج الإساءة، بما ينعكس على الشعور بالأمان والثقة والقدرة على الاستمرار في الفعل العام. هذه المعاناة لا تبقى محصورة في حدود التجربة الفردية، بل تمتد إلى المحيط الأسري والاجتماعي، فتُحدث تصدعات جماعية تتقاسم فيها النساء والعائلات

عبء الوصم والتهديد وما يرافقه من عزلة وانكسار. أما على المستوى الاجتماعي، فيُسهم العنف الرقمي في إعادة إنتاج التهميش والإقصاء عبر تحويل المسار القضائي أو الاتهام السياسي إلى مادة رقمية دائمة التداول، تُستخدم لتثبيت صورة نمطية سلبية عن النساء وتقويض شرعيتهن في المجال العمومي. هذا الاستخدام المنهج للفضاء الرقمي يعمّق العزلة الاجتماعية ويُضعف فرص الاندماج، سواء على مستوى العمل أو العلاقات أو بناء شبكات الدعم، ليغدو الحضور العام مشروطًا ومكلفًا، ومهددًا باستمرار بالتشهير والتشكيك.

وتكمن الخطورة البنيوية لهذا العنف في التقاطع العضوي بين النفسي والاجتماعي، حيث يتحول الضغط النفسي إلى عامل يُفاقم الهشاشة الاجتماعية، بينما يُعيد التهميش الاجتماعي إنتاج المعاناة النفسية في حلقة مغلقة من الأذى. في هذا السياق، لا يعود الانسحاب من الفضاء العام خيارًا حرًا، بل نتيجة قسرية لبيئة عدائية تُعاقِب المشاركة وتُجرد النساء من شروط الفعل المتكافئ. بهذا المعنى، لا يمكن النظر إلى العنف الرقمي باعتباره مجرد امتداد لأشكال التمييز التقليدية، بل بوصفه آلية حديثة لإدامة القمع، تُحوّل الأذى الفردي إلى ممارسة جماعية منظمة، وتُرسّخ حرمان النساء من حقوق المواطنة الكاملة ومن الكرامة الإنسانية، عبر أدوات رقمية تُعيد إنتاج السيطرة بأشكال أكثر تعقيدًا وانتشارًا.

الأثر النفسي

الأثر النفسي للعنف الرقمي منظومة ممتدة تتجاوز اللحظة المباشرة للإساءة لتتحول إلى حالة مزمنة من القلق والخوف. القلق النفسي حالة دائمة تُلازم النساء المستهدفات، حيث يترسخ شعور بأن كل ظهور أو تفاعل قد يُستغل لإعادة إنتاج الإدانة أو التشهير، وهذا ما تمظهر في حالات إغلاق الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي. العزلة النفسية نتيجة طبيعية لهذا الضغط، إذ تنسحب النساء من فضاءات التواصل خوفًا من إعادة الإساءة، فيتحول الانسحاب تدريجيًا إلى فقدان للثقة بالنفس وبالمحيط، ويصل إلى درجة التسليم بأنها ضريبة ما يحصدنه عندما يكسرن القوالب النمطية. الصدمة النفسية لا تتوقف عند حدود الفعل الرقمي، بل تمتد إلى تفاصيل الحياة اليومية مما يجعل النساء يتجنبن في العديد من الأحيان

مشاركة حياتهن والقيام بالمراجعة الذاتية لما سيقمن بنشره خوفًا حتى من التأويلات والمحاسبة الاجتماعية من الأقارب الذين من المفترض ألا سلطة لهم عليهن. وتؤثر هذه الممارسات على العلاقات الشخصية وتضعف القدرة على بناء مسارات مهنية أو اجتماعية مستقرة، فيفقدن الامتياز لحظيًا لحياة يعشنها بحرية.

فقدان الثقة بالذات مآل متوقع حين تُستعاد الإدانة القضائية في الفضاء الرقمي كتعريف وحيد للشخص، مما يرسّخ صورة مهشّمة عن الذات. الإرهاق النفسي يتجلى في إرهاق ذهني مستمر، حيث تصبح القرارات اليومية محمّلة بكلفة نفسية عالية. الحساسية الزائدة تجاه النقد انعكاس مباشر لتجربة التشهير، إذ تُعطي التعليقات وزنًا جائرًا وتُضاعف أثرها النفسي. الذاكرة تتحول إلى سجل للأذى، حيث تتراكم سرديات سلبية تُعيد إنتاج الألم خارج لحظات الإساءة المباشرة. الانفصال الداخلي بين الذات والفضاء الاجتماعي نتيجة مباشرة للوصم الرقمي، حيث تشعر النساء بأن هويتهن محاصرة بين صورة الإدانة الرسمية وصورة التشهير الافتراضي، ذلك لأنهن مدانات منذ لحظة توجيه الاتهام لهن اجتماعيًا ويضيع صوت الحكم والإقرار بإدانتهن وسط ضوضاء المحاسبة الاجتماعية.

إن هذا الانفصال يترجم إلى فقدان القدرة على التعبير بحرية، وإلى خوف دائم من إعادة إنتاج الإساءة في كل محاولة للعودة إلى الحياة العامة. فالأثر النفسي بهذا الشكل بنية ممتدة ومعقدة تؤثر على سيرورة القرارات المستقبلية والخيارات اليومية، لا مجرد تجربة عابرة، ويحوّل العنف الرقمي إلى أداة لإعادة إنتاج الصدمة بشكل مستمر، يسهل استغلالها لإسكات الناشطات اللواتي يصبحن محطات حتى بالتنمر، مما يجعل التعافي النفسي أكثر صعوبة ويضاعف هشاشة النساء في المجتمع.

ورغم تقاطع الأذى بين الناشطات اللواتي يستمرّ وجودهن خارج الأسوار السجنية المبنية بالأسمنت، إلا أنهن داخل سجن الأحكام والوصم والمضايقة والتشهير والمحاكمة الأخلاقية، وبين السجينات اللواتي رغم ضبابية المحاكمات يواجهن مصيرهن دون نصرة للمحاكمة العادلة، بل في وسط تشفٍّ، تاركين عائلاتهن كذلك يعانين نفس الأذى، خاصة النساء منهن باختلاف نشاطاتهن وأعمارهن. أسوأ ما تعيشه العائلات ليس فقط الضغوط أو اللوم أو حتى الذنب، بل فقدان الأمل في العدالة ونصرة قضية بناتهن، بل يسلّمن بأن ذلك هو مصيرهن المحتوم. والأعمق

أن هذا اليأس يتسلل إلى الناشطات الشابات اللواتي يصبح مصيرهن مشابهًا إذا تمسكن بقضاياهن، فتتحول التجارب إلى عاصفة من الشك والتساؤل، وتصبح أهدافهن مركزة ليس على مواجهة الهيمنة الذكورية فحسب، بل على كيفية إيجاد حلول ودعم من هن ضحية النظام وأجهزته.

هذا الانكسار لا يقتصر على مشاعر القلق أو العزلة، بل يتجلّى في فقدان القدرة على تخيّل مستقبل آمن، إذ تتحول كل محاولة للتخطيط أو المشاركة إلى مصدر تهديد محتمل. الشعور بالاغتراب يتضاعف حين تُدرك النساء أن المجتمع لا يوفّر لهن الحماية، بل يشارك في إعادة إنتاج الوصم عبر الصمت أو التواطؤ، مما يرسّخ إحساسًا بأنهن خارج دوائر الاعتراف والتمثيل. هذا الوضع النفسي يخلق حالة من الانفصال بين الذات والفضاء الاجتماعي، حيث تصبح المشاركة العامة مقرونة بكلفة نفسية عالية، ويغدو الانسحاب خيارًا قسريًا أكثر منه قرارًا واعيًا. الأثر النفسي بهذا الشكل يترسّخ كبنية ممتدة تُعيد تشكيل علاقة النساء بذواتهن وبالمجتمع، ويحوّل العنف الرقمي إلى تجربة طويلة الأمد من الضغط النفسي المستمر، تُضعف القدرة على المقاومة وتكرّس هشاشة مضاعفة تتوارثها الأجيال الشابة من الناشطات اللواتي يرين في تجارب سجينات الرأي صورة مستقبل محتمل لهنّ إن واصلن التمسك بحقوقهن.

الأثر الاجتماعي

الأثر الاجتماعي للعنف الرقمي يتجلى في إنتاج الإقصاء وإضعاف حضور النساء داخل المجتمع خاصة في صورة مستقلة حيث يُعزلن ويُرفضن، حيث تتحول الإدانة القضائية إلى مادة رقمية تُستخدم لتكريس صورة سلبية عن السجينات الناشطات الشابات التي يشاركهن المواقف والآراء إقصائهن من المشاركة العامة. لابد من التذكير بأن الوصم الاجتماعي لا يقتصر على السجينة نفسها. بل يمتد إلى نساء في عائلاتهن كذلك اللواتي يُنظر إليهن باعتبارهن امتدادًا للهوية السياسية للسجينة. ونرى ذلك حتى عند فتحهن لبث مباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي في محاولة لخلق فجوة تعبير حر لأصواتهن وبدائل لكي يُسمعن ويتحدثن فيها على الوضعية السيئة، فيُقابَلن بالتعليقات المسيئة التي تكون فيها تشفي واتهامات تصل إلى حد العنف

والتهديد الرقمي، مما يضعف مكانتهن الاجتماعية. أما بالنسبة للسجينات حتى أن تجاوزنا السجن وتمت تبرئتهن يؤدي ذلك لاحقا إلى حرمانهن من فرص العمل والدعم الاقتصادي كما هو حال السجينات في تونس عموما وان لم يحكمن على آرائهن فالوصم السجني عميق على النساء وكثير ما صرح به خبراء علم الاجتماع خاصة كما أن بلادنا تفتقر إلى برامج الإدماج عموما. فالتهميش الاجتماعي يتجسد في إضعاف الروابط المجتمعية، حيث تُحرم النساء من بناء شبكات دعم أو المشاركة في الحياة العامة، فيتحول العنف الرقمي إلى أداة لإقصائهن من الفضاء العمومي. التشهير الرقمي يخلق صورة سلبية تُوظَّف ضد النساء في حياتهن الشخصية والمهنية، ويُستخدم كوسيلة لإسكات أصواتهن وإضعاف حضورهن في المجتمع. التنمر الإلكتروني يضعف المشاركة الرقمية ويُقلّص من قدرة النساء على التعبير بحرية. الأثر الاجتماعي بهذا الشكل يصبح أداة لإعادة إنتاج التمييز بأشكال جديدة، ويحوّل الفضاء الرقمي إلى ساحة صراع غير متكافئ، حيث تُقصى النساء ويُضعف حضورهن في المجتمع. وهو أثر يتضاعف في المجتمعات الذكورية، فيتحول العنف الرقمي إلى وسيلة لإدامة السيطرة وإعادة إنتاج القمع بأبعاد متشابكة نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية. كما أن الأثر الاجتماعي يتجاوز حدود التجربة الفردية ليترسخ كآلية جماعية تُعيد إنتاج التمييز وتُرسّخ أنماط الهيمنة، فيحوّل الوصم إلى واقع اجتماعي دائم يُقيد إمكانات النساء في الاندماج ويضاعف من هشاشتهن داخل البنية المجتمعية.

الأثر الاقتصادي والأسري

يتجلّى أثر العنف الرقمي والسياسي ضد النساء، خاصة سجينات الرأي والناشطات، في تقاطع حاد بين البعد الاقتصادي والأسري، حيث تتحمّل العائلة أعباء مالية مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن الاحتجاز، من تكلفة القُفّة ومصاريف التنقّل للزيارات، إلى إدارة متطلبات الحياة اليومية في ظروف يسودها غياب مقومات الكرامة داخل السجن. هذه الأعباء الاقتصادية تتكامل مع ضغوط اجتماعية متزايدة، فتُثقل كاهل الأسرة وتعيد ترتيب أولوياتها على حساب الاحتياجات الأساسية، بينما تزداد هشاشة وضع المرأة داخليًا وخارجيًا بسبب نقص الاستقلالية المالية، ما يقلّص قدرتها على توفير حاجياتها الخاصة أو حماية مواردها الاقتصادية.

وتتفاقم هذه الحالة بالنسبة للناشطات اللواتي لا ينتمين غالبًا إلى وظائف حكومية أو آليات حماية اقتصادية ثابتة، بل يعتمدن على العمل الجمعياتي الذي يشهد عدم استقرار مستمر، واستنفارًا يهدد بإغلاق المؤسسات أو تعليق أنشطتها، كما يحدث منذ سنة 2024. في هذه الظروف، يصبح الاستهداف الرقمي والسياسي ليس مجرد تهديد شخصي، بل أداة لإضعاف النساء اقتصاديًا واجتماعيًا في آن واحد، إذ تتعرض الأسرة لضغوط مالية إضافية، بينما تواجه المرأة نفسها قيودًا على الحرية الاقتصادية والاجتماعية، ما يضعها في دائرة مزدوجة من التبعية والضغط.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الضغوط تقوّض الأمان الاجتماعي للمدافعات، اللواتي يقدّمن مواقف حقوقية أو نضالية دون مقابل مادي، ويخاطرن بفقدان شبكة الدعم الاجتماعي التي استثمرن فيها سنوات. بهذا الشكل، يتحوّل العنف الرقمي والسياسي إلى آلية متعددة الأبعاد لإضعاف النساء والناشطات، حيث تتشابك الأبعاد الاقتصادية مع الأبعاد الأسرية لتخلق حلقة متواصلة من الضغط، تقلل من قدرة النساء على الاستقلالية، وتحوّل المشاركة العامة إلى مجازفة مكلفة على المستوى المالي والاجتماعي، وتُعيد إنتاج التبعية والسيطرة بأساليب حديثة.

الأثر الاقتصادي

العنف الرقمي والسياسي ضد النساء، وخصوصًا سجينات الرأي والناشطات، ظاهرة تؤدي إلى تقييد الاستقلال الاقتصادي وتعطيل المسارات المهنية، حيث يشكّل التشهير والوصم الرقمي، والحشد الزائف المرتبط بالمسار القضائي الطويل والغموض في الإجراءات المتعلقة بالعنف السياسي، أدوات لإضعاف الحضور في سوق العمل وتقويض الثقة المهنية داخل المؤسسات وفي الفضاء العام. كما يؤدي الحرمان من الدخل المباشر والفرص المهنية إلى تعطيل المشاريع الفردية، وتقليص إمكانيات التوظيف المستقل، وزيادة الأعباء المتعلقة بالدفاع القانوني أو النفسي التي تتحملها النساء فرديًا أو ضمن إطار الأسرة. بالنسبة للمحتجزات، تتحمل الأسرة تكلفة مباشرة وغير مباشرة من مصاريف القفة والتنقل والتكاليف المرتبطة بالحفاظ على

كرامة السجينة في ظل غياب مقومات الحياة الكريمة داخل السجن، في حين تكون استقلالية النساء ناقصة، وتقل القدرة على توفير الحاجيات الخاصة أو مواجهة الأعباء الطارئة التي تحفظ أبسط مقومات الصحة والسلامة الجسدية، فيما تُهمل الجوانب النفسية لغياب المقومات اللازمة لها. يزداد الأمر تعقيدًا بالنسبة للناشطات اللواتي لا ينتمين إلى وظائف حكومية مستقرة ويعشن حالة من الهشاشة في ظل عدم استقرار الجمعيات واحتمالية توقفها أو إغلاقها، ما يضاعف الكلفة الاقتصادية للمواقف الحقوقية ويهدد الأمان الاجتماعي المكتسب عبر العمل النضالي، ويحوّل المشاركة العامة إلى مجازفة مالية مستمرة تؤثر على قدرة النساء على إدارة مواردهن وبناء مسار حياة مستقل ومستدام يحفظ لهن كرامة الوجود.

يزداد الأمر تعقيدًا بالنسبة للناشطات اللواتي لا ينتمين إلى وظائف حكومية مستقرة ويعشن حالة من الهشاشة في ظل عدم استقرار الجمعيات واحتمالية توقفها أو إغلاقها، ما يضاعف الكلفة الاقتصادية للمواقف الحقوقية ويهدد الأمان الاجتماعي المكتسب عبر العمل النضالي، ويحول المشاركة العامة إلى مجازفة مالية مستمرة تؤثر على قدرة النساء على إدارة مواردها وبناء مسار حياة مستقل ومستدام تحفظ لهن كرامة الوجود.

الهشاشة الاقتصادية تتفاقم نتيجة طبيعة العمل الجمعياتي غير المستقر للناشطات، واعتماد استمرار الجمعيات على الموارد المرتبطة بالوضع العام الذي يتسم بالغموض، مع احتمال توقف أو إغلاق بعض الجمعيات، كما يحدث منذ سنة 2024. كما أن غياب الضمان المالي الثابت يؤدي إلى انخفاض الاستقلالية، وضعف القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية ومواجهة الأعباء الطارئة، وزيادة الاعتماد على مصادر دعم محدودة وغير مستقرة، ويعرّض النساء لمخاطر اقتصادية مستمرة مرتبطة بضعف المنظومة القانونية الحامية للنشاط الجمعياتي والهجوم السياسي الذي تقوده السلطة على هذه المنظمات من خلال توجيه اتهامات خطيرة، في حين يُحكم على جزء من المنتميات إليها بأحكام قسرية بالسجن في ظل انعدام تام لمقومات المحاكمات العادلة. وتعد العديد من القرارات القضائية تنفيذًا لإرادة سياسية، إن لم نقل إنها قرارات سياسية مباشرة، من خلال مهاجمة ناشطات ناضلن لسنوات أطول من سنوات حكم النظام الحالي الذي يهاجمهن.

كما لا بد من التذكير بأنه لا وجود لمقابل للنشاط الحقوقي والسياسي والمعارضة، كما يتضح عند الرجوع إلى الآثار، حيث تُظهر كلفة المشاركة العامة أنها قد تعني دفع الحرية التي لا ثمن لها. ومن الطبيعي الاعتراف بأنه في ظل هذا الوضع تتضاعف تأثيرات الاستهداف الرقمي والسياسي، ويزداد الضغط على قدرة النساء على اتخاذ قرارات مالية مستقلة. كما أن الاستقلالية الاقتصادية المحدودة تنعكس في ضعف التمكين المالي، وخلق دائرة من التبعية والضغط، وتحويل الحضور العام إلى مجازفة مالية مستمرة.

العنف الرقمي والسياسي فرض كلفة اقتصادية ملموسة وكشف هشاشة التمكين ووهم الاستقلالية الكاملة للنساء وفضح كم يثقل كاهل النساء حرات أو مسجونات كن، وذلك يتمثل في تعطيل الفرص المهنية بناء على المواقف أو بناء على السجل الذي لا يمنح فرصة إعادة الإدماج، كما زيادة الأعباء الفردية في ظل غياب سياسات أو امتيازات داعمة أو حتى بدون امتيازات المطلوب هو فقط المساواة في الفرص المالية والاعتراف بالدور المالي للنساء داخل العائلات والتحرر الاجتماعي، انعدام الضمان المالي والاجتماعي خاصة الضغط للتزاحم من أجل مهن مضمونة الدخل، تقييد قدرة النساء على إدارة مواردها المالية، مع الحدّ من إمكانيات بناء مسارات حياة مستقلة ومستدامة.

الأثر الأسري:

النساء، وخصوصًا سجينات الرأي والناشطات، يشكلن محورًا أساسيًا في البنية الأسرية، حيث يتحملن مسؤولية توفير الاحتياجات اليومية في غالب الأحيان وتحال لهن دور رئاسة العائلة، كما يكن هن اجتماعيا ملزومات بإدارة الموارد المحدودة الأسرة، ورعاية الأبناء، بالإضافة إلى الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر. لذلك الاستهداف الرقمي والسياسي للنساء الفاعلات التي يحملن هذه الأدوار يزيد من الضغوط على الأسرة، إذ يترتب عليه أعباء مالية مباشرة وغير مباشرة، تشمل مصاريف التنقل والزيارات في حال سجنهن، وتكاليف الدفاع القانوني التي تعد مكلفة خاصة في

القضايا التي تتعلق بالرأي العام، فضلاً عن الضغوط المرتبطة بمحاولة الحفاظ على كرامة النساء داخل بيئة سجنية تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم.

العمل الحقوقي النسوي الذي تمارسه النساء يمثل عبئًا إضافيًا في ظل التفكير الذكوري السائد يعرض العائلة إلى الكثير من المضايقات كالتنمر والتشكيك في القيم واستعمال المعجم الذكوري ضدهم بما يحمله من شتم وتقليل للقيمة، رغم كونه مساهمة اجتماعية وسياسية أساسية في حماية الحقوق والدفاع عن القضايا النسوية والحقوقية، ويجعل المشاركة في المجال العام محفوفة بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من اعتماد النساء على الأسرة لتحمل أعباء الدعم المادي والمعنوي.

وعندما تكن السجينات أمهات يخلق الأثر النفسي امتدادًا إلى الأطفال الذين يواجهون الخوف والحصار والإقصاء يصل إلى حد العزلة الناتج عن استهداف أمهاتهن. مما يخلق بيئة مليئة بالتوتر النفسي، ويظهر ذلك بشكل خاص لدى الأبناء الذين يتعلمون تقييم الأسرة وفق معايير ذكورية تفرض عليهم في الشارع وفي، ويصبحون جزءًا من حلقة التقييم واللوم على الأم والأسرة نتيجة مواقف النساء، ما يزيد الضغط النفسي والاجتماعي على جميع أفراد الأسرة ويؤثر في تكوين هويتهم الاجتماعية.

الضغوط تتضاعف على بقية أفراد الأسرة، ولا سيما الأمهات الأخريات داخل عائلة السجينات أي الجدات اللواتي يضطررن لتعويض غياب النساء المستهدفات، ما يزيد من المسؤوليات المنزلية والاجتماعية ويجعل الأسرة تعيش حالة دائمة من القلق النفسي والمادي، في حين تبقى النساء اللواتي يمارسن العمل الحقوقي النسوي غير محميات اقتصاديًا ومستهدفات اجتماعيا يوميا من خلال ردات الفعل في الشارع وفي الفضاء الرقمي ويعشن هشاشة مستمرة بسبب غياب دخل ثابت أو ضمان اجتماعي، خصوصًا في ظل استنفار الجمعيات أو احتمالية إغلاقها منذ سنة 2024.

بهذا الشكل، يتحول الاستهداف الرقمي والسياسي للنساء إلى آلية لإضعاف الاستقرار الأسري، وخلق دائرة متواصلة من الضغط الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، ويحد من قدرة الأسرة على إدارة الموارد وتوزيع الأعباء اليومية، ويجعل أي نشاط نسوي في الفضاء العام محفوفًا بالمجازفة على جميع مستويات الأسرة، ويكرس هشاشة

متصلة بين دور النساء الحقوقي، الأثر النفسي والاجتماعي على الأسرة، يقلل من قدرة النساء على بناء مسارات حياة مستقلة ومستدامة داخل الأسرة والمجتمع معًا. مما يجعلهن في العديد من الأحيان يعشن في خوف مضاعف لتجنب العديد من الأثار وردات الفعل التي تمس وتحد من طريقة عيشهن وظهورهن العلني.

القسم الثالث: المقاومة النسوية والاستراتيجيات

تمثّل المقاومة النسوية مسارًا مستمرًا ومتعدد الأبعاد في مواجهة العنف السياسي والرقمي والاجتماعي. في هذا السياق، يغدو التمسك بالمواقف والآراء فعلًا مقاومًا يعكس وعيًا راسخًا بأن الهجمات الممنهجة على النساء لم تستهدف الأفراد وحدهن، بل سعت إلى تقويض الأمل الجماعي وإسكات الإرادة المشتركة. غير أن هذه الهجمات لم تُفضِ إلى كسر الإرادة النسوية، بل أسهمت في تعزيز روح التحدي والإصرار على انتزاع الحضور والحقوق. وتتجسد هذه المقاومة في ممارسات يومية؛ كمواجهة الخوف، ورفض الصمت، والتعبير الحر، واستعادة السيطرة الرمزية على الفضاءات التي تتعرض فيها النساء للقمع والتشويه. كما تتحول التجارب الفردية عبر توثيقها وتداولها إلى ذاكرة جماعية للمقاومة، تكشف أدوات الهيمنة وتفكك آلياتها

أشكال المقاومة الفردية والجماعية

أشكال المقاومة الفردية والجماعية التي تمارسها النساء تتجسد بوصفها مسارًا متواصلًا في مواجهة العنف السياسي والرقمي والبناء الذكوري الذي يتغلغل في البنى الاجتماعية والمؤسساتية وفي تفاصيل الحياة اليومية، حيث يتحول الإصرار على الكشف والتمسك بالآراء والمواقف إلى فعل مقاومة بحد ذاته في ظل الضغط المنهج الهادف إلى إسكات الأصوات وتطبيع الخوف. هذا التشبث بالموقف يعكس وعيًا عميقًا بأن الأمل المستهدف لم يُقضَ عليه، وأن محاولات الإخضاع لم تنجح في كسر الإرادة الجماعية، بل أسهمت في إعادة إنتاج التحدي بوصفه رسالة سياسية وأخلاقية في آن واحد. الوجود العلني يصبح أداة مقاومة، وبسط الصوت في الفضاء العام فعلًا يناهض الإقصاء، والتحدث بحرية رغم التهديدات رفضًا صريحًا لمنطق القمع وإعادة امتلاك للمساحات التي سُحلت فيها النساء رمزيًا وماديًا، في مسعى واعٍ لإعادة تعريف الذات خارج ثنائية الصمت والعقاب.

هذا المسار الفردي للمقاومة لا ينفصل عن صراع أوسع تخوضه النساء ضد المجتمع والنظام والبناء الذكوري المتشعب الذي يحكم العلاقات ويعيد إنتاج السيطرة من خلال الوصم والرقابة والعقاب الاجتماعي، حيث يتواصل رفض التطبيع مع العنف، وتكريس التحدي في الحياة اليومية، وفي اختيارات الكلام، وفي طرق العيش، وفي الإصرار على الحكي وتوثيق التجربة وتحويلها إلى ذاكرة مقاومة تكشف أدوات القمع وتفكك آلياته. الحكاية الشخصية تتحول إلى أداة سياسية، والسرد فعل استعادة السيادة على الجسد والصوت والمعنى، ومواجهة مباشرة لمحاولات التشويه والإلغاء، في سياق يفرض كلفة عالية على كل من تخرج عن القواعد المفروضة.

في البعد الجماعي، تتخذ المقاومة النسوية شكلًا منظمًا وديناميكيًا يتجاوز الفعل الفردي نحو بناء مساحات تضامن وحماية متبادلة، حيث يُعاد إنتاج القوة من خلال الشبكات النسوية، وتنظيم المظاهرات، وتعبئة التحركات، والتحدث المستمر عن المسجونات، وكسر العزلة المفروضة عليهن، وتصميم وتنفيذ حملات المناصرة داخل الفضاء نفسه الذي مورس فيه القمع وهي مواقع التواصل الاجتماعي، في فعل استعادة رمزي وسياسي لهذا الفضاء وتحويله من أداة إخضاع إلى ساحة مواجهة.

اعتماد خطاب موحد وممارسات مشتركة يعكس وعيًا بأن النضال النسوي ليس رد فعل ظرفيًا، بل التزامًا يوميًا طويل الأمد، يتأسس على التضامن النسوي بوصفه ممارسة سياسية، وعلى الاستمرار في المواجهة رغم التكلفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى تحويل الألم الفردي إلى قوة جماعية قادرة على كسر الصمت، ومساءلة النظام، ومقاومة البنية الذكورية التي تسعى إلى تفكيك النساء وعزلهن واحدة تلو الأخرى.

النسوية المستقلة:

النسوية المستقلة تُطرح بوصفها مسارًا تحرريًا يسعى إلى تفكيك القيود الاجتماعية والسياسية والرمزية التي تُفرض على النساء باسم الأعراف أو الأخلاق أو الانتماءات المفروضة. وتؤكد على حق النساء في بناء مواقفهن وخياراتهن خارج منطق الوصاية والتأديب الاجتماعي والقوالب الكلاسيكية التي بنتها الأنظمة البطريركية في التسويق لصورة المرأة المطيعة الضعيفة الخاضعة. التي حتى هي لا تعاديها النساء، بل تحاول دفعها للتحرير لأن هذا النموذج هو أسقاط ذكوري على النساء يقتنعن به عند المحاصرة وغياب بديل عند النشأة وفي نفس الوقت وصف الأنوثة المستحق بتحقق الطاعة للمنوال الذكوري الراضي وتلخيصها في بعد سطحي مقيت. هذا التوجه النسوي لا يكتفي بمناهضة العنف المباشر، بل يواجه البنى غير المرئية التي تُعيد إنتاج السيطرة المفروضة منذ الولادة، سواء داخل الأسرة أو المجتمع أو الفضاء العام، حيث يُعاد ضبط الأدوار والحدود باستمرار.

الاستقلال هنا لا يُفهم بوصفه انعزالًا فرديًا أو تحرر ورفض فردي، بل كتحرر من الامتثال القسري المفروض عبر السلطة البطريركية ومن المساومات التي تُفرض على النساء مقابل القبول الاجتماعي أو الحماية المشروطة. النسوية المستقلة تضع الجسد والصوت والتجربة في قلب الفعل السياسي لأنها فعل مقاومة سياسي فعلي واجب على النساء القرن الحاضر، وتعيد تعريف الحرية بوصفها قدرة على الوجود والتعبير والمشاركة دون الخضوع لمنظومات الضبط الأبوية التي يخلق المجتمع وتعززها المنظومات القانونية التي تجد مصادرها في الرواسب الاجتماعية والقوانين ذات المصادر الدينية ذلك دون تحويل النضال النسوي إلى امتداد لخطابات السلطة

أو أداة للتزيين الحقوقي من خلال الخطابات السطحية والتطبيع مع الغسيل الوردي. في هذا الإطار، يصبح الرفض فعلًا واعيًا، والاستقلال موقفًا سياسيًا، والمساءلة ممارسة يومية تُقوّض شرعية الهيمنة وتفتح أفقًا لتحرر يتجاوز الحدود المفروضة اجتماعيًا وثقافيًا.

النسوية التقاطعية لدى الجيل الجديد (جيل زد):

النسوية التقاطعية التي تتبناها نسويات الجيل الجديد تقوم على وعي راديكالي بترابط أشكال القمع واستحالة تحقيق التحرر عبر خلاص فردي معزول بمنطق لا تحرر ذاتي إلا بتحرر كل النساء على نفس المنهج الذي تبنته أودري لورد، حيث يُرفض استغلال الامتيازات الطبقية أو الاجتماعية أو الجغرافية لإنقاذ فئة محدودة من النساء على حساب أخريات لا يتمتعن بالفرص نفسها. يطرح هذا الجيل النسوية بوصفها مشروعًا جماعيًا يقوم على التضامن والمساءلة المشتركة، ويؤكد أن النضال النسوي لا يكتمل ما لم يشمل النساء المهمشات، والفقيرات، والمسجونات، واللاجئات، والعاملات في الاقتصاد غير المهيكل، والعابرات جندريًا، وصاحبات الميول الجنسية بمختلف أشكالها، وكل من يُقصين عن دوائر الامتياز والتمثيل. التقاطعية هنا ليست خطابًا نظريًا فحسب، بل ممارسة سياسية تُلزم النسويات بالانحياز إلى الأكثر تهميشًا، وبفضح الفجوات داخل الحركات نفسها، ومقاومة إعادة إنتاج الهرمية باسم النجاح الفردي. فالتحرر والمساءلة الفعلية لا يتحققان إلا بتحقق العدالة لجميع النساء، لا على المستوى الوطني فقط، بل على المستوى الدولي أيضًا، حيث يصبح التنديد بالقمع واجبًا سياسيًا وأخلاقيًا كلما استُهدفت أي منهن.

وبهذا المعنى، تتحول النسوية إلى شبكة عابرة للحدود تخترق فضاءات الهيمنة وتعيد تشكيلها من الداخل عبر الفعل الجماعي الذي ينسجه التضامن النسوي. وبناء تحالفات مقاومة من خلال المنهج التقاطعي، وإعادة تعريف القوة بوصفها قدرة مشتركة على الصمود والمواجهة والتغيير. في تصور نسويات الجيل الجديد،

يتحول الاختلاف من ذريعة للإقصاء إلى محفز للدفاع الجماعي، حيث يُعاد تعريف التعدد بوصفه مصدر قوة لا تهديدًا لوحدة النضال. هذا الوعي يقوم على استيعاب الاختلافات بكل أشكالها، الطبقية والجسدية والثقافية والهوياتية والسياسية، باعتبارها جزءًا من هدف التحرر لا عائقًا أمامه، بما يسمح بدفع هذه الاختلافات نفسها نحو آفاق أوسع من الحرية والمساءلة. رفض الوصاية يشكل حجر الأساس في هذا التصور، سواء كانت وصاية اجتماعية أو سياسية أو حتى داخل الحركات النسوية، حيث تُستعاد الحرية في الفعل وفي الجسد وفي التعبير كحقوق غير قابلة للتجزئة أو التأجيل. التواجد في الساحات التي استعمرها الرجال، سواء كانت فضاءات سياسية، أو إعلامية، أو رقمية، أو مهنية، يتحول إلى ممارسة واعية لكسر احتكار الظهور والقرار، وإعادة توزيع الشرعية الرمزية والمعنوية داخل المجال العام. هذا الحضور لا يسعى إلى محاكاة النموذج الذكوري المهيمن، بل إلى تفكيكه من الداخل، وكسر صور عدم القدرة التي طالما أُسقطت على النساء، واستبدالها بسرديات جديدة تُعيد تعريف القوة باعتبارها قدرة على المبادرة والمواجهة والتنظيم الجماعي، وعلى تحويل الاختلاف إلى أداة تحرر تقاطعي تُقوّض قواعد الإقصاء وتفتح المجال أمام مشاركة نسوية كاملة وغير مشروطة.

حيث تكون آليات التفريق موضوعية وعادلة، فإن النسويات لا يطالبن إلا بالمساواة الفعلية والحقوقية، ولا يسعين إلا إلى افتكاك ما هو لهن أصلًا، أي حقهن في الكرامة، والتواجد الكامل في الفضاءين العام والخاص، ورفض استغلال مظهرهن أو أصواتهن كذريعة للإقصاء أو التشكيك في أهليتهن. هذا الرفض يقوم على قناعة راسخة باستحالة إقناع النساء بأنهن أقل قوة أو كفاءة، بعدما أثبتن عبر التجربة والممارسة أنهن يبذلن ضعف الجهد المفروض على الرجال، ويواجهن شروطًا أكثر قسوة، ومع ذلك تمكنّ من افتكاك حقوق، وتحقيق مكاسب، وربح معارك سياسية وحقوقية واجتماعية. هذه الإنجازات لا تُفهم بوصفها استثناءات فردية، بل كدليل بنيوي على قدرة النساء على كسر منظومات الإقصاء حين تتوفر لهن شروط العدالة والاعتراف. من هنا، تصبح ضرورة استمرار السيرورة النسوية أمرًا غير قابل للتراجع، باعتبارها مسارًا تراكميًا لا يكتفي بما تحقق، بل يواصل مساءلة موازين القوة، وتفكيك الذكورية المهيمنة، وضمان ألا يُعاد إنتاج التمييز بأشكال جديدة تحت غطاء المساواة الشكلية.

دور المنظمات الحقوقية والنسوية:

تلعب المنظمات الحقوقية دورًا محوريًا في دعم النساء ومواجهة العنف بمختلف أشكاله عبر عدم فصل حقوق النساء عن منظومة حقوق الإنسان والاعتراف بترابط الحقوق وتحققها بتحققها كلها وهذا معلن منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويظهر ذلك من خلال مجهودات تتمثل في تقديم الدعم المباشر للضحايا، بما يشمل الدعم النفسي والمرافعة القانونية والمساعدة في استعادة الحقوق المادية والاجتماعية التي فقدتها النساء نتيجة الانتهاكات. هذه المنظمات تقوم أيضًا بجمع البيانات وبناء قواعد معرفية دقيقة توثق حالات العنف، وتحليلها لتوفير صورة واضحة عن نمط الانتهاك ومستوى تأثيره والفئات الأكثر تهميشًا، وهو ما يمكّن من صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة لحماية النساء ودعمهن في مواجهة أشكال العنف المختلفة. الدور الحقوقي يتجاوز تقديم الدعم الفردي، ليصبح أداة للتأثير في السياسات العامة، وكشف الهيمنة الذكورية المستمرة في الفضاءات العامة والخاصة، وتحويل التجربة الفردية للنساء إلى مادة استراتيجية للمناصرة، تُمكّن من بناء ديناميكيات جماعية مستدامة للمقاومة.

المنظومات النسوية، بالمقابل، تركز على التحليل النظري والاجتماعي والسياسي للعنف، وتفكيك الرواسب الثقافية والاجتماعية التي ولدت فيها النساء من خلال تحليل السياق العام، والتي غالبًا ما تُستغل لإعادة إنتاج التهميش والإقصاء. هذه المنظومات تعمل على تطوير أدوات نقدية وفكرية، وتعزيز وعي النساء بمختلف أشكال السيطرة، وتشجيعهن على ممارسة الفعل السياسي والاجتماعي. من خلال هذه التحليلات، تصبح المقاومة النسوية أكثر قوة واستدامة، ويُعاد تعريف الفضاء العام ليصبح متاحًا للنساء بحرية وكرامة، ويتيح كسر الصور النمطية لعدم المقدرة المفروضة على النساء من قبل الهياكل الذكورية.

الفصل بين المنظمات الحقوقية والمنظومات النسوية يوضح طبيعة العمل والتركيز، حيث تركز الأولى على الدعم المباشر والاستراتيجيات القانونية والاجتماعية، بينما تركز الثانية على البعد التحليلي والتأطيري والفكري والسياسي وتدعيم المنحى الحقوقي النسوي ومع ذلك، يتحقق أقصى أثر عندما يعمل كلاهما معًا كحلفاء، يربطان بين

التدخل الفردي والجماعي، ويخلقون شبكة دعم متكاملة قادرة على مواجهة العنف بمستوياته المختلفة، وتوفير حماية شاملة للنساء، وإعادة توزيع القوة بمساواة في الفضاء العام والسياسي.

على المستوى الدولي، تؤكد الهياكل الأممية والمنظمات الحقوقية العالمية أن النساء حول العالم يتقاطعن في مواجهة الهشاشة والضعف، رغم اختلاف مستويات الامتيازات والحقوق بين السياقات الدولية المختلفة. الحرية والتحرر التي تحققها النساء في سياقات أكثر تقدمًا لا يُنظر إليها كعداوة أو منافسة، بل تُعتبر فرصة لدعم النساء في السياقات الأكثر تهميشًا وقهرًا، وتقديم التجارب والاستراتيجيات كنماذج محفزة للمطالبة بالحقوق والمناصرة. هذا التضامن الدولي يتيح للنساء في السياقات القصوى أن يَلتَحِقن بالنضال الجماعي، ويستفدن من الخبرات والموارد والدعم القانوني والاجتماعي وأمثلة أن ما يطلبونه ليس من قبيل الخيال أو المبالغة في المطالبة، ويُقوّي حلف المقاومة النسوية عبر الحدود، مؤكدًا أن النضال النسوي مترابط ومتشابك، وأن تحقيق التحرر والمساواة لا يمكن أن يكتمل إلا عندما يشمل جميع النساء، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، مع التأكيد على أن الدفاع عن أي امرأة يُعد دفاعًا عن حقوق جميع النساء.

هذا التكامل بين العمل الحقوقي المباشر والتحليل النسوي النقدي، وبين المبادرات المحلية والدعم الدولي، يخلق إطارًا متينًا للنضال النسوي، يدمج بين المقاومة الفردية والجماعية، ويُحوّل التجارب الشخصية للنساء إلى أدوات جماعية للمواجهة، ويُؤكد أن النسوية ليست خيارًا، بل مشروعًا جماعيًا مترابطًا ومتواصلًا يعزز القدرة على مواجهة العنف، وكسر الهيمنة، وبسط الحقوق والمساواة في كل الفضاءات الممكنة. وهو واجب لجميع من يطالب بتحقق العدالة في العالم ويطمح في عمومية حقوق الإنسان.

التضامن الرقمي كأداة مواجهة

أصبح التضامن الرقمي أداة رئيسية وفاعلة للنساء لمواجهة العنف الرقمي والسياسي والاجتماعي الذي تتعرضن له، خصوصًا في الفضاءات التي تحاول الهيمنة الذكورية فيها قمع أصواتهن وتقليص مشاركتهن. يتيح الفضاء الرقمي للنساء التعبير بحرية عن آرائهن، ومشاركة تجاربهن، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرضن لها، بعيدًا عن القيود المكانية والاجتماعية التقليدية. من خلال هذه المنصات، يمكن نشر المعلومات بسرعة، وكشف الممارسات الظالمة، وتوسيع دائرة المناصرة لتصل إلى جمهور أوسع، بما يشمل المستويات الوطنية والدولية، ويعزز القدرة على مواجهة التهميش والإقصاء.

التضامن الرقمي يسمح للنساء بتحويل تجاربهن الفردية مع العنف والإقصاء إلى فعل جماعي مرئي، يقلل من العزلة التي غالبًا ما تنتج عن الضغوط النفسية والاجتماعية، ويمنحهن قوة إضافية للمطالبة بحقوقهن. عبر هذه المساحات، تتقاطع أصوات النساء، فتتمكن كل واحدة منهن من التعلم من تجارب الأخريات، وتطوير استراتيجيات مواجهة مشتركة، سواء كان الهدف فضح الانتهاكات أو تنظيم حملات مناصرة أو تعزيز التواجد في الفضاء العام الرقمي. تضامنهن الرقمي يخلق شعورًا بالانتماء إلى حركة أوسع، ويعزز قدرة النساء على الاستمرار في النضال رغم الضغوط المستمرة.

فضلاً عن ذلك، يوفر التضامن الرقمي أدوات للتنسيق بين المبادرات النسوية المختلفة، مما يمكّن النساء من المشاركة في تنظيم التحركات الرقمية، تصميم الحملات، والمناصرة للقضايا المتعلقة بسجينات الرأي والضحايا، وتسليط الضوء على الحالات المهملة أو المستبعدة. هذا النوع من التنظيم الرقمي يتيح للنساء مراقبة الانتهاكات والتدخل بطريقة أكثر فاعلية، وتحويل المعرفة المكتسبة من حالات مختلفة إلى سياسات واستراتيجيات عملية، مما يرفع من مستوى التأثير والنفوذ في مواجهة الهياكل القمعية.

التضامن الرقمي يعزز القدرة على مواجهة الصور النمطية المفروضة على النساء، ويتيح إعادة تعريف القوة والوجود النسوي في الفضاء العام. يمكن للنساء عبر هذا

الفضاء كسر قيود الهيمنة الاجتماعية والسياسية، والمطالبة بالحقوق، وتحويل كل موقف من القمع أو التمييز إلى فرصة للتأكيد على حقهن في التواجد والمشاركة. كما يشجع هذا التضامن على تبادل الخبرات القانونية والاجتماعية والنفسية، ويعمل كشبكة دعم بين النساء، بحيث يتمكنن من التغلب على العزلة، ومواجهة الضغوط المشتركة بشكل متكاتف ومنسق.

علاوة على ذلك، يربط التضامن الرقمي بين النساء في السياقات المختلفة، مما يبرز التقاطعات العالمية بين النساء في مواجهة الهشاشة والضعف، رغم اختلاف مستويات الامتيازات والحقوق. يعزز هذا الربط الشعور بأن نضال كل النساء مترابط، وأن دعم النساء في أي مكان هو دعم لحقوق النساء جميعًا، ويخلق بيئة مشتركة للتعلم، والتنسيق، والمناصرة الجماعية. كما يتيح للنساء في السياقات الأكثر تهميشًا الاستفادة من خبرات النساء في السياقات الأكثر تقدمًا، ويحفزهن على المشاركة في المبادرات الدولية، ومتابعة قضايا حقوق الإنسان النسوية، والمطالبة بالعدالة والمساءلة.

التضامن الرقمي، بهذا المعنى، ليس مجرد أداة للتواصل أو التعبير الرمزي، بل هو آلية فاعلة لتحويل الوعي الفردي إلى قوة جماعية، وإنشاء شبكات مقاومة متينة، وفضاءات آمنة للنساء، وإعادة توزيع القدرة على المبادرة والمواجهة. كما يتيح للنساء خوض مواجهة مباشرة مع الممارسات القمعية، فضح الانتهاكات، وممارسة الفعل السياسي والاجتماعي من منطلق الأمان والدعم المتبادل. ويؤكد أن النضال النسوي المستمر لا يقتصر على مكان أو زمن محدد، بل يمتد عالميًا، وأن التضامن الرقمي هو عامل رئيسي في تمكين النساء من الدفاع عن حقوقهن ومقاومة الهيمنة، وكسر القيود التي تحد من وجودهن وممارستهن لحقوقهن الأساسية.

كما يعزز التضامن الرقمي القدرة على خلق ديناميكيات جماعية تتخطى حدود المكان والزمن، ويتيح للنساء ربط تجاربهن المحلية بالقضايا العالمية، بحيث يصبح كل انتهاك أو اعتداء رقمياً فرصة للتضامن العابر للحدود، والمناصرة المشتركة، ونقل المعرفة والخبرة بين السياقات المختلفة. هذا الربط بين الفضاءات المحلية والدولية يضع النساء في مركز النضال العالمي، ويظهر بوضوح أن مقاومة العنف الرقمي لا يمكن فصلها عن مشروع التحرر النسوي الشامل، حيث تُستثمر كل حالة قمع أو تهديد لتعزيز قوة الحركة النسوية الجماعية وتمكين النساء من فضح الآليات الذكورية التي تحكم حياتهن.

علاوة على ذلك، يسهم هذا التضامن في إعادة إنتاج مساحات آمنة رقمياً، تُتيح للنساء المشاركة بحرية، وتبادل الخبرات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لبعضهن البعض، بعيدًا عن أي خوف من الانتقام أو الملاحقة. هذه المساحات تصبح مختبرًا لإعادة بناء الثقة بالنفس، وتمكين النساء من استعادة السيطرة على هويتهن وحقوقهن، وتطوير قدراتهن على اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة في المجتمع الرقمي والواقعي على حد سواء.

باختصار، يمكن القول إن التضامن الرقمي يحوّل ساحات العنف إلى ساحات مقاومة، ويعيد تعريف الفضاء الرقمي من موقع تهديد واستبعاد إلى موقع قوة وتمكين ومناصرة جماعية. كما يثبت أن النضال النسوي لا يقتصر على مواجهة الممارسات القمعية داخل حدود محددة، بل يمتد ليشمل كل فضاء يحاول القامعون فيه إسكات النساء أو تقييد وجودهن، ويؤكد أن التحالف الرقمي بين النساء حول العالم يضاعف القدرة على الدفاع عن الحقوق وكسر القيود المجتمعية والسياسية والرقمية التي تحكم حياتهن.

لقد أصبحت الساحات الرقمية امتدادًا طبيعيًا للمقاومة النسوية التي بدأت في الشوارع والساحات العامة، حيث تمكن النساء من نقل النضال الاجتماعي والسياسي إلى فضاءات أكثر مرونة وأوسع تأثيرًا. في هذه التحولات، تضمن المنصات الرقمية بروز النساء باختلاف تجاربهن وهوياتهن، فتتلاقى أصوات الناشطات، المدافعات، والمناصرات على حقوق النساء، وتصبح الشبكات الرقمية مجالًا لتبادل المعرفة والخبرة، ومواجهة العنف والوصم، الذي كان يفرض في الفضاءات التقليدية قيودًا على حرية التعبير والمشاركة.

الفضاء الرقمي يتيح للنساء إعادة خوض الصراعات الاجتماعية والحقوقية بآليات جديدة، حيث يمكن تحويل الحملات التقليدية إلى مبادرات رقمية مبتكرة، وتصميم حملات توعية جماعية، ومناصرة حالات محددة مثل المسجونات أو النساء المعرضات للعنف، مع استغلال الوسائط المتعددة والتقنيات الرقمية لتوسيع دائرة التأثير والوصول إلى جمهور أوسع. هذا التحول يعزز قدرة النساء على الاستمرار في المقاومة، ويخلق مساحة لمراجعة الاستراتيجيات السابقة، والتعلم من التجارب السابقة، وتوسيع نطاق النشاط بما يتجاوز الحدود المحلية إلى المستوى الوطني والدولي.

كما يسمح نقل المقاومة إلى الفضاء الرقمي بتوسيع دائرة المشاركة لتشمل النساء اللواتي قد يكون وصولهن إلى الشارع محدودًا بسبب القيود الاجتماعية أو الاقتصادية، أو بسبب المخاطر المرتبطة بالتحرك العلني. الفضاء الرقمي يوفر منصة آمنة نسبيًا، تمكن النساء من المساهمة في المناصرة الجماعية، وبروز أصواتهن بشكل مستقل، والتأثير في الرأي العام والسياسات، دون أن يتعرضن للتهديد المباشر أو القمع التقليدي.

هذا الانتقال الرقمي يعزز أيضًا التعاون بين النساء بمختلف خلفياتهن وتجاربهن، ويتيح الربط بين النضالات المحلية والدولية، بحيث يمكن التعلم من التجارب المتنوعة، وتطوير استراتيجيات مشتركة، وتحويل الانتهاكات الفردية إلى مواد مقاومة جماعية، تسهم في بناء شبكة واسعة من المناصرة والتضامن. بروز النساء باختلافهن على المنصات الرقمية يضمن أن المقاومة لا تكون محدودة بنموذج واحد أو تجربة واحدة، بل تعكس تنوع الواقع النسوي وتعدد أصواته ومطالبه، مما يقوي مشروع التحرر النسوي الشامل.

من خلال هذا النقل من الشارع إلى الفضاء الرقمي، تتحول كل تجربة مواجهة للعنف أو التهميش أو الإقصاء إلى مادة للتأثير السياسي والاجتماعي، بحيث تصبح الساحات الرقمية مواقع نشطة للنضال، تُعيد توزيع القوة الرمزية والاجتماعية، وتكسر الحواجز التقليدية التي حاولت الهيمنة الذكورية فرضها على النساء. بهذا الشكل، لا يقتصر النشاط النسوي على مواجهة الأزمات اليومية، بل يتم توسيع المقاومة لتشمل تحديات النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي ككل، مع توفير منصة مستمرة للنساء لمتابعة القضايا، والمطالبة بحقوقهن، والمشاركة الفاعلة في المجتمع الرقمي والعالمي على حد سواء.

التوصيات

إنّ العنف الرقمي ضد النساء والفتيات لم يعد مجرّد ظاهرة معزولة، بل هو امتداد لبُنى التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء العام والخاص، وقد أصبح يشكّل تهديدًا مباشرًا لحقوق الإنسان الأساسية: الحق في الكرامة، الخصوصية، حرية التعبير، والمشاركة المتساوية في الحياة الاجتماعية والسياسية. ورغم وجود القانون عدد 58 لسنة 2017 الذي أرسى إطارًا لمناهضة العنف ضد النساء، فإن الاستجابة المؤسسية لا تزال محدودة أمام الأشكال الجديدة للعنف كالعنف الإلكتروني، ما يستدعي تطوير سياسات وتشريعات تراعي هذا البعد.

وانطلاقًا من مقاربة نسوية تقاطعية، فإن هذه التوصيات لا تقتصر على حماية النساء بصفة عامة، بل تراعي أيضًا خصوصيات الفئات الأكثر هشاشة مثل الفتيات، النساء ذوات الإعاقة، المهاجرات، والأشخاص من مجتمع الميم، بما يضمن عدالة رقمية شاملة. فالهدف هو الانتقال من الاعتراف بالعنف الرقمي كواقع إلى بناء منظومة متكاملة للحماية والوقاية والمساءلة، تُرسّخ الحق في المساواة وعدم التمييز، وتضع الدولة والمجتمع أمام مسؤوليات واضحة في مواجهة هذه الانتهاكات.

توصيات للسلطة التشريعية

الاعتراف بالعنف الإلكتروني وإدماجه صراحة في القانون عدد 58 لسنة 2017 كعنف رقمي قائم على النوع الاجتماعي، وتجريمه بما يشمل خطابات الكراهية، التهديدات، التحرش، انتهاك الخصوصية، وتسريب البيانات الشخصية.

إدراج مقاربة نسوية في التشريعات لضمان حماية متساوية لجميع الفئات المتأثرة بالعنف الرقمي، بما في ذلك النساء والفتيات، الأشخاص من مجتمع الميم، النساء ذوات الإعاقة، والمهاجرات.

المصادقة على الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق النساء ومناهضة العنف الرقمي.

إلغاء جميع أشكال التمييز في القوانين الوطنية، بما في ذلك مجلة الأحوال الشخصية ومجلة الجنسية التونسية، لضمان مساواة فعلية أمام القانون.

تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية أمام الضحايا، بما يضمن سرعة الاستجابة وسهولة الوصول إلى العدالة دون تمييز أو إقصاء.

توصيات للسلطة التنفيذية

تفعيل الآليات المنصوص عليها بالقانون عدد 58 لسنة 2017 بما يقتضي الحماية، الوقاية، الإحاطة، المرافقة، والزجر.

إنشاء وحدات مستقلة ومتخصّصة داخل وزارات الداخلية، العدل، والأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لرصد ومتابعة قضايا العنف الرقمي ضد النساء والفئات المهمّشة.

بعث مرصد وطني للعنف والتمييز، مع رصد ميزانية خاصة بمكافحة العنف الرقمي ضد النساء ضمن قانون المالية.

تحسين خدمات الخط الأخضر لتوجيه النساء بشكل أفضل ومدّهن بالعناوين المفيدة.

حماية المدافعات عن حقوق النساء ضحايا العنف، وضمان سلامتهن أثناء ممارسة نشاطهن.

إنشاء محكمة مختصة في قضايا العنف المسلط على النساء، بما في ذلك العنف الرقمي.

تعميم مراكز الاستماع والتوجيه على كامل تراب الجمهورية، وتوفير استماع تضامني مع الضحايا.

تدريب أعوان الأمن والقضاء على مقاربة تراعي النوع الاجتماعي مع ضمان التعامل الحساس مع الضحايا أثناء التبليغ والتحقيق.

تعزيز حماية البيانات الشخصية وضمان سرّية الشكاوى، مع توفير فضاءات آمنة وميسّرة للتبليغ تراعي الفوارق الجغرافية والاجتماعية.

توصيات للسلطة القضائية

التطبيق الجدي المباشر للقانون عدد 58 لسنة 2017، بما يؤكّد أنّ الحماية تشمل جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء، سواء كانت مادية أو رقمية.

اعتماد برامج تدريب إلزامية ودورية للقضاة وأعضاء النيابة والضابطة العدلية حول: الحساسية الجندرية، الاستجابة المراعية للصدمة، والتعامل التقني مع الأدلة الرقمية.

أخذ معاناة الضحية ومأساتها على محمل الجدّ، وتقدير المخاطر التي تهدّدها، مع إعلامها بحقها في الإبلاغ وتتبع الجناة قضائيًا.

تأمين التوجيه القانوني الملائم والمساعدة القضائية لتسهيل نفاذ ضحايا العنف إلى القضاء.

التنصيص على تشديد العقوبة على مرتكبي العنف المتكرّر، وتحديد آجال معقولة للإجراءات القضائية.

تفعيل مبدأ القرب الأسري في سياسات الإيداع والتنقّل، بما يحفظ مصلحة الأطفال وأمنهم العاطفي.

توصيات للمجتمع المدني

تطوير منصّات رقمية آمنة للتبليغ والاستشارة عن بُعد، مع ضمان سرية الهوية والتشفير، وتوفير أدوات مبسّطة لتوثيق الانتهاكات وحفظ الأدلة.

تنظيم حملات وطنية توعوية مضادّة للوصم وخطاب الكراهية، مع إنتاج محتوى تدريبي حول الأمن الرقمي، حماية الخصوصية، وآليات التبليغ والتقاضي.

وضع برامج لتطوير قدرات ومهارات الأشخاص المكلفين بالإحاطة بالنساء ضحايا العنف.

التشجيع على بعث مجموعات دعم وتبادل التجارب بين النساء ضحايا العنف، لتعزيز التضامن والتمكين الجماعي.

توصيات للإعلام

إطلاق حملات إعلامية وطنية لمناهضة العنف السيبراني والجندري، تهدف إلى تغيير الخطاب المجتمعي المطبّع مع الكراهية والعنف، وإبراز قصص المقاومة والتمكين.

تشريك وسائل الإعلام في مكافحة العنف ضد النساء عبر وضع مواثيق أخلاقية وبيانات مبادئ حول معالجة المسألة إعلاميًا.

تدريب الصحفيين والإعلاميين على التناول المسؤول لقضايا النساء والفئات المهمّشة، مع تجنّب إعادة إنتاج الصور النمطية أو الخطابات الوصمية، وضمان تمثيل متوازن يعكس التنوع الاجتماعي والثقافي.

توصيات تربوية وثقافية

إدماج التربية على ثقافة اللاعنف في المناهج التعليمية، مع التركيز على احترام الحريات، قبول الاختلاف، التسامح، المساواة، وعدم التمييز.

تنظيم حملات وقائية وتحسيسية تستهدف الناشئة والشباب، لتعزيز الوعي بحقوق النساء ومخاطر العنف الرقمي.

الخاتمة

يكشف هذا الدراسة أنّ العنف القائم على الجندرة المُيسَّر بالتكنولوجيا لم يعد مجرد ظاهرة منفصلة أو عارضة، بل أصبح منظومة متشابكة تُعيد إنتاج علاقات الهيمنة والتمييز عبر الفضاءين الرقمي والمادي في آن واحد، خاصة منذ 25 جويلية حيث تزايدت أشكال التضييق السياسي والاجتماعي. ويستهدف هذا العنف طيفًا واسعًا من النساء، من ناشطات وسياسيات إلى أسر المعتقلين والمعتقلات السياسيات، ما يكشف أن الاستهداف لا يقوم فقط على أساس الجندر، بل يتضاعف حين يتقاطع مع الانتماء السياسي أو العائلي، ليحوّل النساء إلى أهداف مركّبة للعنف.

وتُظهر الشهادات أننا أمام سلسلة أذى متواصلة تبدأ بالوصم والتحريض الرقمي، ثم تتدرج إلى أعباء قانونية ونفسية واقتصادية، بما يجعل العنف الرقمي امتدادًا لبنية اجتماعية وسياسية غير عادلة. كما يتضح أن أثر السجن يتسرّب عبر حدوده الجغرافية ليطال أسر المعتقلين والمعتقلات، فيعيد إنتاج العنف في المجالين الخاص والعام معًا.

ورغم ذلك، تُظهر النساء صلابة يومية واستراتيجيات مقاومة متنوعة، مثل إعادة تشكيل حضورهن الرقمي بحذر أو بناء شبكات دعم غير رسمية. إلا أنّ هذه الاستراتيجيات لا يمكن أن تُعد بديلًا عن حماية مؤسسية فعّالة، ولا عن التزام الدولة بتطبيق تعهداتها في إطار القضاء على العنف ضد النساء بجميع أشكاله. ويقتضي الأمر أن تنتقل الاستجابة من حلول فردية محدودة إلى سياسات عمومية شاملة تراعي البعد التقاطعي للعنف، وتقوم على مواءمة تشريعية تُعرّف أشكال العنف المُيسَّر بالتكنولوجيا دون المساس بحرية التعبير، بما يضمن حق النساء والمدافعات عن الحقوق في المشاركة السياسية الآمنة.

ويفرض استكمال مسار العدالة الاعتراف بأن النساء لا يواجهن العنف الرقمي بشكل متساوٍ، بل وفق تقاطعات مع أوضاعهن الاقتصادية والجغرافية والثقافية والهوياتية، وهو ما يجعل بعض الفئات أكثر هشاشة وأقل قدرة على الوصول إلى الحماية والإنصاف. ويقتضي ذلك توفير الدعم والحماية للضحايا والناجيات،

وتشريك النساء من مختلف الفئات في صنع القرار باعتباره شرطًا جوهريًا لتحقيق المساواة الفعلية.

فلا يمكن الحديث عن عدالة دون حماية من جميع أشكال العنف، الرقمي منها والمادي، ولا عن ديمقراطية دون ضمان مشاركة سياسية متكافئة تراعي تنوع واقع النساء وتعقيداته. وبناءً عليه، تُعد مواجهة العنف الرقمي والجندري والسياسي شرطًا أساسيًا لترسيخ دولة القانون، وصون حرية التعبير، وضمان فضاء عام يتيح للمواطنات والمواطنين المشاركة على قدم المساواة، مع الاعتراف بأن العدالة لا تكتمل إلا حين تُفكك البنى المتقاطعة للتمييز وتُبنى سياسات تستجيب لتعدد تجارب النساء وتنوعها.

INTERSECTION
ASSOCIATION